وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس

كلية العلوم الاجتماعية والانسانية

قسم علم الاجتماع

أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه (ل م د) في علم الاجتماع التربوي

مستوى الدخل وأثره على الحراك الاجتماعي لدى الفاعلين التربويين.
دراسة ميدانية على عينة من المعلمين بدائرة ماسرى

مقدمة من طرف الطالب: قدور بن عطية مولود

إشراف: د. بن حليمة صحراوي

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	المؤسسة ألأصلية	الصفة
أ.د./ حمداوي محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة مستغانم	رئيسا
د. بن حليمة صحراوي	أستاذ محاضر -أ-	جامعة مستغانم	مشرفا ومقررا
أ.د/ مرقومة منصور	أستاذ التعليم العالي	جامعة مستغانم	مناقشا
د. فكروني الزاوي	أستاذ محاضر -أ-	جامعة سيدي بلعباس	مناقشا
د. مداني مداني	أستاذ محاضر -أ-	جامعة مستغانم	مناقشا
د. طلحة بشير	أستاذ محاضر -أ-	جامعة الأغواط	مناقشا

العـام الدراسي: 2018 – 2019

﴿قَالَ إِنكَ لَن تَستَطِيعَ مَعِي صَبرًا (67 آية) وَكَيفَ تَصبِر عَلَى مَا لَم تُحِطْ بِه خُبرًا (68 آية) قَالَ سَتَجِدُنِي إِن شَاءَ اللهُ صَابِرًا وَلَا أَعصِي لَكَ أَمرًا (69 آية)﴾

سورة الكهف

صدق الله العظيم

ملخص الدراسة

ضمن نسق التحولات التي يشهدها المجتمع الجزائري عبر مستويات خلافية؛ الإجتماعية، الإقتصادية والسياسية...الخ، وفترات زمنية هي الأخرى متباينة، فإن المنظومة التربوية لا تقع بمعزل عن التحولات المذكورة، وبناءً على ذلك أصبحت تطرح مشكلات معينة هي بمثابة الخلل الذي يهتز في حضوره الحقل التربوي. موازاة مع ذلك نحاول في هذه الدراسة إستحضار فئة المعلمين كفاعل تربوي للنظر في الإنعكاسات المترتبة على الفئة المذكورة انطلاقا من التحولات في البناء المادي-الإقتصادي.

ولإحتواء هذه المسألة سوسيولوجيا ينطلق الطالب من فرضية عامة، تنهض فحواها أن الزيادة في قيمة الدخل تفضي إلى تحسين المكانة الاجتماعية للمعلمين وبالنهاية المساهمة في إحداث حراك إجتماعي، وهي مصحوبة بفرضيتين فرعيتين، نفترض في الأولى أن "المظاهر الإجتماعية لدى المعلمين تعد مظهرا إنعكاسيا للأجر، وبذلك يكون الأجر قد ساهم في إحداث حراك إجتماعي"، وضمن الثانية تم الإفتراض أن "مصادر الرزق الإضافي تحيل إلى تحسين المكانة الإجتماعية لدى فئة المعلمين".

وللإحاطة العلمية بالمسألة المطروحة تم تبني المنهج الجدلي مرفوقا بالمنهج البنيوي التكويني، وبخلاف المنهج تم الإعتماد على بناء نظري معين يفضي إلى طرح سياق مزدوج من الفهم والتفسير يتمثل في النظرية الماركسية إلى جانب البنيوية التكوينية.

Résumé

Dans le contexte des changements socio-économiques ainsi que politiques qui se produisent au sein de la société algérienne à différentes époques, le système éducatif est affecté et aussi secoué par ces transformations. Nous essayons dans cette étude, de représenter les enseignants du cycle primaire en tant qu'acteurs éducatifs.

Afin de contenir cette question sociologiquement, le chercheur a émit une hypothèse générale est suggérée selon laquelle : l'augmentation des revenus entraîne une amélioration du statut social des enseignants du primaire et par conséquent de la mobilité sociale ; deux sous-hypothèses ont

été également émises pour mieux cerner le problème : dans la première, il est supposé que « les manifestations sociales des enseignants du cycle primaire sont considérées comme un reflet du salaire, et par conséquence ce dernier provoque la mobilité sociale ; quant à la deuxième sous hypothèse il est suggéré que les moyens de subsistance supplémentaires contribuent dans l'amélioration du statut social des enseignants du cycle primaire.

Pour aborder cette question scientifiquement, il a été adoptée une approche quantitative, à savoir l'approche dialectique, ainsi qu'une approche qualitative : c'est bien l'approche structurale génétique . Et, d'autre part la théorie sur laquelle s'est basée cette étude est le marxisme ainsi que le structuralisme génétique.

Abstract

Within The Framework Of The Transformations Experienced By Algerian Society Through Different Levels Of Social, Economic, Political, Etc., And Different Periods Of Time Are Different, The Educational System Does Not Fall Apart From The Above Mentioned Transformations, And Therefore It Raises Certain Problems That Are The Imbalance In His Presence The Educational Field. At The Same Time, We Are Trying To Introduce The Teacher Class As An Educational Actor To Consider The Implications Of This Category From The Transformations In Physical-Economic Construction.

In Order To Contain This Issue, A Sociology Is Emerging From A General Hypothesis. The Idea Is That The Increase In The Value Of Income Leads To Improving The Social Status Of Teachers And Ultimately Contributing To Social Mobility. Wages Have Contributed To Social Mobility, "And The Second Was That" Additional Livelihoods Are Meant To Improve The Social Status Of Teachers."

The Scientific Approach To The Issue Was Adopted By The Dialectical Approach, Accompanied By The Structural Methodological Approach. Unlike The Method, It Was Based On A Specific Theoretical Structure That Leads To The Introduction Of A Dual Context Of Understanding And Interpretation In Marxist Theory As Well As Structural Structure.

فہرس

شكر وإعتراف	
إهـــــــــداء	
فهرس الجداول	
فهرس الأشكال	
مـــقـــدمـــــة.....	**أ- هـ**
الفصل الأول: الإطـار المنهجي للدراسة	
تقديم	**ص 07**
المبحث الأول: عرض ومناقشة الدراسات السابقة.....	**ص 08**
تمهيد	**ص 08**
1-1-1- الدراسة الأولى	**ص 08**
2-1-1- الدراسة الثانية	**ص 09**
3-1-1- الدراسة الثالثة.....	**ص 10**
4-1-1- الدراسة الرابعة.....	**ص 11**
المبحث الثاني: منهجية البحث.....	**ص 12**
تمهيد	**ص 12**
2-1- عرض الإشكالية.....	**ص 12**
2-2- بناء الفرضيات.....	**ص 15**
2-3- أهداف الدراسة.....	**ص 16**
2-4- أهمية الدراسة.....	**ص 16**
2-5- أسباب اختيار الموضوع	**ص 17**
2-6- البناء المفاهيمي.....	**ص 17**
2-7- مجالات الدراسة.....	**ص 20**

المبحث الثالث: الإجراءات الميدانية للدراسة	ص 21
3-1- عرض بيبليوغرافي لميدان الدراسة.....	ص 21
3-2- تحديد مجتمع البحث.....	ص 21
3-3- عينة الدراسة.....	ص 22
3-4- الخلفية النظرية للدراسة.....	ص 28
3-5- منهج الدراسة	ص 30
3-6- تقنيات جمع المعطيات الميدانية.....	ص 37
المبحث الرابع: عرض الدراسة الاستطلاعية وتجريب الأدوات البحثية	ص 42
4-1- تقنية الملاحظة.....	ص 42
4-1-1- عرض شبكة الملاحظة.....	ص 42
4-1-2- التعليق على شبكة الملاحظة.....	ص 43
4-2- تقنية المقابلة.....	ص 43
4-2-1- مراحل بناء دليل المقابلة.....	ص 43
4-2-2- عرض دليل المقابلة للتحكيم والتقييم	ص 44
4-2-3- تجريب تقنية المقابلة بعد التحكيم.....	ص 44
الفصل الثاني: الحراك الإجتماعي مفاهيم عامة	
تقديم	ص 48
المبحث الأول: الحراك الاجتماعي رؤية في المفهوم والأنماط.....	ص 49
المطلب الأول: الحراك الاجتماعي من منظور المدارس التقليدية.....	ص 49
1-1-1- المدرسة الوضعية.....	ص 50
1-1-2- المدرسة التطورية.....	ص 51
1-1-3- المدرسة الذاتية.....	ص 52
المطلب الثاني: نماذج عامة عن أنماط الحراك.....	ص 56
2-2-1- الحراك الجغرافي (المكاني).....	ص 56
2-2-2- الحراك المهني.....	ص 56
2-2-3- الحراك الاقتصادي.....	ص 57

المطلب الثالث: أنماط الحراك الاجتماعي.....	ص 58
2-3-1- الحراك الاجتماعي داخل الجيل والحراك **بين الأجيال**	ص 58
2-3-2- الحراك العمودي والحراك الأفقي	ص 58
2-3-3- الحراك الاجتماعي الصاعد والحراك النازل	ص 59
2-3-4-الحراك الاجتماعي البنيوي والحراك الصريح.....	ص 59
2-3-5- **الحراك الاجتماعي الفردي والحراك الاجتماعي الفئوي**.....	ص 60
المبحث الثاني: التنظير السوسيولوجي للحراك الاجتماعي.....	ص 61
تمهيد.....	ص 61
المطلب الأول: التنظير الغربي.....	ص 61
2-1-1- من منظور R. Boudon.....	ص 61
2-1-2- من منظور P.Sorokin.....	ص 65
2-1-3- من منظور T.Parsons.....	ص 66
المطلب الثاني: التنظير العربي.....	ص 69
2-2-1- من منظور ابن خلدون	ص 69
المطلب الثالث: التنظير المحلي (الجزائري).....	ص 71
2-3-1- من منظور عبد العزيز رأس مال.....	ص 71
2-3-2- من منظور مصطفى بوتفنوشت.....	ص 72
خلاصة	ص 77
الفصل الثالث: قراءة ماكرو/ميكرو_سوسيوتاريخية للحراك الاجتماعي	
تقديم	ص 79
المبحث الأول: قراءة ماكرو_سوسيوتاريخية للحراك الاجتماعي.....	ص 81
تمهيد.....	ص 81
المطلب الأول: المجتمع البدائي.....	ص 82
المطلب الثاني: مجتمع الرق.....	ص 84
المطلب الثالث: المجتمع الإقطاعي	ص 86
المطلب الرابع: المجتمع الرأسمالي.....	ص 88
المطلب الخامس: المجتمع الاشتراكي.....	ص 90

المبحث الثاني:المجتمع الجزائري؛قراءة ميكرو-سوسيوتاريخية للحراك الاجتماعي	ص 93
تمهيد	ص 93
المطلب الأول: المرحلة القديمة من تاريخ الجزائر.....	ص 93
أولا: المرحلة القروسطية.....	ص 99
ثانيا: المرحلة العثمانية.....	ص 99
2-1-2-1- دور ملكية الأرض والعائلة	ص 101
2-1-2-2- دور التركيب الاجتماعي.....	ص 101
2-1-2-3- دور التركيب الحرفي.....	ص 101
2-1-2-4- دور المشهد الثقافي (اللغة).....	ص 102
2-1-2-5- دور التعليم.....	ص 104
المطلب الثاني: المرحلة الحديثة من تاريخ الجزائر.....	ص 104
أولا: المرحلة الفرنسية.....	ص 104
2-2-1-1- دور ملكية الأرض.....	ص 104
2-2-1-2- دور الجهاز	ص 104
التعليمي.....	ص 118
ثانيا: مرحلة الثورة التحريرية.....	ص 121
2-2-2-1- المستوى	ص 121
الإقتصادي.....	ص 122
2-2-2-2- المستوى الاجتماعي.....	ص 123
2-2-2-3- المستوى التربوي.....	ص 125
ثالثا: مرحلة ما بعد الاستقلال.....	ص 125
2-2-3-1- الهجرة	ص 127
2-2-3-2- التحضر	ص 130
2-2-3-3- الانتقال من الريفي إلى الحضري	ص 132
2-2-3-4- التحديث والتقليد.....	ص 134
.2-2-3-5- التعليم.....	ص 135
2-2-3-6- التجارب التنموية بعد الإستقلال.....	ص 138

2-2-3-6-1- المرحلة الإشتراكية.....	ص 141
2-2-3-6-2- المرحلة الرأسمالية.....	
خلاصة	
الفصل الرابع: الحراك الإجتماعي والدخل لدى فئة المعلمين؛ محاولة في إثبات حقيقة الحراك الإجتماعي.	ص 144
تقـديم.....	ص 145
المبحث الأول: العمل ومصادر الدخل لدى فئة المعلمين	ص 145
تمهيد	ص 145
.....	ص 145
المطلب الأول: مفاهيم عامة حول	ص 146
العمل.....	ص 146
1-1-1- حول مفهوم الرزق ومفهوم الكسب.....	ص 146
1-1-2- العمل كمطلب إجتماعي.....	ص 146
1-1-3- أنواع العمل.....	ص 147
1-1-3-1- العمل المشروع.....	ص 147
1-1-3-1-1- العمل الأساسي.....	ص 148
1-1-3-1-2- العمل الثانوي.....	ص 148
1-1-3-2- العمل غير المشروع.....	ص 148
المطلب الثاني: مصادر الدخل لدى فئة المعلمين.....	ص 149
2-2-1- رؤية عامة حول مصادر الدخل.....	ص 149
2-2-1-1- الصيد.....	ص 149
2-2-1-2- تربية المواشي.....	ص 150
2-2-1-3- الفلاحة.....	ص 150
2-2-1-4- الصناعة.....	ص 150
2-2-1-5- التجارة	ص 150
2-2-1-6- المغرمة أو الجباية.....	ص 151
2-2-2- مصادر الدخل لدى فئة المعلمين.....	ص 151
	ص 152

2-2-2-1- مصادر الدخل الرسمية.....	ص 152
2-2-2-1-1- في مفهوم مصادر الدخل الرسمية **ونحلها لدى المعلمين**..	ص 159
2-2-2-2- مصادر الدخل غير الرسمية.....	
2-2-2-1-2- **في مفهوم مصادر الدخل غير الرسمية ونحلها لدى المعلمين**.....	ص 159
المطلب الثالث: المكانة الاجتماعية ومسألة الدخل لدى فئة المعلمين.....	ص 167
1-3-1- سوسيولوجية المكانة الاجتماعية.....	ص 167
	ص 167
المطلب الرابع: عرض وتحليل المعطيات الميدانية.....	ص 173
المبحث الثاني: عرض نتائج التحليل ومناقشتها.....	ص 176
تمهيد	
4-2-1- **محاولة لتفسير إشكالية الدخل والحراك الاجتماعي؛ نحو قراءة ماركسية**.....	
4-2-2- محاولة لفهم إشكالية الدخل والحراك الاجتماعي؛ نحو قراءة بنيوية.....	
خلاصة	
الفصل الخامس	ص 178
الحراك الاجتماعي لدى فئة المعلمين؛ محاولة في إثبات المظهر الانعكاسي والمظهر الوهمي	ص 179
	ص 179
	ص 179
تقديم.....	ص 182
المبحث الأول: المظهر الانعكاسي للحراك الاجتماعي لدى فئة المعلمين.....	ص 190
تمهيد	ص 190
المطلب الأول: المظاهر الرمزية للحراك الاجتماعي.....	ص 190
المطلب الثاني: عرض وتحليل المعطيات الميدانية	ص 194
المبحث الثاني: عرض نتائج التحليل ومناقشتها.....	ص 196
تمهيد	ص 196
5-2-1- قراءة ماركسية	ص 196
5-2-2- محاولة في الفهم والتأويل	ص 197
المبحث الثالث: حول المظهر الوهمي للحراك الاجتماعي لدى فئة المعلمين.....	ص 201
تمهيد	ص 207

المطلب الأول: صور و دلالات الحراك الاجتماعي الوهمي لدى فئة المعلمين.....	ص 207
3-1-1- قراءة سوسيولوجية في مفهوم الوعي.....	ص 207
المطلب الثاني: عرض وتحليل المعطيات الميدانية.....	ص 211
المبحث الرابع: عرض نتائج التحليل ومناقشتها	ص 212
تمهيد	ص 214
5-4- 1- قـراءة مـاركسيـة	ص 220
5-4- 2- محـاولـة في الـفهم والـتأويل	ص 227
خـلاصـة	
خاتمة	
قـائـمة المصادر والـمراجـع	
مـلاحـق الـدراسـة.....	

فهرس

الجداول

الفصل الأول		
جدول رقم 01	عينة الدراسة من حيث الجنس	ص 23
جدول رقم 02	عينة الدراسة من حيث الخبرة المهنية	ص 24
جدول رقم 03	عينة الدراسة من حيث الحالة العائلية	ص 25
جدول رقم 04	عينة الدراسة من حيث مكان الإقامة	ص 26
جدول رقم 05	عينة الدراسة من حيث الوضعية السكنية	ص 27
الفصل الرابع		
جدول رقم06	الإجابة عن السؤال رقم 06 من المحور الثاني للمقابلة	ص 159
جدول رقم 07	الإجابة عن السؤال رقم 07 من المحور الثاني للمقابلة	ص 161
جدول رقم 08	الإجابة عن السؤال رقم 08 من المحور الثاني للمقابلة	ص 163
جدول رقم 09	الإجابة عن السؤال رقم 09 من المحور الثاني للمقابلة	ص 165
الفصل الخامس		
جدول رقم 10	الإجابة عن السؤال رقم 10 من المحور الثالث للمقابلة	ص 182
جدول رقم 11	الإجابة عن السؤال رقم 11 من المحور الثالث للمقابلة	ص 184
جدول رقم 12	الإجابة عن السؤال رقم 12 من المحور الثالث للمقابلة	ص 186
جدول رقم 13	الإجابة عن السؤال رقم 13 من المحور الثالث للمقابلة	ص 188
جدول رقم 14	الإجابة عن السؤال رقم 14 من المحور الرابع للمقابلة	ص 201
جدول رقم 15	الإجابة عن السؤال رقم 15 من المحور الرابع للمقابلة	ص 203
جدول رقم 16	الإجابة عن السؤال رقم 16 من المحور الرابع للمقابلة	ص 205

فهرس

الأشكال

الفصل الأول		
شكل رقم 01	رسم بياني لعينة الدراسة من حيث الجنس	ص 23
شكل رقم 02	رسم بياني لعينة الدراسة من حيث الخبرة المهنية	ص 24
شكل رقم 03	رسم بياني لخصائص عينة الدراسة من حيث الحالة العائلية	ص 25
شكل رقم 04	رسم بياني لخصائص عينة الدراسة من حيث مكان الإقامة	ص 26
شكل رقم 05	رسم بياني لخصائص عينة الدراسة من حيث الوضعية السكنية	ص 27
شكل رقم 06	الإجراءات المنهجية للدراسة	ص 45
شكل رقم 07	الانتقال المنهجي للدراسة	ص46
الفصل الثاني		
شكل رقم 08	الحراك الاجتماعي ضمن نماذج من المدارس التقليدية	ص 55
شكل رقم 09	مسألة الحراك الاجتماعي من منظور ابن خلدون	ص 71
شكل رقم 10	منظور مسألة الحراك الاجتماعي لدى مصطفى بوتفنوشت	ص 74
شكل رقم 11	منظور مصطفى بوتفنوشت للحراك الاجتماعي في المجتمع الجزائري	ص 75
الفصل الثالث		
شكل رقم 12	حالة الحراك الاجتماعي في المشاعية البدائية	ص 84
شكل رقم 13	حالة الحراك الاجتماعي في مجتمع الرق	ص 86
شكل رقم 14	حالة لحراك الاجتماعي في المجتمع الإقطاعي	ص 88
شكل رقم 15	الحراك الاجتماعي في المجتمع الرأسمالي	ص 90
شكل رقم 16	حالة الحراك الاجتماعي في المجتمع الاشتراكي	ص 92
شكل رقم 17	الحراك الاجتماعي في المرحلة القروسطية	ص 98
شكل رقم 18	التفاوت الاجتماعي في المرحلة العثمانية	ص 103

شكل رقم 19	دور ملكية الأرض في إحداث التفاوت الاجتماعي	ص 117
شكل رقم 20	دور الجهاز التعليمي في إحداث التفاوت الاجتماعي	ص120

الفصل -01-

الإطار المنهجي للدراسة

تقديـــم

يشكل في الغالب الفصل الأول من كل دراسة علمية مرحلة التعريف بالموضوع، حيث يعرض من خلاله الباحث السياق المنهجي لدراسته، معتمدا على ترتيب معين لعرض تفاصيلها المنهجية، كما هو الشأن في دراسة الحال حيث ينطلق الطالب ضمن المبحث الأول من عرض ومناقشة الدراسات السابقة التي هي بمثابة خبرات ماضية تفيد في اثراء المعمار المنهجي والمعرفي للدراسة، أما المبحث الثاني المتمثل في منهجية البحث تُعرض في سياقه الخطوات المنهجية التي يمر بها البحث على سبيل صياغة الإشكالية، بناء الفرضيات، أهداف وأهمية الدراسة...الخ.

وفي إطار المبحث الثالث يتم الكشف عن الإجراءات الميدانية للدراسة من تحديد مجتمع البحث وعينة الدراسة مرورا بالخلفية النظرية للدراسة والمنهج المتبع، وصولا إلى تقنيات جمع المعطيات الميدانية كالمقابلة والملاحظة. وفي الأخير خصص المبحث الرابع لعرض الدراسة الاستطلاعية وتجريب الأدوات البحثية، حيث تمكن الطالب من إعادة النظر في منهجية الدراسة وأدواتها البحثية، مما أفضى إلى تعديل بعض أجزائها كأسئلة المقابلة بعد تحكيمها على سبيل الذكر لا الحصر.

المبحث الأول

عرض ومناقـــشـة الـدراسـات الـسـابقة

تمهيد

تنطلق في الغالب كل دراسة علمية من الدراسات التي تسبقها، هذه الأخيرة تعد في الأصل بمثابة خبرات علمية يستفيد منها الباحث، حيث يأخذ منها ما يفيد دراسته ويتجاوز في الوقت ذاته كل فكرة لا تخدم بحثه، وعليه فإن هذه الدراسة تتكئ على نسق من الدراسات السابقة التي نقّب عنها الطالب في حدود إطلاعه، والتي يراها ذات علاقة بالموضوع البحثي، حيث أثرى توظيفها زوايا متباينة من البحث، وقد تم تقسيمها وفق الشكل التالي:

1-1-1- الـدراسة الأولـى

في L'inégalité des chances[1] عرض R. Boudon دراسة سوسيولوجية كتابه تضمنت محاورا حول الحراك الاجتماعي، والتي من شأنها إثراء هذا العمل البحثي بامتياز، حيث وردت في غضون ثلاثة أجزاء، ومن نتائجها نذكر ما يلي:

- عدم التساوي في الفرص تجاه التعليم ينتج عن الشكل الاجتماعي للطبقات ذاتها.
- الفروقات في نوعية الإرث الثقافي لدى الطبقات الاجتماعية لا تشرح ضمن سياق
- محدود لعدم تساوي الفرص تجاه التعليم، بينما تشرح الفروقات ضمن النجاح المدرسي أمام الأصل الاجتماعي.
- نتائج الارتفاع في معدلات التمدرس تبرز وزن المدرسة داخل ميكانيزمات الحراك الاجتماعي. ساهمت هذه الدراسة في ضبط السياق المفاهيمي لبعض للمفاهيم المتداولة

[1]- R. BOURDON. L'inégalité des chances : La mobilité sociale dans les sociétés industrielles, Librairie Arthème Fayard,2010.

في بحثنا، إضافة إلى توضيح العلاقة بين بعض المتغيرات على شاكلة علاقة التعليم بالحراك الاجتماعي.

1-1-2- الـدراسة الثانيـة

تظهر هذه الدراسة بعنوان "الحراك الاجتماعي والتعليم في مصر."[1] لصاحبها أحمد زايد تحاول الإجابة عن التساؤلات التالية:

- ما دور التعليم في إحداث الحراك؟ وإلى أي مدى يسهم في إحداث فروق جيلية بين الأفراد؟ ثم إلى أي مدى ينقلهم عبر المكان؟ وعبر السلم الاجتماعي إلى أعلى؟

تبحث هذه الدراسة في علاقة الحراك الاجتماعي ودور التعليم في إحداثه، حيث تتعدد الرؤى حول هذه المسألة وعليه ستحاول الإجابة عن عدة تساؤلات، أما منهجها فهو تكاملي يضم عددا من وجهات النظر مثل علم الإقتصاد، علم الإجتماع وعلم النفس ودراسات في الإتصال، للنظر في علاقة الحراك الإجتماعي بالتعليم، وبالتالي كان المنهج المتبع هو منهج المسح بالعينة الذي يعتمد على الإستبيان، لتكون بذلك الدراسة ذات مدخل كمي.

بينما توظيف هذه الدراسة تمثل في ضبط بعض المفاهيم على سبيل الحراك الاجتماعي، لنجد أنفسنا فيما بعد نختلف عن هذه الدراسة في طبيعة المنهج، فدراستنا تتشبع بالمنهج المادي الجدلي والبنيوي التكويني فضلا عن المنهج الاثنوجرافي، على خلاف الدراسة السابقة ذات منهج المسح بالعينة، إلى جانب كون الدراسة السابقة تبحث في عـلاقـة الـحـراك بالتعليم، بينما دراستنا تبحث في علاقـة الـحـراك الاجتماعي بالدخل.

[1]- أحمد، زايد. الحراك الاجتماعي والتعليم في مصر. جامعة القاهرة، مركز البحوث و الدراسات، 2008.

1-1-3- الـدراسة الثالثة

تعد دراسة عبد العزيز رأس مال المعنونة بـ: كيف يتحرك المجتمع ونتائج ذلك على العلاقات الاجتماعية.[1] الصادرة في شكل كتاب عن ديوان المطبوعات الجامعية بالجـزائر، من الدراسات التي تهتم بالبحث حول الأبعاد السوسيو-تاريخية لإشكالية الحراك في المجتمع الجـزائري، حيث تم تطعيم هذه الدراسة بالبحث في أهم النظريات السوسيولوجية التي عنيت بمسألة الحراك الاجتماعي، وهذا على تباين جلدتها المعرفية، أي الأصل المعرفي لكل نظرية. فمن ابن خلدون إلى ماركس وإنجلز مرورا بلنين وجرامشي وصولا إلى ماو.

هذا ما احتواه الفصل الأول، أما الثاني فقد عني بالاتجاهات الكبرى للحراك الاجتماعي، إلى غاية الفصل الثالث الذي يشكل بامتياز مادة سوسيو-تاريخية خصبة لاثراء هذه الدراسة، حيث انصب اهتمامه حول السياق التاريخي لمسألة الحراك الاجتماعي في الجزائر. ومن التساؤلات التي طرحت في هذه الدراسة ما يلي:

- هل الفئات الاجتماعية أو الطبقات تتحرك أم أنها تبقى على حالها؟
- هل الفئات الاجتماعية تصعد في السلم الاجتماعي أم تنزل؟

من نتائج هذه الدراسة أن الاعتبار الاجتماعي يمارس تأثيرا على ذهنية العمال وعلى ممارساتهم اليومية إذ يبدو الطموح متزايدا للانتقال من مهنة لأخرى، واستطرادا على هذه النتائج توصل الباحث أن التعليم لازال حضريا إذ لم ينتشر في الريف بالقدر الكافي، مما يدعوا إلى إعادة نشره في الأرياف، مع مراعاة نوعية الأساتذة والمدرسين.

ساهمت الدراسة المذكورة في إثراء بحثنا من خلال الإحاطة ببعض المفاهيم ومنها بخاصة مفهوم الحراك الاجتماعي،وتتبع السياق النظري الذي تظهر فيه مسألة الحراك الاجتماعي، دون إهمال إشكالية الحراك الاجتماعي في المجتمع الجزائري، إلا أننا نهتم في

---

[1]- عبد العزيز، رأس مال. كيف يتحرك المجتمع ونتائج ذلك على العلاقات الاجتماعية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط02، 1999.

دراستنا بفئة مدرسي الطور الإبتدائي وليس غالبية الفئات الإجتماعي، فضلا على إهتمامنا بالعلاقات السوسيومهنية وليس العلاقات الإجتماعية بشكل منفرد.

1-1-4- الدراسة الرابعة

من الدراسات التي يمكن بناءً عليها فهم مسألة الحراك الإجتماعي في المجتمع الجزائري وما يرافقها من إشكاليات، ما قدمه مصطفى بوتفوشت في كتابه الموسوم بـ La société algérienne en transition[1] حيث يتعرض لمسألة الانتقال في المجتمع الجزائري، بشكل من التفصيل، انطلاقا من أربعة عناصر محورية تتفرع إلى مسائل فرعية أخرى، على شاكلة المقاربات السوسيولوجية للانتقال، مخطط الإنتقال في المجتمع الجزائري...الخ، حيث يعرض في دراسته شروط ومخطط الإنتقال، في المجتمع الجزائري، إضافة إلى ما يترتب عنه من إنعكاسات. وقد مكنت هذه الدراسة الباحث من تشكيل رؤية سوسيولوجية حول مسألة الانتقال وما يتعلق بها من ميزات وكذا الشروط الفاعلة في فيه، وهذا بحكم الحدود الهلامية الفاصلة بين مفهوم الانتقال والحراك الاجتماعي، إلا أن الباحث في دراسته يتبنى مسارا بحثيا مغايرا بالنظر إلى الدراسة التي طرحها مصطفى بوتفنوشت، من زاوية أن هذا الأخير يبحث انطلاقا من مفهوم الانتقال في المسارات المتعددة للانتقال داخل المجتمع الجزائري، بينما في دراستنا نحاول رصد الانعكاسات المترتبة عن الحراك الاجتماعي لدى فئة واحدة ودون الفئات الأخرى بناء على متغير الدخل.

[1] - M.BOUTEFNOUCHET. La société Algérienne en transition. Alger : Office des Publications Universitaires .2004.

المبحث الثاني

منهـجيـة البـحث

تمهيد

يشكل المبحث الثاني من هذا الفصل المعمار المنهجي الذي تتكئ عليه الدراسة الحالية بصفة عامة، حيث نعرض من خلاله الهندسة التي سيتم بناءا عليها إخراج الأطروحة منهجيا، انطلاقا من عرض الإشكالية التي يُحصَر ضمنها المجال البحثي للدراسة، وما يليها من بناء الفرضيات وصولا إلى أهداف وأهمية الدراسة، فضلا عن أسباب اختيار الموضوع، مرورا بعرض البناء المفاهيمي للدراسة ومجالاتها.

2-1- عـرض الإشكاليـة

تتمخض عن الفضاء الاجتماعي للمجتمع الجزائري إشكالات متعددة، تزامنا مع نسق التحولات التي لا يعرفها الحقل الاجتماعي فحسب، بل تتعدى ذلك عبر أغلب الفضاءات التي تبلور المجتمع من سياسية، اقتصادية، دينية وقانونية...الخ، وعليه فان الإشكالات المطروحة تتمظهر في صور خلافية تفضي إلى طرح كثير من التساؤلات .

ومن ضمن المسائل المطروحة إذا تعلق الأمر بالمجتمع الجزائري، مسألة الحراك الاجتماعي، هذا الأخير الذي تزامن بروزه مع التحولات الكثيرة التي يفرزها المجتمع، حيث ينهض على نسق من الانعكاسات التي نلتمس تمظهراتها على صعيد الأطر المشكلة للمجتمع بتبايناتها، وهو ما يدفع الفئات المهنية على مواكبة طبيعة هذا الحراك من قبيل تعزيز وضعها الاجتماعي والإقتصادي أو نقول المكانة الاجتماعية بصفة عامة.

يحيلنا الحديث عن الحراك الإجتماعي وما يرافقه من إنعكاسات إلى إستحضار المنظومة التربوية، لنحاول بذلك النظر في نسق الإنعكاسات التي تترتب على الفاعلين التربويين وتحديدا فئة المعلمين، حيث تعد هذه الأخيرة بإعتبارها فئة إجتماعية مهنية تحاول كباقي الفئات الأخرى تعزيز مكانتها الإجتماعية في ظل الحراك الإجتماعي، وعليه نحن بصدد ما يصطلح عليه بـالحراك الإجتماعي الفئوي، بناءً على أننا نبحث في الإنعكاسات المتعلقة بفئة وليس بفرد.

وعن السياق الأنطولوجي الذي برزت فيه هذه المحاولة البحثية، فيمكن التأثيث له من منطلق التحولات التي عرفها الحقل الإجتماعي والإقتصادي للمجتمع الجزائري مع حلول الألفية الثالثة، وعليه نستحضر أهم التحولات السوسيو-اقتصادية حيث تشكلت على سبيل الذكر فئات إجتماعية جديدة بأبعاد مادية (إقتصادية) خلافية، ونستوضح هذا التصور البحثي إنطلاقا من البرجوازيات الصغيرة المتشكلة من رحم التحولات السوسيو-اقتصادية للمجتمع الجزائري، ومنها البرجوازية الفتية أو ما يسمى بحديثي النعمة التي نشئت كنتاج لفعل إستراتيجي طرحته الدولة يتجسد في سياسات إجتماعية وإقتصادية منها ما يصطلح عليه بـ (سياسة دعم تشغيل الشباب)، إضافة إلى تشكل برجوازيات صغيرة أخرى نذكر منها برجوازية كبار التجار والفلاحين، ودون تجاهل فئة إطارات القطاع الخاص ذوي الأجر العالي التي تعرف ديناميكية ملفتة للنظر في الآونة الأخيرة، وبغض النظر عن برجوازية الدولة المتشكلة من إطاراتها السامين في مختلف الميادين المدنية والعسكرية.

بالنظر الى هذه التحولات فإن العديد من الفئات الإجتماعية تشهد إنتقالا في وضعها ومكانتها الإجتماعية (الوضع الإجتماعي- المادي)، الأمر الذي مهد لبروز حراك سوسيو-اقتصادي لدى الفئات الإجتماعية، ومنها فئة المعلمين التي تحاول التوافق مع واقع الحراك المذكور وفق سبل خلافية على شاكلة البحث عن مصادر إضافية للرزق في صورة ممارسة نشاطات مهنية غير رسمية (موازية) وفق ما التمسه الباحث انطلاقا من الإستطلاع الميداني، إلى جانب الأجر الذي تتلقاه هذه الفئة نظير مهنة التعليم، فضلا عن

مصادر رزق إضافية كرغبة في تضخيم الدخل وإحراز وضع إجتماعي يتوافق مع تطلعاتها الإجتماعية.

لأجل ذلك نحاول معرفة العلاقة الماثلة بين متغيري الدخل والحراك الإجتماعي ضمن الفضاء التعليمي دائما أو نقول الدوافع الحقيقية للزيادة في الدخل لدى فئة المعلمين، سعيا منه للإجابة عن التساؤل التالي: كيف يمكن تفسير وفهم العلاقة بين الدخل والحراك الاجتماعي لدى فئة المعلمين؟ وهو ما سوف نحاول الوصول إليه من خلال ترهين عملية البحث وإستنطاق الحقل البحثي.

لذلك تعد هذه الدراسة بحثا في إنعكاسات الحراك الإجتماعي لدى فئة المعلمين، إنطلاقا من النظر في العلاقة الواقعة بين زيادة الدخل والحراك الإجتماعي، مما يمهد إلى أشكلة هذه المسألة من خلال التساؤلات التالية المُحدِدة لمعالم السياق الايبستيمولوجي وشواخظ السياق البحثي الدراسة:

- بأية كيفية يساهم الدخل في إحداث حراك إجتماعي لدى فئة المعلمين؟

ومحاولة لإثراء التساؤل العام أثار الباحث التساؤلات الفرعية التالية:

- تعد المظاهر الاجتماعية لدى المعلمين كانعكاس للأجر، ما صحة هذه الفكرة؟
- كيف تساهم مصادر الدخل الإضافي في تحسين المكانة الإجتماعية لدى فئة المعلمين؟

2-2- بناء الفرضيات

تبنت الدراسة فرضية عامة وفرضيتين فرعيتين كمطلب بحثي منهجي.

2-2-1- الفرضية العامة

تحيل التصورات البحثية المستوحاة من عينة لأدبيات سوسيولوجية خلافية، والملاحظات المستنبطة من الحقل البحثي إلى إعتبار الزيادة في الدخل كمحرك لفئة المعلمين من مكانة إجتماعية إلى أخرى، الأمر الذي يظهر في عدة صور، منها العمل الإضافي الموازي كفعل إستراتيجي يلبي مطلب الزيادة في الدخل ومنه تحسين المكانة الإجتماعية. إذن تؤثث الزيادة في الدخل لإعادة بناء وهيكلة الوضع الإجتماعي، وبالتالي

نفترض أن فئة المعلمين نظرا للزيادة في قيمة دخلها تشهد تحسنا في مكانتها الإجتماعية وبالنهاية إحداث حراك إجتماعي صاعد.

2-2-2- الفرضيات الفرعية

2-2-2-1- الفرضية الفرعية الأولى

إنطلاقا من ممارسات المعلمين داخل الحقل البحثي، وبعد المعاينة تبين حضور نسق من المظاهر الإجتماعية التي تؤشر لمكانة إجتماعية رفيعة، وعليه يمكن الحديث في هذا السياق وبمعزل عن الزيادة في الدخل أن الأجر منفردا يحيل إلى تلبية الحاجيات (الضرورية والكمالية)، وبالتالي نفترض أن المظاهر الاجتماعية تعد مظهرا إنعكاسيا للأجر الذي تتلقاه فئة المعلمين، وبذلك يكون الأجر قد ساهم في إحداث حراك إجتماعي.

2-2-2-2- الفرضية الفرعية الثانية

من ضمن المشاهدات التي أفاد بها الحقل البحثي إعتماد بعض المعلمين على مصادر رزق إضافية إلى جانب الأجر، مما يثير الإنتباه أن الأجر منفردا وفق فئة المعلمين يقود إلى إحتمال بقاء المكانة الإجتماعية على حالها، وبناءً على ذلك نفترض أنه إذا كانت مصادر الدخل الإضافي تفضي إلى تحسين المكانة الإجتماعية لدى فئة المعلمين فإن هذا يعد حراكا إجتماعيا وهميا.

2-3- أهداف الدراسة

2-3-1- الهدف الأول

يتمثل الهدف الأول في تفكيك العلاقة بين ثالوث الزيادة في الدخل، المكانة الإجتماعية والحراك الإجتماعي، لنصل من خلال ذلك إلى معرفة ما إذا كانت فئة المعلمين تشهد حراكا إجتماعيا أم أنها ثابتة في وضعها، بحكم أن هذه المسائل تؤثر في الوضع التعليمي للمعلمين.

2- 3-2- الهدف الثاني

تمخض الهدف الثاني للدراسة عن نسق من الملاحظات المرتبطة بالفضاء التعليمي وممارسات الفاعلين التربويين، لنحاول بعدها تشكيل تصور بحثي أصيل حول مسألة المظاهر الإجتماعية والرموز الناتجة عن الزيادة في الدخل، لذلك يظهر الهدف الثاني من خلال التساؤل التالي: كيف يساهم كل من الأجر ومصادر الرزق الإضافي في التأثير على المكانة الإجتماعية للمعلمين وإحداث حراك إجتماعي صاعد؟

2- 4- أهمية الدراسة

تتمثل أهمية هذه الدراسة في ترهين معرفة سوسيولوجية أصيلة حول مسألة الحراك الإجتماعي لدى فئة المعلمين تحديدا، والبحث في العلاقة القابعة بين بعض المتغيرات على شاكلة الزيادة في الدخل وما يجاورها من مؤشرات مثل الأجر ومصادر الدخل الإضافي، الوضع الإجتماعي والمكانة الإجتماعية للمعلمين فضلا عن مسألة الحراك الإجتماعي عموما وفق مقاربة كيفية.

2-5- أسباب اختيار الموضوع

2-5-1- الأسباب الذاتية

تعد طبيعة التخصص الأكاديمي المتمثل في علم الإجتماع التربوي سببا ذاتيا وجيها يدفع إلى إختيار موضوع يندرج ضمن الحقل العلمي الذي ينشط فيه الباحث.

2-5-2- الأسباب الموضوعية

تشَكَّل السبب الموضوعي إنطلاقا من الملاحظة المباشرة لميدان الدراسة، حيث تمت ملاحظة ممارسات فئة المعلمين، ليظهر بعد ذلك نسق من التساؤلات التي ساهمت في بناء الموضوع عموما ومنها: هل الزيادة في الدخل لدى فئة المعلمين هي دلالة على وجود حراك إجتماعي لدى الفئة المذكورة؟

2-6- البناء المفاهيمي

تنهض في الغالب كل دراسة علمية على جهاز مفاهيمي يلبي رغبتنا في الوصول إلى الأهداف العلمية المسطرة، حيث يتم النظر فيها إصطلاحا، فضلا على أجرئتها لتحديد وجهة نظر نا، أما هذه الدراسة فتتكئ على المفاهيم التالية؛

2-6-1- الحراك الاجتماعي

2-6-1-1- التعريف الاصطلاحي

حُضي مفهوم الحراك الإجتماعي بعدة تعاريف إصطلاحية، ومن أبرزها ما أسس له Sorokin، حيث يرى أن الحراك الإجتماعي هو "إنتقال الفرد أو الموضوع الاجتماعي أو القيمة أو أي شيء محور بواسطة النشاط الإنساني من وضع إلى آخر وهو إما عمودي أو أفقي."[1]

2-6-1-2- التعريف الإجرائي

يشير التعريف الإجرائي للحراك الإجتماعي إلى إنتقال الفئات الإجتماعية عبر السلم الإجتماعي من وضع إجتماعي منخفض إلى وضع مرتفع أو صاعد، وبالتالي فهو حراك إجتماعي صاعد فئوي.

2-6-2- الفئة الاجتماعية

2-6-2-1- التعريف الاصطلاحي

يقتضي تخصيص تعريف اصطلاحي لمصطلح الفئات الاجتماعية فرز أهم التعريفات المطروحة، ذلك لأنه يتشابه مع مصطلحات أخرى على شاكلة الطبقة مثلا. "...أما عن الفئات الاجتماعية فيتمايز بعضها عن بعض على الدوام تمايزا واضحا، لأن تصنيفها يقوم على خاصية أساسية واحدة، أو مجموعة من الخصائص، يتماسك بعضها ببعض تماسكا وثيقا...، وقد تنقسم الفئة الاجتماعية بدورها إلى فئات أكثر

[1]- محمد سعيد، فرح. ما علم الإجتماع. الإسكندرية : منشأة المعارف، 1987، ص 54.

تخصصا، فتنقسم فئة رجال التعليم إلى أساتذة ومعلمين ومفتشين ومدرسي التعليم الحر."[1]

2-6-2-2- التعريف الإجرائي

تندرج تحت مفهوم الفئة الاجتماعية كل المفردات البحثية التي تشترك في نسق من الخصائص، ومنها الانتماء إلى فضاء مهني عام واحد يتمثل في المنظومة التربوية، وممارسة المهنة نفسها المتمثلة في التعليم لدى القطاع العام.

2-6-3- الدخل

2-6-3-1- التعريف الاصطلاحي

يشير مفهوم الدخل من منظور بعض المعاجم على أنه "ما يدخل على الإنسان من عقاره وتجارته، وعرفه بعضهم بأنه ما دخل عليك من مالك، ويقابله الخرج، يقال دَخْل فلان أكثر من خرجه، إذا كان ما يكتسبه من المال أكثر مما ينفقه" ومن زاوية أخرى فإن الدخل هو "تدفق نقدي يتسبب في حدوث قدرة شرائية، فهو تغيير خلال فترة زمنية كالدخل الشهري أو السنوي."[2]

2-6-3-2- التعريف الإجرائي

مفهوم الدخل إجرائيا يضم ما تحصل عليه فئة المعلمين انطلاقا من ممارستها لنشاطات مهنية غير رسمية خارج الحقل التعليمي إلى جانب الأجر.

2-6-4- الأجر

2-6-4-1- التعريف الاصطلاحي

ينهض مصطلح الأجر على تعريفات خلافية بناءا على طبيعة كل تخصص، فالمنشغل بعلم الاقتصاد ينحت له تعريفا لا يتعدى تخصصه وكذلك علم الاجتماع وباقي التخصصات الأخرى، لكن على العموم يمكن صياغة تعريف يلقى ترحابا لدى تخصصات كثيرة، وعليه فان الأجر "يتضمن أشياء كثيرة في مجالات متعددة، وهنا سننظر إلى كلمة الأجور على أنها عبارة عن تكلفة العمل عن كل وحدة زمنية من العمل، أو عن كل وحدة

---

[1]- السيد، بدوي. علم الإجتماع الإقتصادي. الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، 2005، ص 372.

[2] - نزيه، حماد. معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء. بيروت: الدار الشامية، 2008، ص 207.

من الإنتاج، ويدخل ضمن هذا المفهوم العام لكلمة الأجور القيمة الحالية للمنافع الهامشية التي يتحملها صاحب العمل، ... وهنا لابد أن ينظر إلى المنافع الهامشية على أنها تمثل إضافات إلى الأجور."[1]

2-6-4-2- التعريف الإجرائي

يشير الأجر من المنظور الإجرائي إلى المبلغ المالي الذي تتقاضاه فئة المعلمين نظير قيامها بالمهام التعليمية في المدارس العامة التي تشرف عليها الدولة وفق سلم وظيفي معين.

2-6-5- مصادر الرزق الإضافي

2-6-5-1- التعريف الإجرائي

تتأسس مصادر الرزق الإضافي إجرائيا على أنها نسق من النشاطات المهنية التي يعكف على مزاولتها المعلمين خارج الفضاء التعليمي، وهي في الغالب غير رسمية.

2-7- مجالات الدراسة

2-7-1- المجال البشري

تقوم هذه الدراسة على مجال بشري تم إختياره وفق طبيعة الموضوع المدروس، حيث فضَّلنا التعامل مع فئة المعلمين كمجال بشري، لكون التصور البحثي الأول حول موضوع الدراسة تم تحويره حول معلم الطور الابتدائي للنظر في نسق الانعكاسات التي يخلفها الحراك الاجتماعي على هذه الفئة المهنية ذكورا و إناثا.

2-7-2- المجال المكاني

تنطلق هذه الدراسة من مجال مكاني محدد وفق السياق الأنطولوجي الذي ظهر فيه موضوع الدراسة، حيث يشمل بعض المناطق الحضرية والشبه حضرية لدائرة ماسرى التابعة لولاية مستغانم، وبالتالي تشكل تلك المناطق الحقل البحثي الأول

[1]- ضياء، محمد السومري. النظرية الإقتصادية: التحليل الإقتصادي الجزئي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، دت ص 388.

للدراسة، مراعاة للأمانة العلمية التي تلزم الباحث الانطلاق من الحقل الأول الذي تشكلت فيه الإرهاصات الأولى للظاهرة.

2-7-3- المجال الزمني

تتراوح هذه الدراسة في سياق زمني يمتد من أواخر سنة 2014م إلى غاية الإجابة عن الفرضيات المطروحة والذي تزامن مع بداية سنة 2018م.

المبحث الثالث

الإجراءات الميـدانية للـدراسـة

تمهيد

ضمن هذا المبحث يتم انتقاء الأدوات التي بناءا عليها اختراق ميدان الدراسة، حيث يتم ذلك بالنظر إلى طبيعة الظاهرة المدروسة، إذ تقتضي هذه الأخيرة من الباحث عبور ممرات معينة دون غيرها للإجابة عن التساؤلات المطروحة، ولأجل ذلك تم انتقاء عينة ممثلة لمجتمع البحث مرفوقة بأدوات البحث الميداني اللازمة من ملاحظة ومقابلة وغيرها من أدوات.

3-1- عرض بيوغرافي لميدان الـدراسة

إنطلقت الدراسة من ميدان مألوف لدى الباحث يتمثل في دائرة ماسرى بولاية مستغانم، حيث كان هذا الأخير دائم التردد عليه، مما أفضى إلى تسهيل عملية البحث في حضور الدعم الذي قدمه المخبرون شركاء العملية البحثية.[1]

3-2- تحديد مجتمع البحث

لا يمكن إعتبار أي مجتمع بحث مجتمعا بحثيا إلا بحضور خصائص معينة تساهم في عزله عن المجتمع الطبيعي-العادي، "فتحديد المجتمع البحثي يرتبط بتلك المقاييس التي تجمع بين الأفراد والأشياء، وتميزهم عن الأفراد والأشياء الأخرى، ومن هذا المنطلق أيًّا كانت مجموعة البحث فإنها لا تعرف إلا بمقياس يجعل بطريقة ما العناصر

[1] - أنظر ملحق رقم 03، عرض بيبليوغرافي لميدان الدراسة.

التي ستمثلها ذات خاصية مشتركة أو ذات طبيعة واحدة، ويمكن إنشاء مجتمع أكثر تعقيدا اعتمادا على أكثر من مقياس واحد."[1]

ليشمل مجتمع البحث في هذه الدراسة مدارس الطور الابتدائي الواقعة بالمناطق الحضرية والشبه حضرية الواقعة بدائرة ماسرى (ولاية مستغانم)، حيث تم اختيار عينة من هذه المدارس لإجراء المقابلات مع المعلمين المشتغلين بها، كما نشير في هذا الإطار أن المدارس المنتقاة لم يخضع اختيارها لأي معيار، باستثناء معيار واحد يتمثل في توفر شبكة المخبرين، هذه الأخيرة التي أسست لنوع من السيولة العلائقية للتعامل مع مجتمع البحث وعينة الدراسة، مع الإفادة في استثمار الوقت.

3-3- عينة الدراسة

3-3-1- انتقاء عينة الدراسة

تنهض الدراسة على عينة غير احتمالية قصديه، بناءا على أن كل عينة يتم انتقائها انطلاقا من شروط معينة فهي قصدية، حيث "يتعمد فيها الباحث اجراء دراسته على فئة معينة دون سواها، وذلك اما لمعطيات علمية كاعتقاده أن هذه الفئة هي التي تمثل المجتمع الأصلي تمثيلا جيد أو لمعطيات مادية كأن تكون الفئة التي يختارها يمكن الوصول اليها واستجوابها بسهولة. "[2] وعليه شروط عينة الدراسة تتمثل فيما يلي:

- الخبرة المهنية؛ حيث تزيد عن عشرة سنوات، مع الاعتماد على الأكثر خبرة ؟
- المعلمين النظاميين؛ وهي الفئة التي تمارس مهام التعليم بعد تثبيتها نهائيا.
- استثناء المتعاقدين من عينة الدراسة، ونقصد بها فئة المعلمين التي تمارس مهام التدريس في إطار الاستخلاف.

---

[1]- موريس، أنجرس. منهجية البحث في العلوم الإنسانية. ترجمة: بوزيد صحراوي وآخرون. الجزائر: دار القصبة للنشر، 2004، ص ص 298-299.

[2]- أحمد، عياد. مدخل لمنهجية البحث الإجتماعي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006، ص 119.

3-3-2- عرض خصائص عينة الدراسة

جدول رقم 01: عينة الدراسة من حيث الجنس

الجنس	ذكـر	05
	أنثى	11
المجموع		16

التعليق على الجدول

إنطلاقا من البيانات التي أفاد بها الجدول رقم (01) يتضح أن عينة الدراسة يهيمن عليها الجنس الأنثوي، حيث شكلت المفردات من جنس أنثى 11 مفردة مقابل 05 مفردات من جنس ذكر. هذا التفاوت الحاصل ليس على مستوى عينة الدراسة فحسب، بل ينسحب على مجتمع الدراسة بأكمله حيث عدد الإناث يفوق الذكور.[1]

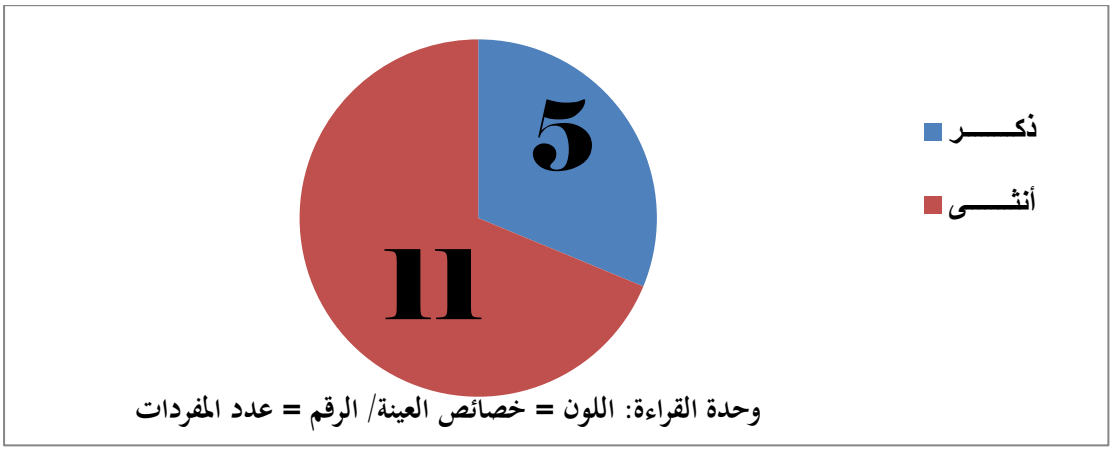

رسم بياني رقم 01 : عينة الدراسة من حيث الجنس

[1]- أنظر ملحق رقم 04.

جدول رقم 02: عينة الدراسة من حيث الخبرة المهنية

فئات الخبرة المهنية	عدد المفردات
[10- 15 سنة]	00
[16- 20 سنة]	02
[21- 25 سنة]	09
[26-30 سنة]	03
30 + سنة	02
المجموع	16

التعليق على الجدول

بناءً على الجدول رقم 02 تشكل فئة الخبرة المهنية الممتدة من [21- 25 سنة] أكبر خبرة مهنية لدى عينة الدراسة حيث قابلت 09 مفردات، في مقابل خبرات أخرى متفاوتة على سبيل المثال من [10- 15 سنة] و(+30 سنة) بمفردتين، من[26-30 سنة] بثلاثة مفردات، مع عدم وجود أي مفردة في الفئة الممتدة من [10- 15 سنة].

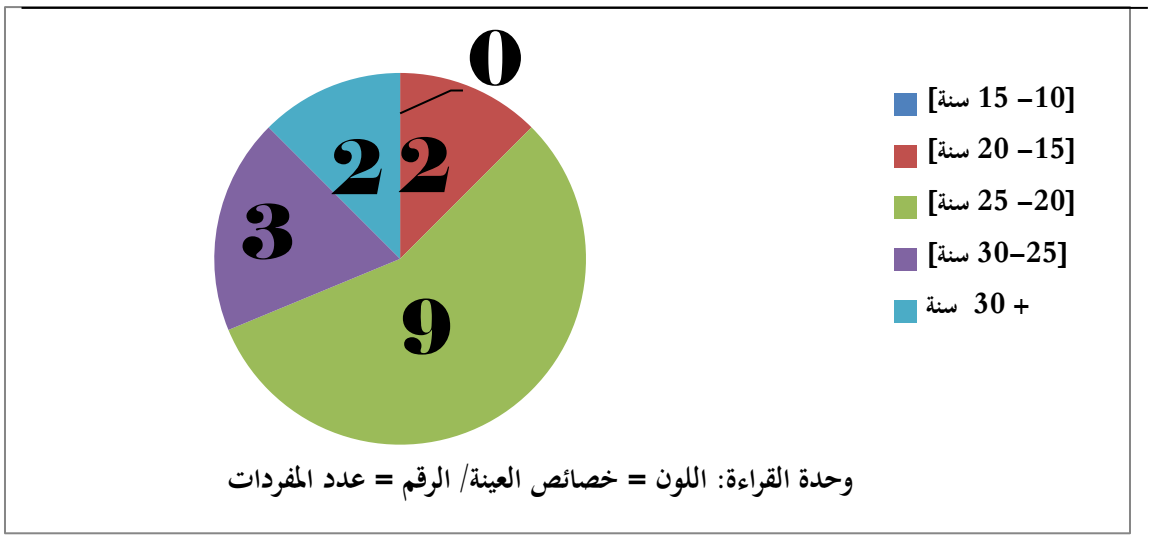

رسم بياني رقم 02: عينة الدراسة من حيث الخبرة المهنية

جدول رقم 03: عينة الدراسة من حيث الحالة العائلية

الحالة العائلية	عدد المفردات
أعزب (ة)	02
متزوج (ة)	14
مطلق (ة)	00
أرمل (ة)	00
المجموع	16

التعليق على الجدول

من خلال الجدول رقم 02 يتضح أن مفردات الدراسة أغلبها متزوجة حيث بلغت 14 مفردة من أصل 16، مع وجود مفردتين في حالة عزوبة.

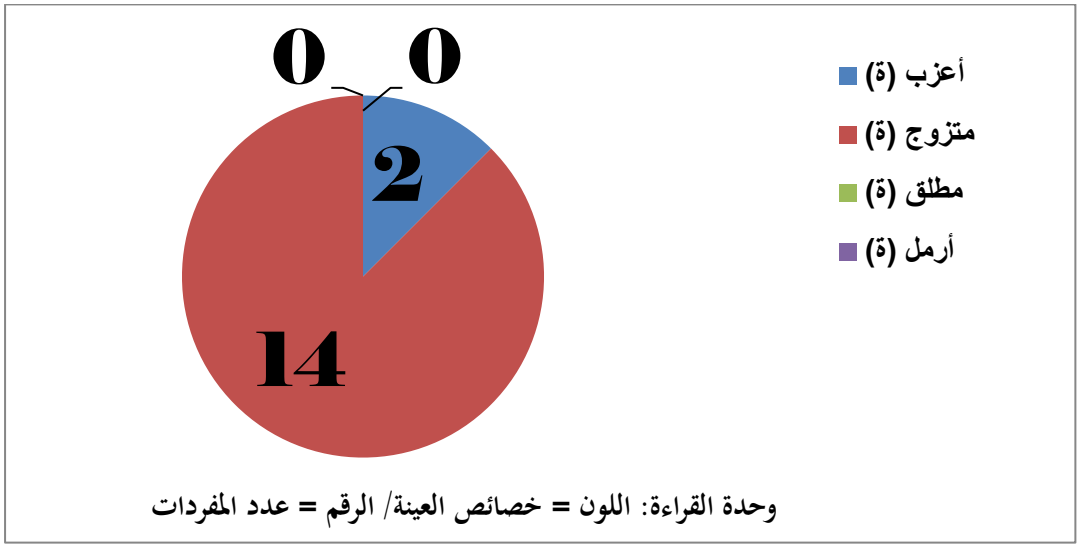

رسم بياني رقم 03: خصائص عينة الدراسة من حيث الحالة العائلية

جدول رقم 04: عينة الدراسة من حيث مكان الإقامة

مكان الإقامة	عدد المفردات
ريفـي	00
شبه حضري	05
حـضـري	11
المجمـوع	16

التعليق على الجدول

وفق ما يفيد به الجدول رقم 03 فان الفضاء الحضري يمثل مكان لإقامة أغلب مفردات عينة الدراسة بـ 11 مفردة، مقابل 05 مفردات تتخذ من الفضاء شبه حضري مكان لإقامتها، في حين لا وجود لأي مفردة تقيم في القضاء الريفي.

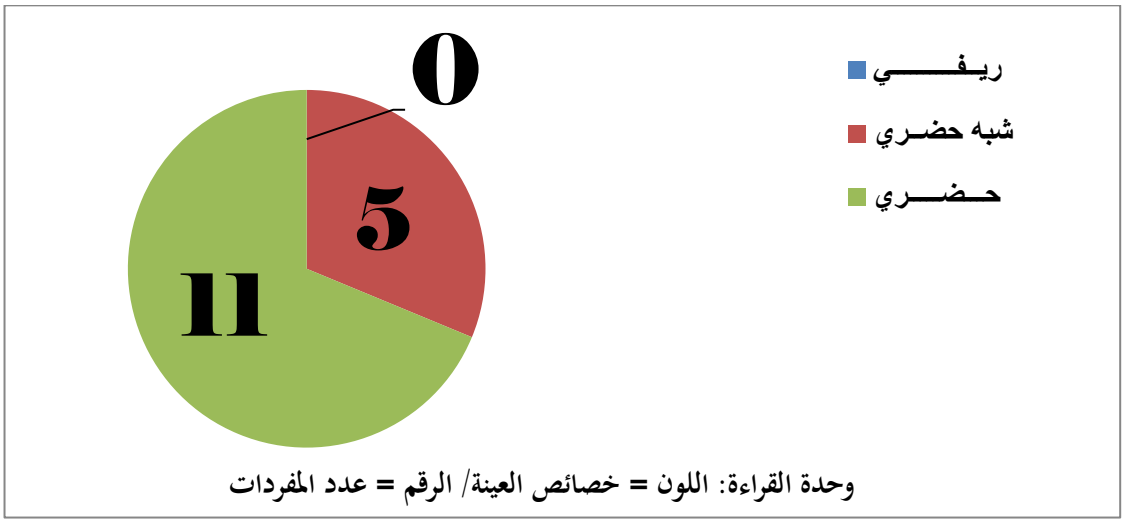

رسم بياني رقم 04: خصائص عينة الدراسة من حيث مكان الإقامة

جدول رقم 05: عينة الدراسة من حيث الوضعية السكنية

الوضعية السكنية	عدد المفردات
سكن وظيفي	00
ملكية فردية	13
عن طريق الكراء	01
السكن مع العائلة الممتدة	02
المجموع	16

التعليق على الجدول

تأسيسا على الجدول رقم 04 فان عينة الدراسة من حيث الوضعية السكنية تستغل ملكية فردية كما يوضح الجدول ذلك بـ 13 مفردة، ثم يليه السكن مع العائلة بمفردتين، مع وجود لوضعيات أخرى مثل وضعية الكراء بمفردة واحدة مع غياب للسكن الوظيفي على مستوى عينة الدراسة.

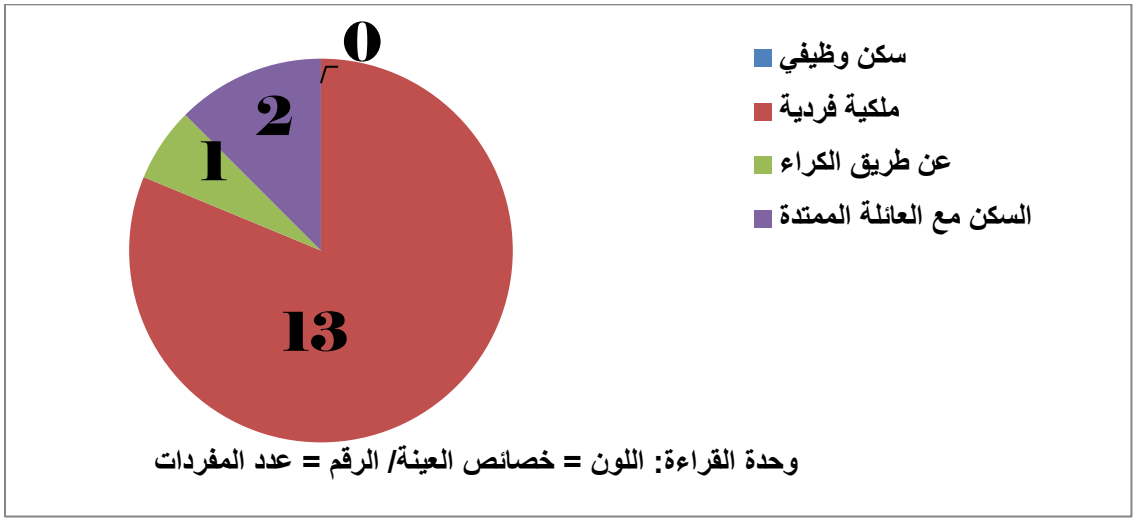

رسم بياني رقم 05: خصائص عينة الدراسة من حيث الوضعية السكنية

3-4- الخلفية النظرية للدراسة

تنهض في الغالب كل دراسة سوسيولوجية على خلفية نظرية يتم التأثيث لها بالنظر إلى طبيعة الظاهرة المدروسة، مع ضرورة حضور اتساق منهجي في دراسة الظاهرة الذي يحيل إلى إقصاء كل محاولة لتشويه البحث السوسيولوجي، وعليه نحاول بناء موقف منهجي توليفي يفضي إلى مُسائلة الظاهرة المدروسة وفق منظور منهجي موضوعي.

يمكن ضبط الخلفية النظرية للدراسة من خلال البحث في المعنى الذاتي الذي يستبطنه الفاعل إثر بعض الممارسات، وعليه تظهر الإرهاصات الأولى المتعلقة بالاقتراب المنهجي للظاهرة المدروسة، حيث يحاول الباحث تقديم إطار من الفهم التفسيري للأفعال الاجتماعية، "إن غاية الفهم هي التفسير، ونحن لا نستطيع أن نتوصل إلى هذا الفهم التفسيري إلا في ضوء الفعل الاجتماعي القائم في إطار الدوافع."[1]

من هذا المنطلق يبرز الإقتراب الماركسي كخلفية نظرية لنحت إطار تفسيري للظاهرة المدروسة، وبالنهاية يلتزم الباحث بعينة من المبادئ المنهجية التي تنادي بها الماركسية، ومنها: البنية التحتية، البنية الفوقية، قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج...الخ. فضلا عن هذه المبادئ المنهجية يضيف ماركس مبدءا آخر لا يقل أهمية، يتمثل في الدراسة الزمنية « synchronique » للظاهرة.

يؤكد ماركس "أنه ينبغي أن نبدأ بالحالة التي عليها المجتمع الراهن قبل أن نمضي لدراسة تطور هذا المجتمع"[2] بمعنى دراسة ما هو كائن، فضلا عن الاعتماد على الاستنباط الذي يفضي للحقيقة العلمية. بناء على ذلك نأتي إلى هندسة النسق المنهجي للدراسة في حضور خطاب منهجي توليفي يزاوج بين المنهج والخلفية النظرية.

---

[1]- محمد إسماعيل، قباري. قضايا علم الاجتماع المعاصر. الإسكندرية: منشأة المعارف، 1976، ص 332.

[2] - أحمد، القصير. منهجية علم الاجتماع بين الماركسية والوظيفية والبنيوية. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1985. ص 164.

فضلا على ذلك تشهد الدراسة حضور البنيوية التكوينية كخلفية نظرية تتحرى الفهم التفسيري، وبالتالي يلتزم الباحث بتبني نسق من المفاهيم المرتبطة بالنظرية المذكورة، على سبيل المثال الرساميل كمفهوم محوري، وعليه فان المفاهيم السوسيولوجية التي نحتها بيير بورديو سترافق هذه الدراسة.

تعد المقاربة الماركسية منطلق تحليلات بيير بورديو في أبحاثه السوسيولوجية، بناء على أن التنافس والصراع وظيفتان أساسيتان للمجتمع، "ليرتبط بذلك بورديو هو الآخر بالمقاربة الصراعية التي تتكئ على التحليلات الماركسية. إلا أن هذا الصراع والتنافس يتشكلان في الوهلة الأولى ضمن الحقول والفضاءات المجتمعية الفرعية على إختلافها، قبل الإنتقال إلى المجتمع الماكرو-سوسيولوجي بمعنى من الجزء نحو الكل، لتتميز بعد ذلك هذه الحقول بوجود تفاوت طبقي واجتماعي خاص، ووجود مسيطِرين ومسيطَر عليهم".[1] بناء على ذلك فإن البنيوية التكوينية تشكل منطلق تحليلات بيير بورديو.

تحيل القراءات السوسيولوجية لبيير بورديو أن هذا الأخير "يجمع ضمن تحليلاته بين الفاعل والمجتمع، بين الفهم والتفسير، وبين الضرورة والحرية، وعليه فقد وفق بين تصورات إميل دوركايم التفسيرية وتصورات ماكس فيبر الذاتية، فهو لا ينكر تأثير المجتمع على الأفراد، وفي الآن ذاته لا يجرد الفرد من أية حرية (عودة الفاعل)".[2] في إطار سوسيولوجيته التي تجمع بين الفهم والتفسير ينطلق بيير بورديو من مقولات مستلهمة في الغالب من حقول سوسيولوجية مجاورة، "فلا ننكر أنه أخذ من إميل دوركايم وماكس فيبر وكارل ماكس وآخرون، ليطور بذلك مفاهيم معينة على شاكلة رأس المال الاقتصادي، الثقافي والرمزي واللغوي، مقولة الهابتيس... "[3]

[1]- Pierre, Bourdieu. Choses dites. Paris : Éditions de Minuit, 1987,p. 229.

[2]- Idem.

[3]- Pierre, Bourdieu. Questions de sociologie. Paris : Éditions de Minuit, 1984, p.193.

إضافة إلى أعمال بورديو ضمن البنيوية التكوينية، تضم الدراسة إسهامات لوسيان غولدمان (Lucien Goldmann)، حيث ينهض التحليل البنيوي وفق التصور الذي أقامه على نسق من المقولات الأساسية التي تحيل إلى تذليل الصعوبات المفضية لإقامة كل قراءة بنيوية تكوينية، على شاكلة البنية الدلالية وثنائية الفهم والتفسير وصولا إلى مقولة الوعي، وهي المقولات ذاتها التي يُقرئ بها المنهج البنيوي التكويني.[1]

3-5- منهج الدراسة

يحاول الباحث ضمن السياق المنهجي لهذه الدراسة إقامة خطاب منهجي تضافري، يتم بناءا عليه الوقوف على عمليتين لا يمكن إقصائهما من هذا البحث، الأولى هي كشف تناقضات معينة، أما الثانية إقامة إطار وصفي للظاهرة ، وبالتالي يتم التوليف بين المنهج الجدلي المادي مرفوقا بالمنهج البنيوي التكويني.

3-5-1- المنهج الجدلي المادي

بالنظر إلى طبيعة المتغيرات التي تتبناها الدراسة الحالية وتحديدا متغير الدخل، فضلا عن الأهداف البحثية التي يحاول إدراكها الباحث، ومنها كيفية تأثير البعد المادي في الآخر الاجتماعي، يظهر المنهج الجدلي المادي بصفته يطرح سياقا تفسيريا لذلك، باعتباره كذلك منهجا يتأسس على ثلاث مظاهر تتمثل في المظهر الطبيعي- المادي، المظهر المنعكس ثم المظهر الوهمي.

يقف هذا المنهج على التناقضات لكن بمفاهيم ليست مجردة كما في الفكر الهجيلي، "فماركس أول من استخدم بصورة متماسكة هذا المنهج الجدلي منهجيا، بعد أن درس واقعا موضوعيا محددا، حدد مظاهر وعناصر هذا الواقع المتناقضة. وبعد أن ميز المظاهر أو العناصر المتناقضة، دون إهمال الصلة بينها، ودون نسيان أن الأمر متعلق

---

[1]- للتوسع أكثر حول البنيوية التكوينية وإسهامات لوسيان غولدمان أنظر:
محمد الأمين، بحري. البنيوية التكوينية من الأصول الفلسفية إلى الفصول المنهجية. تونس- الجزائر: كلمة للنشر والتوزيع- منشورات الاختلاف، 2015، ص 139- 145.

بواقع، وجد هذا الواقع في وحدته، أي في مجموع حركته"[1]. فالمادية الجدلية تعمل على تقديم إطار تفسيري للواقع بناءا على خطاب منهجي يضم العناصر الفاعلة في التناقض بوصفها أجزاء مع انصهار هذه الأخيرة في الكل لفهم تطور حركة المجتمع، إذن وفق ماركس تطور حركة المجتمع يفهم ضمن السياق الكلي لوحدة المجتمع.

3-5-2- المنهج البنيوي التكويني

على شاكلة أغلب المناهج المعتادة في علم الاجتماع يتكئ المنهج البنيوي التكويني على معرفة مسبقة ساهمت في بناء تفاصيله، حيث "يقوم هذا المنهج شأن كل المناهج النقدية على مجموعة من الضوابط والمنطلقات التأسيسية، التي صاغها غولدمان في شكل مقولات جامعة تقوم كل منها على بلورة مفهوم نقدي يمثل ركنا قارا من أركان الفلسفة الجدلية الماركسية."[2]

في حين المقولات الأساسية لهذا المنهج فهي أولا مقولة البنية الدلالية، باعتبارها محور أي نص اجتماعي، سياسي، ثقافي...، فقبل الشروع في أي تحليل "يشترط غولدمان على الدارس وفق هذا المنهج أن يستخرج من النص موضوع الدراسة بنية دلالية ما، يجد لها امتدادا في كامل النص فتكون المقصودة بالتحليل والتفكيك والبناء، أي تلك المقولة التي تخترق كيان النص باعتبارها رؤية يصوغها النص بشكل جدلي وهي البنية التي يصادفها الباحث أولا، فتمنحه بطابعها الشمولي فهما أعمق للخلفية الإيديولوجية والفكرية للمجتمع أو الفئة الاجتماعية المعبر عنها."[3]

بناء على ذلك فالبنية الدلالية هي الفكرة التي تحمل النص. وموازاة مع التصور الذي صاغه غولدمان فإنها تنهض على عنصرين أساسيين بمثابة شرطين لضمان تفكيك أي نص، وهما الشمولية والتماسك، فالأولى تتيح فرصة التأسيس لرؤية شاملة حول

---

[1] - هنري، لوفيبفر. الماركسية. ترجمة: حبيب نصر الله نصر الله. بيروت، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2012، ص 32.

[2]- محمد الأمين، بحري. المرجع السابق. ص 145.

[3]- محمد الأمين، بحري. المرجع السابق. ص 117.

العالم، حيث "لم يتردد غولدمان في اعتماد هذا الشرط الجوهري كخطوة أولية في منهجه والاستفادة منه لبعث مفهوم رؤية العالم في قالب شمولي."[1] وذلك بالنظر إلى كون "كل حقيقة جزئية لا تأخذ معناها الصحيح إلا إذا وضعت في المجموع."[2] بينما التماسك باعتباره عنصرا ثانيا إلى جانب الشمولية، فهو يعزز كل محاولة لتفكيك أي نص، "فعلى الصعيد النقدي تهدف دراسة البنية الدلالية المتماسكة إلى اكتشاف الوحدة الداخلية للنص من خلال العلاقة القائمة بين الأشكال والمضامين المبثوثة فيه باعتبارها صورة موازية لتشكل العلاقات الإنسانية التي يعبر عنها النص."[3] فالبنية الدلالية لدى غولدمان تفضي بتضافرها مع عناصرها (الشمولية-التماسك) إلى فضح التناقض الحاصل بين البنية الداخلية للنص بغض النظر عن نسبه المعرفي اجتماعي، سياسي، ثقافي، إقتصادي...، والسياق الخارجي له، أي بين النص والواقع.

بخلاف البنية الدلالية كمقولة أساسية للمنهج البنيوي التكويني، نأتي إلى أخرى لا تقل أهمية وهي الفهم والتفسير. في الوهلة الأولى وبناءً على التصورات المتاحة فإن "الفهم والتفسير يختلفان نوعيا من حيث دراسة البناء الدينامي، يشتغل الأول على المستوى الضمني الداخلي، والثاني على المستوى الخارجي وما يحايثه من بنى تؤثر على الموضوع، وبالتالي فهي ضرورية في التأويل والشرح."[4] على اعتبار أن الفهم يحيل إلى إقامة رؤية من داخل الظاهرة المدروسة فهو وفق غولدمان يشير إلى كونه "عملية فكرية تقوم على الوصف الدقيق والموضوعي للدلالات المنبثقة من النص المدروس دون الخروج عنه قيد أنملة. كي يتسنى للباحث في هذه الخطوة استخراج النماذج البنيوية الدلالية

---

[1] - المرجع نفسه. ص 149 .

[2]- Lucien, Goldmann. Le dieu caché: étude sur la vision tragique dans les pensées de pascal et dans le théâtre de racine. Paris : édition Gallimard, 1979, p. 109

(نقلا عن: محمد الأمين، بحري. المرجع السابق. ص 149.)

[3]- المرجع السابق.

[4] - محمد الأمين، بحري. المرجع السابق. ص 152

المبسطة والأولية ذات العلاقات البينية المحدودة والدلالة الإجمالية السارية عبر كامل أوصال النص."[1]

إذن فكل عملية للفهم تُلزم الباحث بالمكوث داخل النص لإستخراج معانيه، "إن الفهم قضية تتعلق بالانسجام الداخلي للنص، وهو ما يفترض أن نتعامل حرفيا مع النص كل النص ولا شيئ غيره، وهو البحث داخله عن البنية الدلالية الشاملة."[2] إذا كانت الخطوة السابقة تبسِّط معنى الفهم وتحدد موقعه داخل أي نص، فان الحديث عن التفسير يدفع نحو التأكيد أن "خطوتي الفهم والتفسير في البنيوية التكوينية، وان كانتا مختلفتين وظيفيا في دور كل منهما في التحليل النصي فإنهما تمثلان مقولة واحدة ضمن هذا المنهج، ورغم اختلاف المجال المحدد لكل خطوة منهما بشكل تبدوان فيه متعاكستان، فان غولدمان يربط نتائج الخطوة الثانية بالمعطيات السابقة عليها في الخطوة الأولى."[3] إن تموضع مقولة الفهم داخل النص يعد محاولة لتشريح النص من داخله في حدود ما يقتضيه الوصف العلمي، أما التفسير فهو نقيض ذلك، "فإذا كان الفهم عملا متصلا في النص فان عملية التفسير هي وضع هذا الأخير في علاقة مع واقع خارج عنه."[4] وعليه يعد التفسير إمتدادا للفهم، وبعد ذلك فهو محاولة لمطابقة النص مع الواقع الخارجي له سواء الإجتماعي أو السياسي، الثقافي أو الإقتصادي...، بهذا يتم التأثيث لعملية التفسير من وجهة نظر البنيوية التكوينية.

من أجل أن تتضح ملامح المنهج البنيوي التكويني نستعرض مقولة مستويات الوعي[5] ، حيث يطرح غولدمان أربعة نماذج، يستهلها بما يصطلح عليه بالوعي القائم، الذي يظهر بمسميات أخرى كالوعي الفعلي أو الواقعي، الذي يشير إلى كونه "ذلك الوعي الناتج بطبيعته عن الماضي كموروث بكل زخمه الحضاري، والثقافي، والتاريخي الذي جاء إلى الحاضر الذي يعيد فهمه وصياغته انطلاقا من تلك المؤثرات والمعتقدات الراسخة في

---

[1]- المرجع نفسه. ص153

[2]- Lucien, Goldmann. Marxisme et sciences humaines. Paris : édition Gallimard, 1970, P. 62 . نقلا عن: محمد الأمين، بحري. المرجع السابق. ص 153)

[3]- محمد الأمين، بحري. المرجع السابق. ص 155.

[4]- جمال، شحيد. في البنيوية التركيبية:دراسة في منهج لوسيان غولدمان. بيروت: دار ابن رشد للطباعة والنشر، 1982، ص 117. (نقلا عن: محمد الأمين، بحري. المرجع السابق. ص 155.)

[5]- للاستوساع في مفهوم الوعي، أنظر: الفصل الخامس، ص 203.

ذهن الجماعة الاجتماعية...، فكل مجموعة اجتماعية تسعى بطبيعتها إلى فهم الواقع إنطلاقا من ظروف معيشتها الإقتصادية والإجتماعية والسياسية التي ترهن يومياتها وسيرورة تعاملاتها في الحياة."[1] إذن هو وعي تشكل في الماضي كسياق زمني لكن يعاد توظيفه ضمن الحاضر، يضيف غولدمان "فهو وعي يرتبط بمشاكل الطبقة الإجتماعية، وغالبا ما ينتهي هذا النوع من الوعي في ذهن جزء هام من الجماعة إلى صورة وعي يهدف إلى تغيير وضعها القانوني والمعيشي الراهن... ."[2]

من عمق الوعي القائم يبرز نوع آخر أكثر ارتباطا به، يتمثل في الوعي الممكن، "فالوعي القائم يفرز في آخر عهده، وفي قمة نضجه مستوى آخر من الوعي أكثر عمقا وتجريدا: وهو وعي متطور مبني أساسا على تفاعلات الطبقات الاجتماعية التي تمثل في هذا المستوى الواقعي: البنى التحتية لرؤية العالم."[3] فهو أكثر تمثيلا وتعبيرا عن تطلعات أي طبقة اجتماعية، وبهذا "فان الوعي الممكن يرتبط دوما بالحلول الجذرية التي تطرحها الطبقة الاجتماعية لتتجاوز مشكلاتها، وتحقق التوازن المنشود."[4]

بعد مستويي الوعي السابقين يتشكل مستوى آخر وهو الوعي المتوافق، يعبر عنه غولدمان بقوله "إنها درجة من التوافق لن تكون كلية أبدا- ومن أجل هذا يجب أن يحمل الوعي على مجموع الكون والتاريخ، ولكن مع ذلك يجب تطبيقه بأكبر قدر ممكن من الصرامة"[5] فبمجرد القول أن هذا الوعي يعكس درجة من التوافق غير كلية، فذلك يعكس حالة من الإرتداد بناء على إعتبار "مرحلة الوعي المتوافق حالة توازن مؤقتة ناتجة عن إختلالات التوازن التي يحدثها الوعي الواقع، واجتهادات تعديله من طرف الوعي الممكن، ليتحقق الوعي المتوافق نسبيا مع الواقع الذي سرعان ما يقلب الطاولة من جديد، ويعيد الأمور إلى حالة عدم التوازن واختلال جديدة، ما يعني أن الوعي بعد أن قام

---

[1]- محمد الأمين، بحري. المرجع السابق. ص 160.

[2]- Lucien, Goldmann. Marxisme et sciences humaines. Op.cit. p.126.

[3]- Lucien, Goldmann. Sciences humaines et philosophie. Paris : p.u.f, P.109

(نقلا عن : محمد الأمين، بحري. المرجع السابق. ص 161.)

[4]- محمد الأمين، بحري. المرجع السابق. ص 162

[5]- Lucien, Goldmann. Sciences humaines et philosophie. Op.cit. p.p. 220-221.

بتغيير الواقع، تغير هذا الأخير كمحيط للوعي البشري الذي تأثر بدوره بتداعيات هذا التغيير ولم تدم بالتالي حالة التوازن التي سرعان ما تتلاشى"[1]

آخر أنواع الوعي في المنهج البنيوي التكويني الوعي الخاطئ، حيث يظهر "تحت مسميات الوعي الواهم أو المستحيل، وهو نمط من الوعي يمثل المرحلة الاحتمالية الرابعة الناتجة بطبيعتها عن الأنماط السابقة، حيث رتب غولدمان هذا النوع في المرتبة الأخيرة، ولعل ذلك راجع لوضوح مفهومه ومؤداه في وصف خيبة المسعى، وانغلاق الأفق."[2]

إذن يرتبط هذا النوع من الوعي بالفهم الخاطئ والتصورات المزيفة التي يحملها الفرد أو الجماعة عن الواقع، "حيث يبرر وجود هذا النوع من الوعي كاصطلاح مواكب للبطل المأزوم، والخائب في سعيه عندما يخطئ فهم العالم فيتبع أوهامه التي تدفع به بعيدا عن الواقع نتيجة لاستحالة إدراكه، وقصور فهمه وزيف طموحاته."[3]

فالوعي الخاطئ يشير إلى عدم التطابق بين تصورات الجماعة وواقعها الفعلي. لذلك تؤسس الخطوات السابقة لمرحلة حاسمة في هذا المنهج وهي رؤية العالم، حيث تعد "هذه الإستراتيجية البحثية المعمقة التي توصل إليها غولدمان، حصيلة استيعاب معمق لنظريات ومقولات فلسفية لكل من هيجل وماركس ولوكاتش وكوفلر، الذين ربطوا بين الواقع الفعلي المعيش وفهم هذا الواقع، فكانت رؤية العالم بمثابة الحاسة الذهنية السابعة التي يتوسلها الإنسان في كشف حقيقة الواقع وجوهره وأبعاده."[4]

---

[1]- المرجع السابق. ص 164

[2]- محمد الأمين، بحري. المرجع السابق. ص 165

[3]- المرجع نفسه.

[4]- المرجع نفسه. ص 168

3-6- تقنيات جمع المعطيات الميدانية

3-6-1- تقنية الملاحظة غير المباشرة

نظرا للموقف المنهجي الذي يسعى له الطالب والمتميز بالاتساق، تطرح مسالة التركيب الدقيق بين الأدوات المنهجية، وبالتالي ترتبط تقنيات جمع المعطيات الميدانية بما سبقها من اختيارات منهجية. من المبادئ التي تنطلق منها الماركسية في البحث العلمي "رفضها الرأي القائل أن البنية بمثابة واقع يمكن ملاحظته بشكل مباشر، أي تتفق مع الرأي الذي يقول به -البنيويون- ومنهم "كلود ليفي ستراوس" في هذا الشأن"[1].

إذن فالماركسية كما البنيوية كلاهما يرفض الملاحظة المباشرة، من هذا المنطلق يلجأ الباحث إلى الملاحظة غير المباشرة بصفتها تتم من الخارج وبشكل غير مباشر، "حيث يقوم فيها الباحث بالملاحظة دون أن يشترك في أي نشاط تقوم به الجماعة موضوع الملاحظة..."[2]

فضلا عن ذلك تعد الملاحظة بشكل عام "شاهد على السلوك الاجتماعي للأفراد والجماعات في الأوساط والأنشطة وحتى في الإقامة مع عدم تغيير الحدث الأصلي، ويتقيد فيها الباحث بعناصر منها تواجده في مكان الملاحظة، ملاحظة الحدوث الأصلي للحدث أو السلوك، ثم تسجيل كل السلوكات وتأويل كل ما تم ملاحظته."[3] كما "تسمح بفهم الواقع انطلاقا من الاشتراك العميق والواسع في ميدان البحث."[4]

---

[1]- أحمد، القصير. منهجية علم الاجتماع بين الماركسية والوظيفية والبنيوية. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1985، ص 158.

[2]- أحمد، عياد. مدخل لمنهجية البحث العلمي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006، ، ص133

[3]- H,PERTEZ. Les méthodes en sociologie-L'observation. Paris: Edition La Découvertes Syros, 1998, p14.

[4]- A, MARINE et P, FOURNIER. L'enquête et ses méthodes. Barcelone: Armand Colin, 2ième éd, 2005, p.100

3-6-2- تقنية المقابلة

يتوقف إختيار الأدوات البحثية لجمع المعطيات الميدانية على طبيعة المنهج الذي يعتمده الباحث رغبة في تشكيل نوع من الإتساق المنهجي بين المنهج والأدوات البحثية، وعليه نحاول في هذه الدراسة الإعتماد على المقابلة.

3-6-2-1- إختيار نوع المقابلة

نظرا لطبيعة مجتمع البحث وعينة الدراسة نرى أن المقابلة الحرة تخدم الدراسة أكثر، وهذا من قبيل أن مفردات العينة تتميز بمستوى تعليمي يسمح بهذا النوع من المقابلات، ومن زاوية أخرى فان "المقابلات الحرة أي غير الموجهة يترك فيها المجال مفتوحا أمام شركاء العملية البحثية للإدلاء بكل المعلومات المتعلقة بموضوع الدراسة."[1]

3-6-2-2- قراءة في كيفية تحليل المقابلات

موازاة مع تبني المقابلات كتقنية لجمع المعطيات الميدانية، فإنه حرّي بنا البحث عن كيفية معينة لتحليلها ومحاولة الوقوف على المعاني التي تستبطنها، إذ أن كل كيفية للتحليل تخلف حجما معينا من توليد المعلومات، نظرا لكون أية محاولة في تحليل المقابلات تعد رغبة جادة لقراءة الواقع المعاش.

إذا كانت المقابلات في الأصل مجرد نصا حمَّالا لواقع إجتماعي فان الباحث ملزم بإقصاء أي تشويه لهذا النص والواقع المعاش في الآن ذاته، مما يضطره إلى إعتماد طرائق في التحليل كفيلة بتقديم قراءة غير قيصرية للواقع المعاش على العموم، بحكم أن "النص هو نسيج مركب من إشارات، وتعبيرات، ودلالات متداخلة، ومتشابكة تستدعي التفكيك، والعزل لفحص بنيتها، وجذورها المتضاربة وفق دقة وحذاقة."[2]

---

[1]- أحمد، عياد. المرجع السابق. ص 131.

[2]- محمد، شوقي الزين. تأويلات وتفكيكات. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2002، ص 119

يسترعي البحث في المعنى الذي تستبطنه المقابلات قطع خطوات منهجية معينة توخيا لعدم تشويه المعنى الفعلي لمضمون المقابلات، ومن ضمن الخطوات التي نقصدها التأويل، فهذا الأخير كممارسة فكرية يبحث في الدلالة التي تستبطنها الأشياء من خطابات ونصوص...الخ، وهو يتكئ على أنماط محددة نذكر منها "التأويل المطابق، يتوخى الكشف عن الدلالة التي أرادها المؤلف وبذلك يطابق بين مقاصد الكاتب وقصدية النص."[1]

وعليه فإن التأويل المطابق يعد تعبيرا واحدا عن دلالة واحدة ومعنى واحد، وموازاة مع ذلك نستحضر التأويل المفارق، حيث "يسلم بتعدد دلالات النص...، واستنادا إلى طبيعة هذه التعددية، يتفرع هذا النوع إلى نوعين: التأويل المتناهي، ينطلق من مسلمة تعددية دلالات النص، إلا أنه ينظر إلى هذه التعددية على أنها تعددية محدودة...، أما التأويل اللامتناهي، ينظر إلى طبيعة تعددية النص على أنها تعددية لا محدودة."[2]

بناء على هذا فان التأويل المفارق ينهض على تعددية الدلالة والمعنى وفق صورتين، أما الأولى فهي متعددة مع وجود حدود التعدد، وغياب التعدد في الصورة الثانية، أما الدراسة هذه فتتبنى التأويل اللامتناهي، محاولا تفكيك المقابلات التي تم إجرائها باعتبارها نصا أو خطابا اجتماعيا يحضر فيه فعل الاختلاف واللإنسجام في الدلالة والمعنى، وعليه "فإن التفكيك كإستراتيجية قراءة، لا يبحث في الانسجام، بل يؤكد وجود الاختلاف والمغايرة."[3] إذن الحديث عن التأويل اللامتناهي يعد حضورا لفعل التفكيك، وبناءا على ذلك يظهر جاك دريدا كرائد للتفكيكية معتمدا في التفكيك على نسق مفاهيمي محدد يتمثل فيا يلي؛

(نقلا عن: جاك، دريدا. ما الآن؟ ماذا عن غد؟ الحدث، التفكيك، الخطاب. بيروت. الجزائر: دار الفرابي بالتعاون مع منشورات الاختلاف، 2011، ص 52).

[1]- محمد، بوعزة. إستراتيجية التأويل: من النصية إلى التفكيكية. الرباط: منشورات الاختلاف، 2011، ص57

[2]- محمد، بوعزة. المرجع السابق. ص 58.

[3]- المرجع نفسه. ص 61

- المغايرة، حيث تشير وفق دريدا على أنها "مفهوم تفكيكي يحدد فعل الاختلاف والإرجاء في آن واحد، وتحيل المغايرة إلى الحركة النشطة التي تفعل سلطة الاختلاف، إن المغايرة هي الفعل المنتج للاختلاف..."[1]
- آلية التشتيت، تشير ضمن تفكيكية دريدا على أنه "آلية تنتج سلسلة من الإحالات اللامتناهية، ويترتب عن هذا اللاتناهي غياب أية حدود تقيد هذه الممارسة النصية."[2]
- العلاقة بين الكل وأجزائه، من قواعد وأسس التأويل التي يتحدث عنها المختصون في فن التأويل نستحضر الكل في علاقته بأجزائه، "في هذه اللحظة تتدخل قاعدة تأويلية تراثية لإنقاذنا، ...يتعلق الأمر بالعلاقة الدورية بين الكل وأجزائه: الدلالة المفترضة بفضل الكل المستوعب من طرف أجزائه، ولكن على ضوء الكل تتخذ الأجزاء وظيفتها التوضيحية."[3]

بالنظر إلى ما تفيد به الأجزاء من تضييق لمساحة الغموض على مستوى النص فإنها بذلك تقدم للباحث رؤية توضيحية لمعاني النص، "بمجرد أن يكتشف بعض العناصر المفهومة، يضع المؤول الصيغة الأولية لمشروع دلالة النص كله."[4] فالخطوات السابق ذكرها تتيح للباحث إمكانية التنقيب السليم عن المعنى الحقيقي للمقابلات باعتبارها نصا اجتماعيا يعكس الواقع المعاش لدى فئة المعلمين، فالنص وفق جاك دريدا يمثل السلطة المطلقة في تقرير المعنى، إذ "لاشيء يوجد خارج سلطة النص"[5]. أضف إلى ذلك دائما أن النص "هو الذي يتكلم، وليس الأصل الثابت، الخارجي..."[6]

---

[1]- محمد، بوعزة. المرجع السابق..

[2]- المرجع نفسه. ص 62.

[3]- هانس، غيورغ غادامير. فلسفة التأويل: الأصول - المبادئ - الأهداف. الجزائر: منشورات الاختلاف، ط 02، 2006، ص 40.

[4]- هانس، غيورغ غادامير. المرجع السابق، ص 44.

[5] - R.WEBSTER. Stidunge Literary Theory. Second Edition. London : Arlond, 1996, p.38

(نقلا عن: محمد، بوعزة. المرجع السابق نفسه. ص 65)

[6]- محمد، بوعزة. المرجع السابق. ص66

المبحث الرابع

عرض الدراسة الإستطلاعية وتجريب الأدوات البحثية

تمهيد

لا يخلو أي بحث سوسيولوجي من الدراسة الإستطلاعية، حيث يلتزم الباحث بالتعامل المبدئي مع الحقل البحثي في شقه الميداني، فبعد بناء الإطار المنهجي للدراسة المتمثل في تحديد مجتمع البحث واختيار العينة فضلا عن ضبط أدوات البحث الميداني...الخ، وقبل البدء الفعلي في الدراسة نأتي إلى مرحلة تجريبية للنظر في كيفية اشتغال الأدوات البحثية.

4-1- الملاحظة

يتكئ كل بحث سوسيولوجي على نوع محدد من الملاحظة كمطلب منهجي، وبناءا على ذلك يقتضي الأمر أن ينتقي الباحث نوع الملاحظة التي تلبي أهدافه البحثية، وبالتالي سيتم الاعتماد على تقنية الملاحظة غير المباشرة لكونها تتوافق إلى حد بعيد مع الموضوع المدروس.

4-1-1- عرض شبكة الملاحظة

توصل الباحث من خلال إعتماده على تقنية الملاحظة غير المباشرة إلى ما يلي:

- من منظور عام لا يمكن أن نتجاهل التحولات ليس فحسب السوسيواقتصادية التي يعرفها المجتمع الجزائري بل وعلى باقي المستويات، مما خلف انعكاسات معينة على البنية الاجتماعية للمجتمع.

- على مستوى السياق الذي يقع ضمنه مجتمع البحث نلاحظ وجود ديناميكية اجتماعية واقتصادية ملفتة للنظر، مما نتج عنه بروز نسق من المظاهر الاجتماعية كانعكاس طبيعي لهذا الوضع.
- إذا اقتربنا من ميدان الدراسة نلاحظ أن بعض المعلمين يمارسون أنشطة مهنية إضافية خارج الفضاء التعليمي.
- إضافة إلى هذا نلاحظ أن عينة من مجتمع البحث تتمتع بمظاهر اجتماعية تعكس نوع من الرفاهية الإجتماعية.

4-1-2- التعليق على شبكة الملاحظة

ساهمت شبكة الملاحظات المذكورة في بناء وتأصيل الموضوع وتعيين حدوده الأنطولوجية وكذا الإيبستيمولوجية، كما أظهرت الدراسة الاستطلاعية أن تقنية الملاحظة غير المباشرة تفيد أكثر في جمع المعطيات الميدانية لهذا البحث.

4-2- تقنية المقابلة

4-2-1- مراحل بناء دليل المقابلة

مر بناء دليل المقابلة بالخطوات التالية

- تحديد محاور دليل المقابلة وفق ما يرتبط بموضوع البحث، وبناءً على ذلك تم تقسيمها إلى أربعة محاور، يتعلق الأول بالبيانات الشخصية وأما المحاور الأخرى فتتعلق بالفرضيات المطروحة لجمع المعطيات الميدانية والإجابة عنها نهائيا.
- تم انتقاء أسئلة ذات علاقة بالمؤشرات المرتبطة بكل محور.
- تميز دليل المقابلة في شكلها الأول بوجود نقائص معينة، كمية (من حيث العدد) وكيفية (من حيث الصياغة).

4-2-2- عرض دليل المقابلة للتحكيم والتقييم

تم عرض دليل المقابلة للتحكيم والتقييم على الأساتذة التالي ذكرهم:

الدكتور ذرذاري محمد، الأستاذ عربادي محمد إضافة إلى الدكتور مرقومة منصور، فضلا عن تحكيم المشرف الدكتور بن حليمة صحراوي. نشير أن الأساتذة المحكمين من

جامعة مستغانم، حيث تمت إعادة النظر في بعض الأسئلة المطروحة مع ضرورة ضبط دليل المقابلة منهجيا.

4-2-3- تجريب تقنية المقابلة

بعد التحكيم قام الباحث بإجراء مقابلات تجريبية، مما أسفر عن تعديل جزئي تمثل في التخلي عن بعض الأسئلة الفارغة واستدراكها بأخرى، ليظهر بعد ذلك دليل المقابلة في شكله النهائي، ويخرج بها الباحث إلى الميدان.

5- المخطط التوضيحي الأول حول منهجية الدراسة

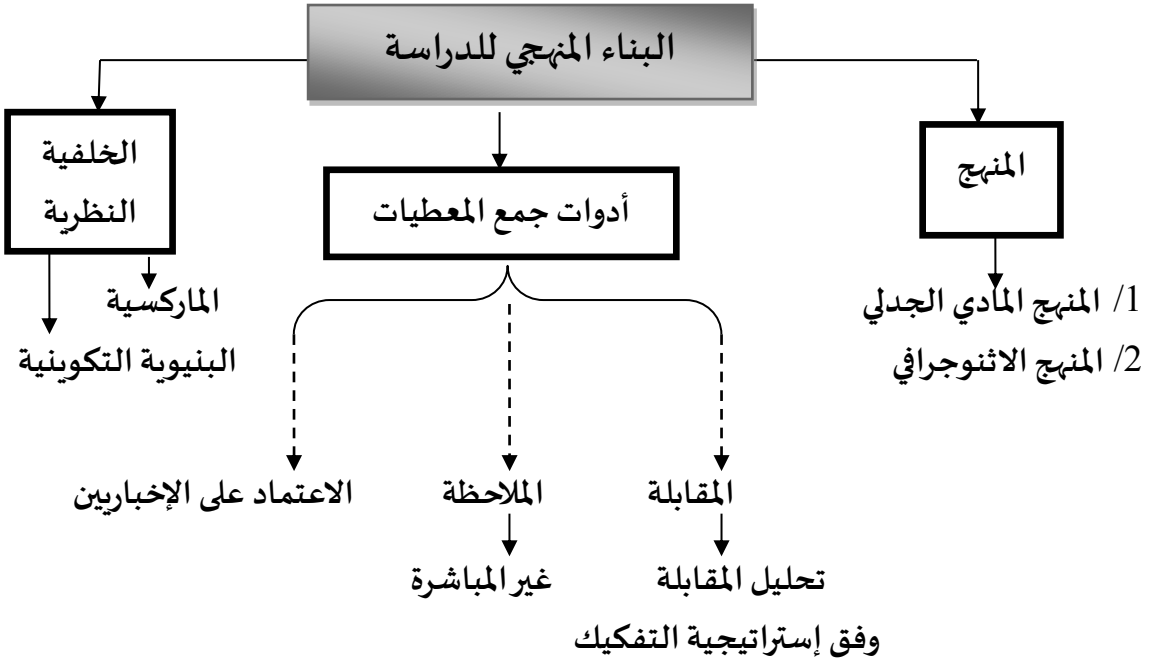

شكل رقم 06: الإجراءات المنهجية للدراسة

المصدر: إعداد الطالب

6- المخطط التوضيحي الثاني حول منهجية الدراسة

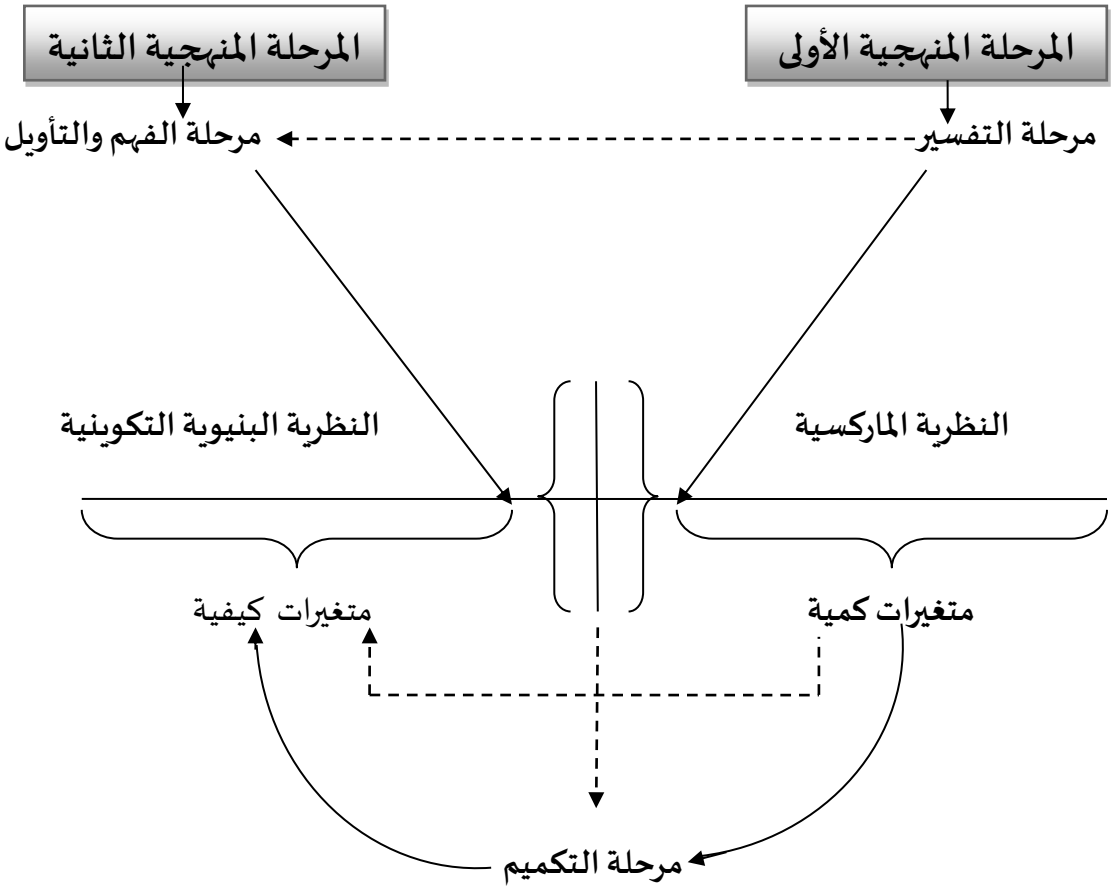

شكل رقم 07: عملية الانتقال المنهجي للدراسة

المصدر: إعداد الطالب

الفصل -02-

الحراك الإجتماعي؛

مفاهيم عامة

تقديم

وفق ما هو متاح من قراءات سوسيولوجية فإن ملامح الحراك الإجتماعي تبرز بناءً على تضافر نسق من المتغيرات، هذه الأخيرة تحدد ليس فحسب مساراته التي يمر من خلالها بل وتحدد كذلك شبكة الأفراد والجماعات التي تشهد عملية الحراك الإجتماعي، موازاة مع ذلك يتخذ هذا الأخير أنماطا خلافية مرفوقة بوجهات نظر هي الأخرى لا تستقر على فكرة واحدة سوسيولوجيا.

لذلك فإن المفهوم سالف الذكر بمثابة عصب الفصل الثاني حيث يتم التأثيث لعينة من المسائل المرتبطة به لتعميق معانيه وتثبيت دلالاته من منظور علم الإجتماع، على شاكلة المفاهيم التي يتكئ عليها والأنماط التي ينهض عليها، فضلا على نحت صورة حول التنظير السوسيولوجي لهذا المفهوم في شقه الغربي والعربي ثم التنظير المحلي (الجزائري).

المبحث الأول

الحراك الإجتماعي: رؤية في المفهوم والأنماط

تمهيد

توحي الدراسات المطروحة حول مسألة الحراك الإجتماعي رغم ما يعتريها من إختلافات، بأن هذا الموضوع يخضع لتموضعات خلافية على مستوى الحقول المعرفية التي تتبناه، وعليه فمجرد القول أن الحراك الإجتماعي يعد موضوعا شائعا في علم الإجتماع بشكل عام، فهذا لا يغني عن تجديد المحاولات البحثية المفضية إلى تعميق مفهومه، وبالتالي نخصه ضمن هذا المبحث بقراءة على قدر محدد من التفصيل، تشمل أنماطه وموقعه في التنظير السوسيولوجي.

المطلب الأول: الحراك الإجتماعي من منظور المدارس التقليدية

تضم المدارس التقليدية لعلم الإجتماع وجهات نظر وتصورات حول قضايا ومسائل متفاوتة، وبالتالي نحاول على ضوء ما تتيحه من معرفة الإجابة على التساؤل التالي:

أي فهم للحراك الإجتماعي من منظور المدارس التقليدية لعلم الإجتماع.

1-1-1- المدرسة الوضعية

يمكن فهم إشكالية الحراك الإجتماعي على ضوء ما أفرزته المدرسة الوضعية في الوهلة الأولى انطلاقا من المسلمة التي يتبناها A. Comte* ، وهي أن الإنسان لا يشكل البداية وإنما هو وريث لسابقه، ووفقه من زاوية أخرى يرتبط تطور البشرية بتطور الفكر، "إن تطور الفكر بالنسبة لـ A. Comte هو معيار تطور البشرية."[1]

---

[1]- عبد العزيز، رأس مال. المرجع السابق. ص 28

بناء على هذا يؤسس تطور الفكر لتطور حركية المجتمع، وهذا التطور في حد ذاته أفضى إلى إنتقال المجتمع وتراوحه عبر ثلاثة أطوار كما يشير إلى ذلك A. Comte "المرحلة اللاهوتية وفيها ثلاثة مراحل فرعية، المرحلة الوثنية ومرحلة تعدد الآلهة ثم مرحلة التوحيد، وأما الثانية وهي المرحلة الميتافيزيقية فتتسم بسيادة الإتجاهات الميتافيزيقية، وتفسر الوقائع بمبادئ وفروض غيبية، وتتميز بغلبة الإتجاه التشريعي، أما ثالثا فالمرحلة الوضعية، وفيها يتم إقصاء كل العناصر الميتافيزيقية والتأملات اللاهوتية في التفكير، وفيها يسود الفكر العلمي."[1]

بخلاف ما سبق يتم الفهم الصريح لمسألة الحراك الإجتماعي من منظور المدرسة الوضعية يتم من خلال مفهوم الديناميكا الإجتماعية التي بناءً عليها يتموضع المفهوم السابق ضمن فكر A. Comte ، وعليه "ترتبط الحركية عند Comte بمفهوم التقدم، وهي التي تبرز فيها طاقات البشرية، أو النمو الطبيعي للبشر بكل ما يشكله ذلك من تسارع في التطور الإجتماعي."[2]

وبالتالي فإن تطور المجتمع من المنظور الوضعي ينطلق من تطور الفكر البشري، هذا الأخير أفضى إلى تطور البشرية في ثلاثة مراحل.

1-1-2- المدرسة التطورية

أما الحراك الإجتماعي ضمن المنظور التطوري لدى H.Spenser* فبالإمكان فهمه من خلال مفهوم التطور، فهذا الأخير "هو المفهوم الرئيسي لفهم العالم ككل ومكانة

---

[1] - خالد، حامد. مدخل إلى علم الإجتماع. الجزائر: جسور للنشر والتوزيع، ط 02، 2012، ص ص 71-72

[2]- المرجع السابق.

* هربرت سبنسر؛

فيلسوف وعالم إجتماع إنجليزي، منظر للنزعة التطوية. سعى كي ينقل قوانين التطور الى التاريخ والى المجتمعات البشرية. يـــرى أن المجتمع يبدو مثل عضوية حية تتطور من الأشكال البسيطة وغير المتمايزة الى أشكال معقدة، تتسم بالتمايز في وظائفها وتنوعها. كان لسـبنسر- تأثير كبير على السـوسـيولوجيا الإنجليزية في بداية القرن 20. وهو مؤلف السـكون الإجتماعي 1851، مبدأ علم النفس1855 ، مبادئ البيولوجيا 1864، مبادئ السوسيولوجا 1877-1869.

(مأخوذ من: كابان، فيليب و دورتيه جون فرانسوا. علم الإجتماع: من النظريات الكبرى إلى الشؤون اليومية أعلام وتواريخ وتيارات. ص 370.)

الإنسان فيه."[1] ومنه فإن إشكالية الحراك الإجتماعي وفق ما ينهض عليه الفكر التطوري لدى H.Spenser تظهر بصورة واضحة إنطلاقا من فكرة التطور، هذه الأخيرة التي تَقود إلى إنتقال المجتمع من حالة إلى أخرى، "إن الحياة الإجتماعية تتطور من حياة بسيطة إلى حياة معقدة، ومن التجانس إلى اللاتجانس."[2]

نكتشف في سياق الحديث عن الحراك الإجتماعي من خلال الرؤية التي أسس لها H.Spenser نوعان من المجتمعات، المجتمع الصناعي والعسكري، "فالأول يقع ضمن إطار ما يسمى نسق صيانة المجتمع داخليا، والتعاون فيه إختياري، وغاية التنظيم الإجتماعي تهدف إلى الزيادة في الإنتاج وتوفير الرفاهية الإقتصادية للمواطنين، أي الحراك الإقتصادي والإعتراف بالحقوق الشخصية، وظهور التنظيمات الطوعية الحرة... وبناء طبقي يمتاز بالمرونة، بمعنى حراك إجتماعي مفتوح... ."[3]

فالمجتمع الصناعي وفق هذه الرؤية مفتوح على إمكانية التطور أو نقول الحراك الإجتماعي إنطلاقا من التحفيزات التي يتكئ عليها، ومنها إختيارية التعاون وكذا الزيادة في الإنتاج التي يهدف إليها التنظيم الإجتماعي، إضافة إلى الوقوف على ضمان الحقوق الشخصية، لتظهر بعد ذلك أنماط محددة للحراك منها الحراك الإقتصادي، الحراك الإعتباري والحراك الإجتماعي المفتوح.

تتجسد بذلك قيمة التطور في تفعيل حراك المجتمع، أما النوع الثاني من المجتمعات وهو المجتمع العسكري فأغلب ما فيه خاضع لسلطة مركزية وبأسلوب إجباري، وعليه "فالأمل في الحراك الصاعد يكون محدودا."[4] لتظهر بذلك قابلية الحراك الإجتماعي في المجتمع الصناعي وحدوده في المجتمع العسكري إنطلاقا من فكرة التطور.

---

[1]- عبد العزيز، رأس مال ، المرجع السابق. ص 29.

[2] - خالد، حامد، المرجع السابق. ص 147.

[3]- عبد العزيز، رأس مال. المرجع السابق.

[4]- المرجع السابق. ص 30.

1-1-3- المدرسة الذاتية

يعد مفهوم الحظ ضمن الرؤية التي صاغها ماكس فيبر* حول الحراك الإجتماعي مفهوما مفصليا، فمن منظوره "يدوم الحظ بدوام البنية الإجتماعية، وهو يشكل الأساس المتين لكل علاقة إجتماعية ويعطيها القوة... وكلما تقلص الحظ فإن دوام هذه العلاقة أو البنية الإجتماعية يصبح مرهونا."[1]

وعن العلاقة القائمة بين البنية الإجتماعية والحظ طرح أربع نماذج من الأنشطة من منطلق أن كل بنية إجتماعية تنهض على نشاط محدد يتم التحكم فيه وتوزيعه بين الفاعلين داخلها، "وأما النشاط المجتمعي فهو حصيلة اتفاق ضمني على القانون بين الجمعيات؛ **مثلا الجمعيات الرياضية، الخيرية... ويستديم هذا النوع من التنظيم بدوام الأعضاء الذين يجدون منفعة فيه وبما تضمنه لهم من ترقية اجتماعية وحراك صاعد، والإنسان يجد نفسه في مؤسسة منذ الولادة من خلال التربية أو من خلال ظروف الحياة... هذه البنية أساس العائلة والمنظمات السياسية والمجموعات مثل القبيلة والمدينة، والتنظيمات الدينية مثل الكنيسة وهذا ما يسميه M.WEBER بالنشاط التأسيسي، وأما نشاط التجمع فيرتبط بسلطة محددة تمارس قهرا على الأعضاء،وأخيرا النشاط التفاهمي الذي يحدث في صراع خفي ومفتوح ضمن فئات داخل المجموعة العرقية أو الوطنية...."**[2]

تظهر فكرة الحراك داخل الرؤية التي صاغها M.WEBER بشكل أكثر وضوحا من خلال الإنتقالات التي تشهدها الأنماط الأربعة، إنطلاقا من آليات محددة على شاكلة

---

* ماكس فيبر؛

عالم إجتماع ألماني، واحد من جيل من المفكرين الذي سيقيم بناء الميدان السوسيولوجي، ويطرح أدوات تحليلية وتمثلا للمجتمع الحديث. التيمة المهيمنة في أعماله (الإقتصاد والمجتمع 1922، الإخلاق البروتيستنتية وروح الرأسمالية 1920،) تخص الأسس الثقافية والإجتماعية للعالم الحديث الذي يتناوله من زاوية "عقلنة" الحياة الإجتماعية. تنطلق طريقته من دراسة الفعل الاجتماعي؛ وأداته المفضلة في التحليل هي النمط المثالي. (مأخوذ من: كابان، فيليب و دورتيه جون فرانسوا. علم الإجتماع: من النظريات الكبرى الى الشؤون اليومية أعلام وتواريخ وتيارات. ص 374).

[1]- عبد العزيز، رأس مال. المرجع السابق. ص 31.

[2] - المرجع نفسه.

الترقية، الصعود، الهبوط أو البقاء في سياق نمط واحد، وهذه الإنتقالات يمكن فهمها من منطلق العلاقات الإجتماعية التي لا تنزع فحسب إلى الصبغة الايجابية على شاكلة الصداقة، الثقة والإتفاق، بل وقد تكون ذات صبغة سلبية يغلب عليها طابع الخلافات والتناحرات، إذن فالإنتقالات التي تشهدها الأنماط الأربعة يمكن وعيها على مستوى طبيعة العلاقات الإجتماعية وقيمة الحظوظ الموزعة على الفاعلين وفق آليات خلافية.

عند هذا الحد يصل M.WEBER إلى "إكتشاف مظهرين إجتماعيين، القوة والهيمنة، الأول يعني وجود حظ للإنتصارات داخل العلاقة الإجتماعية، والثاني يشير إلى وجود حظ للعثور على أشخاص مطيعين لأمر ذي محتوى محدد."[1] كلا المظهرين اللذين صاغهما WEBER يشكلان إطارا للحراك الإجتماعي في مجتمع يكون مفتوحا أو مغلقا، ينهض على عدد من الأنشطة الإجتماعية، ومما لا شك فيه أن مسألة الحظ تجسد دورا هاما في تحديد طبيعة الحراك ونمطه.

[1]- عبد العزيز، رأس مال، المرجع السابق. ص 32.

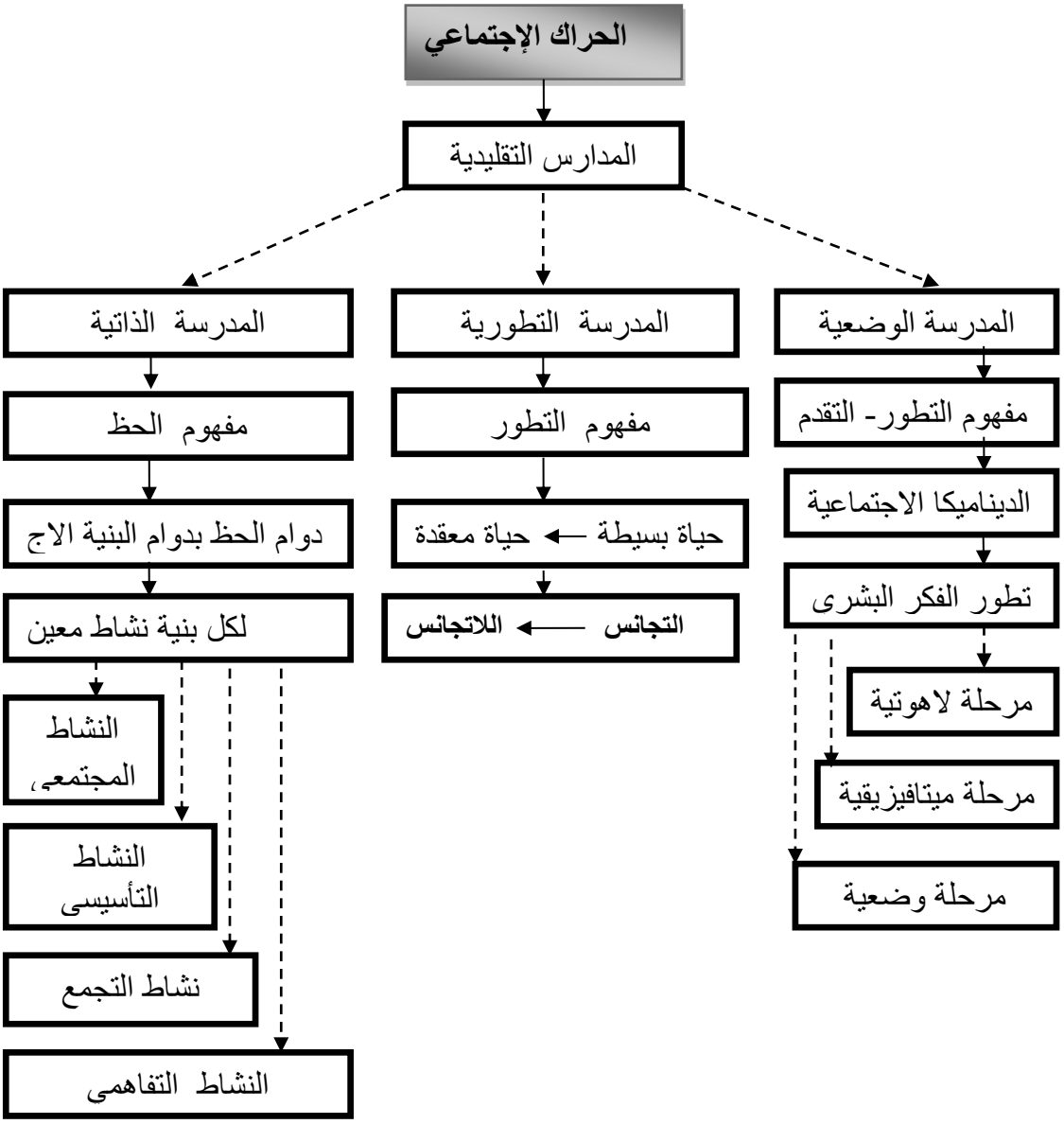

شكل رقـم 08: الحراك الإجتماعي ضمن نماذج من المدارس التقليدية

المصدر: إعداد الطالب

المطلب الثاني: نماذج عامة عن أنماط الحراك

1-2-1- الحراك الجغرافي (المكاني)

يتعلق الحراك الجغرافي أو المكاني بداية بالفضاء الذي يقيم فيه الأفراد، وبالتالي فإن حركة الأفراد داخل هذا الفضاء تشير إلى ما يسمى بالحراك الجغرافي، "فأهم صورة من صور الحراك الإجتماعي في المجتمع الحضري هي إنتقال الأفراد من إقليم إلى آخر، أو من حي لآخر، وظاهرة الحراك المكاني يتميز بها المجتمع الحضري الصناعي عن المجتمع التقليدي."[1] إذن فالحراك الجغرافي أو المكاني يتضمن إشارة إلى الإنتقال على مستوى الفضاء الذي يعمره الأفراد.

1-2-2- الحراك المهني

يعد الحراك المهني تغيرا في المهن، وفيه إشارة إلى تغيير الأبناء لمهنهم مقارنة بمهن الآباء، فقد يكون الأب تاجرا أو فلاحا... ، لكن الإبن نظرا لجهود مختلفة علمية مثلا، يكون طبيبا أو أستاذا، كما وقد يكون الحراك متعلقا بالتاريخ المهني للفرد، أي دونما إعتبار لمهنة الأب، فهو تغير مهني شخصي، "حين نتحدث عن الحراك المهني فمعنى ذلك أننا أمام شقين للمسألة، المقارنة بين مهن الآباء والأبناء وكذا التاريخ المهني للشخص الواحد."[2]

كما أثيرت من منظور آخر العديد من النقاشات حول الحراك المهني في المجتمعات الصناعية، حيث "يتكون البناء المهني للتنظيم الصناعي من مجموعة من الأفراد يتباينون في المستوى والمكانة الإجتماعية ويشغلون مراتب ومراكز مختلفة في سلم التدرج الهرمي للتنظيم"[3]

أما عن مسألة الحراك المهني ضمن الطرح السوسيولوجي فنتحدث عن بروز إتجاهات معينة إنشغلت بإثرائها، ومنها أعمال ماكس فيبر، هذا الأخير إهتم بوضع إطار من التنظيم الهرمي للمجتمع الصناعي من خلال تحليله للتنظيم البيروقراطي في

---

[1]- محمد سعيد، فرح. المرجع السابق، ص 57

[2]- عبد العزيز، رأس مال. المرجع السابق، ص 94.

[3] -كمال عبد الحميد، الزيات. العمل وعلم الإجتماع المهني: الأسس النظرية والمنهجية. القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 2001، ص 242.

الصناعة وهو ما يعبر عنه على وجه الخصوص بنظرية السلطة."[1] وفي السياق ذاته يمكن الحديث عن مسألة الحراك المهني من خلال الإتجاه الماركسي الذي يقدم تفسيرا ماديا تتمركز تحليلاته حول الأساس الإقتصادي، وعلى ضوء "هذا التفسير المادي للتاريخ، تؤدي ظواهر الحراك المهني الى الإنفصال الأول للعمل الصناعي والتجاري عن العمل الزراعي، وهذا الإنفصال يؤدي بالتالي الى إنفصال المدينة عن القرية...الخ، وفي المدى البعيد ينفصل العمل التجاري عن الصناعي، وهذا ما تدور حوله التفسيرات الماركسية لظواهر الصراع بين المهن وما ينتج عنها من ظواهر الإغتراب في المجتمع الصناعي."[2]

1-2-3- الحراك الإقتصادي

يرتبط الحراك الإقتصادي بتغير المراكز الإقتصادية للأفراد نتيجة لعدة عوامل، نأتي إلى ذكر بعضها على سبيل تغير نظام الملكية ونمو الملكية الفردية ونشأة نظام الأجور وتقسيم العمل على أساس إنتاج الفرد...الخ، "يرى Sorokin أن تغير المراتب الإقتصادية يعني أن التكوين الطبقي أصبح مرنا... وأصبح سهلا أمام فرد أن ينتقل إلى مرتبة إقتصادية أعلى من مرتبة أسرته...وصار طبيعيا كذلك أن تنخفض مكانة الفرد الإقتصادية عن مكانة أسرته إذا ما فشل الفرد في مهنته."[3] وفضلا على أنماط الحراك الإجتماعي المذكورة، لا ينكر الباحث وجود أشكال أخرى.

المطلب الثالث: أنماط الحراك الإجتماعي

يفضي الحديث عن الحراك الإجتماعي بشكل عام إلى إستحضار أشكال متباينة وأنماط خلافية، نأتي إلى تفصيل بعضها وفق المنظور التالي:

1-3-1- الحراك الإجتماعي داخل الجيل والحراك بين الأجيال

تتأسس الحدود الإبيستيمولوجية بين مفهومي الحراك الإجتماعي داخل الجيل والحراك بين الأجيال، من منطلق أن طبيعة الحراك في الشكل الأول تكون على مستوى

---

[1] - كمال عبد الحميد، الزيات. المرجع السابق، ص 243.

[2] - كمال عبد الحميد، الزيات. المرجع السابق، ص 244.

[3] - محد سعيد، فرح. المرجع السابق.

حياة الأفراد لجيل واحد من الأجيال، أما النوع الثاني فيكون بين جيلين وهو على العموم تغير في الوضع الإجتماعي للأفراد، "إن الحراك الإجتماعي داخل الجيل يشير إلى الحراك على مستوى حياة الأفراد داخل الجيل... وأما الحراك الإجتماعي بين الأجيال فيشير إلى التغير في الوضع الإجتماعي للأفراد بين جيل الآباء وجيل الأبناء."[1]

1-3-2- الحراك العمودي والحراك الأفقي

تختلف بنية الحراك الإجتماعي العمودي عن الحراك الأفقي، فكون الأول يتعلق بتغير وضع الفرد في السلم الإجتماعي، فإن ضمن الحراك الأفقي لا يتغير وضع الفرد، لكن يترافق ذلك بتغير في المهنة أو النشاط، "إن الحراك الإجتماعي العمودي مرتبط بتغير الوضع الإجتماعي للفرد في السلم الإجتماعي...، وأما في الحراك الإجتماعي الأفقي فالوضع الإجتماعي للفرد يبقى مطابقا للسلم الإجتماعي مع التغير في المهنة أو النشاط."[2]

1-3-3- الحراك الاجتماعي الصاعد والحراك النازل

يشير الحراك الإجتماعي الصاعد إلى إرتقاء فئة إجتماعية لوضع آخر يكون ممتازا، وبالعكس من هذا المنظور فالحراك التنازلي يتم وفق صورة من القهر الإجتماعي، "نقول حراك صاعد أو نازل بوجود وضعيات إجتماعية وخاصة تراتبية، الإبن العامل الذي يصبح إطارا يشهد حراكا تصاعديا، وأما إذا كان الإبن عاملا مهنيا فيصبح مستخدما."[3]

في سياق الحديث عن الحراك الإجتماعي الصاعد والنازل، تطرح إذن مسألة الفاصل الزمني بين هذين النوعين، وعليه نستحضر مصطلح الحراك المضاد، الذي نمأسس لفهمنته وفق الشكل التالي: "الإبن الذي يسير مؤسسة، وبعد أن يرتقي ويعبر على المستويات التراتبية للبنية العائلية، فهو يقترب من مهنة الأب، وبالتالي يشهد حراكا

---

[1] - A.BEITONE et autres. Série Sciences Sociales. Editions Dalloz, 3e édition, 2002, p. 163.

[2]- Idem. p.164.

[3]- A.BEITONE et autres. Op. Cit.

إجتماعيا تصاعديا، وعليه فالحراك المضاد هو حركية إجتماعية تقرب الفرد من الوضعية الاجتماعية الأصلية."[1]

1-3-4- الحراك الإجتماعي البنيوي والحراك الصريح

لا ينسحب الحديث عن الحراك الإجتماعي على المسارات التي يمر عبرها في صورة صاعد/نازل أو أفقي/عمودي، لكن يتعلق الأمر إلى جانب ذلك بالتكوين البنيوي للأفراد والجماعات، لنستحضر بذلك الحراك البنيوي بوصفه "يشير إلى تطور بنية الشعب في فترة زمنية إلى بنية أخرى، وكذا إنخفاض الحصة النسبية للفلاحين في أوساط الشعب يفضي آليا بأبنائهم إلى تغيير الفئة الإجتماعية."[2] إذن فالحراك البنيوي هو إنتقال فئوي زمني، يسمح بإنتقال الأفراد من فئة إجتماعية إلى أخرى في مدة زمنية معلومة وإنطلاقا من مسألة التطور، أما الحراك الصريح "فهو الذي لا يمكن شرحه من خلال تطور البنية الإجتماعية."[3]

1-3-5- الحراك الإجتماعي الفردي والحراك الفئوي

مما لاشك فيه أن الحراك الإجتماعي من حيث المجال البشري ينهض على شكلين، الأول فردي وأما الثاني فهو فئوي، وهذا من منطلق ما أفرزته بعض المداخل السوسيولوجية، "فالحراك الفردي هو إنتقال الأفراد داخل السلم الإجتماعي."[4] بينما الحراك الفئوي فيمكن التأسيس له على ضوء بعدين، أولا الفئات أو الجماعات بإمكانها المرور على السلم الإجتماعي، "لاحظ Sorokin منذ عام 1972م حالات للحراك الإجتماعي الفئوي أو الجماعي التصاعدي."[5]

---

[1]- Idem.

[2]- Idem.

[3]- A.BEITONE et autres. Op. Cit.

[4]- Idem. p.165

[5]- Idem.

أما ثانيا فبإمكان حجم الجماعة الإجتماعية أن يؤثر في مرورها داخل السلم الاجتماعي، "إن متغير التعداد لجماعة إجتماعية يستطيع التأثير على مرورها داخل السلم الإجتماعي."[1] فالحراك الإجتماعي الفئوي على ضوء التراث السوسيولوجي يعد حقيقة علمية مثبتة، كما أن إنتقال الفئات داخل السلم الاجتماعي تزيد حدته تعداد الفئة الاجتماعية في حد ذاتها.

[1]- A.BEITONE et autres. Op. Cit.

المبحث الثاني

التنظير السوسيولوجي للحراك الإجتماعي

تمهيد

يعد التقرب من مفهوم الحراك الإجتماعي بوصفه من المواضيع الشائعة ضمن الحقل السوسيولوجي من خلال عرض بنيته المفاهيمية، وكذلك الأنماط التي ينهض عليها، غير كفيل بفهم ماهيته أولا وعلاقته بأهم المتغيرات المؤثرة فيه من جانب آخر، وعليه نعرض في المبحث التالي التأصيل السوسيولوجي لهذه المسألة من خلال الإتجاهات التي نظرت في هذا الشأن.

المطلب الأول: التنظير الغربي

2-1-1- من منظور Raymond Boudon *

من المنطلقات التي شكلت رؤية R.Boudon حول الحراك الإجتماعي حديثه عن العلاقة بين المستوى التعليمي والوضع السوسيو-مهني، ليتحدث بإسهاب عن دور التعليم وتبيئته للفرد في السلم السوسيو-مهني، حيث يذكر في هذا السياق "يعد المستوى التعليمي وسيلة ترفع شيئا فشيئا التلميذ في تراتبية الفئات السوسيو-مهنية."[1] التعليم إذن وفق هذه القراءة يعد متغيرا مفصليا في عملية الحراك الإجتماعي، بحكم عمله على إدراج الفرد في المكانة السوسيومهنية التي تتوافق ومستواه التعليمي، حيث يؤسس لفكرته هذه مستطردا بقوله "إننا نلاحظ جيدا نفس أسلوب العلاقة بين المستوى التعليمي والوضع السوسيو-مهني في الحالة الفرنسية: شهادات المستوى العالي هي دائما

---

* ريموند بودون،

عالم إجتماع فرنسي- (1934) مؤيد للنزعة الفردية المنهجية، التي ترى وجوب تناول الظواهر الإجتماعية كنتاج للأفعال الفردية. (مأخوذ من: كابان، فيليب و دورتيه جون فرانسوا. المرجع السابق، ص 364).

1- R. Boudon. op. cit. p.50.

لدى الفئات العليا."[1] وبالتالي فإن المستوى التعليمي يخضع الفرد لوضع سوسيو-مهني يتوافق مع حدود هذا المستوى في حد ذاته.

وفي علاقة المستوى التعليمي بالحراك الإجتماعي، يثري هذا التصور عبد العزيز رأس مال بقوله "إن المستوى التعليمي للإبن له علاقة عضوية بمهنة الأب، فالفئة غير المتعلمة من الآباء لا يمكن أن تنجب إلا أبناءً غير متعلمين نظرا لعدم وجود المدرسة في الريف... ."[2]

رغم كون الرؤية السابقة زماكانية تخص الريف كمكان وفي زمن آخر ينهض على معطيات سوسيو-إقتصادية، سياسية وثقافية خلافية لراهنية الرؤية التي نؤثث لها، إلا أن المستوى التعليمي يجسد ركنا محوريا في عملية الحراك الإجتماعي، من خلال إخضاع الفئات ذات المستوى التعليمي العالي إلى وضع إجتماعي يتناسب مع مستواها التعليمي بالضرورة.

لإثراء تصوره حول الحراك الإجتماعي يتحدث R. BOUDON عن هذا المفهوم في علاقته المستوى التعليمي، إذ يقدم طرحا آخر يتمثل في نسبية المستوى التعليمي في تحديد الوضع الإجتماعي للفرد، يذكر بقوله عطفا على ما سبق "فرد له مستوى تعليمي رفيع يماثل مستوى أبيه، ووضع إجتماعي منخفض، وبحصوله مستقبلا على حظوظ فإنه يحصل على وضع رفيع يماثل وضع أبيه، حتى وإن كان يملك مستوى تعليمي منخفض."[3]

وبالتالي فإن Boudon يتحدث عن الحراك الإجتماعي من خلال تصور تضافري يتمثل في المستوى التعليمي والحظوظ التي يحصل عليها الفرد، فمن خلال الحظوظ بإمكان الفرد أن يؤسس لنفسه وضعا إجتماعيا رفيعا حتى وإن كان له مستوى تعليمي منخفض، وبذلك فهو يشير إلى التأثير النسبي للمستوى التعليمي إذا تعلق الأمر بالوضع

[1] - R. Boudon. op. cit.

[2] - عبد العزيز، رأس مال. المرجع السابق. ص 158.

[3] - R. Boudon. op. cit. P.76.

الإجتماعي. حيث يقدم في خضم طرحه السوسيولوجي لمسألة الحراك الإجتماعي نموذجين من التحليل السوسيولوجي، أما الأول فيتم في إطار النظريات الميكرو-سوسيولوجية، بينما النموذج الثاني فهو النظريات الماكرو-سوسيولوجية، فقد ضم النموذج الأول نسقا من المداخل التي يصطلح عليها بالشروحات، حيث تنطلق من متغير محدد لفهم المسألة المطروحة، يشمل الأول الشروحات من خلال الإختلافات بين أنساق القيم والطبقات الإجتماعية، إذ ينطلق من فرضية أن نسق القيم لدى الأفراد مستقل عن الطبقة الإجتماعية التي ينتمون إليها.

فيما سبق تأكيد على إمكانية وجود إنفصال بين الطبقة الإجتماعية والنسق القيمي، فقد نجد طبقة إجتماعية معينة بنسق قيمي لا يتوافق مع خصوصيتها، ولإثبات هذه الرؤية توصل كل من Hyman و Kahl إلى أن عدم التساوي في الحظوظ الإجتماعية ومنها التعليم يفهم من خلال قولهما "من منظور الطبقات الإجتماعية نلاحظ إختلافا في أنساق القيم الذي يؤدي إلى مظاهر وسلوكات مختلفةمقارنة مع النجاح المدرسي والإجتماعي."[1]

هذا ما يؤسس لرؤية معينة تتمثل في كون الطبقة لا تنتج طردا ما يماثلها، فبإمكان طبقة إجتماعية راقية إنتاج أفراد فاشلين مدرسيا كما وقد تصل طبقة أخرى سفلى إلى إنتاج أفراد ناجحين مدرسيا وإجتماعيا، الأمر الذي يبرز قطعا التفاوت الحاصل بين الطبقة الإجتماعية والأنساق القيمية.

يضيف R.Boudon لتحليلاته الميكرو-سوسيولوجية مداخل شرح أخرى، على شاكلة الوضع الإجتماعي، وهي عبارة عن تصور قدمه كل من Kell و Zavallouni، فالوضع الإجتماعي يحدد المستوى التعليمي كما يشير R. Boudon مؤكدا أن المستوى المدرسي لدى فرد من الأفراد يتغير حسب وضعه الإجتماعي في حد ذاته، ويتبنى فضلا عن ذلك مدخل آخر يتمثل في الشرح من خلال الإرث الثقافي.

1- R. Boudon. op. cit., P. 93

لتظهر في إطار الحديث عن هذا المدخل نتيجتان تتعلقان بالعلاقة بين الإرث الثقافي وعدم تساوي الفرص تجاه التعليم، "الأولى الإرث الثقافي يجسد دورا مهما داخل أجيال الحراك تجاه التعليم، والثانية أن تأثير هذا الإرث يكون حساسا في سنوات الشباب."[1]

يتبنى R. Boudon بخلاف هذه الرؤية أعمالا سوسيولوجية لفهم ظاهرة عدم تساوي الحظوظ تجاه التعليم، لكونها تعد ركنا مفصليا إذا تحدثنا عن الحراك الإجتماعي، ومن ضمن النظريات التي حاول من خلالها حسم طرحه النظريات ذات التأثير الوظيفي، ومنها تحديدا نظرية P.Sorokin إلى جانب T.Parsons ، وهو ما سوف نتعرض له في المنظورات الموالية.

2-1-2- من منظور *P.Sorokin

وفق P. Sorokin كل مجتمع ينزع نحو إعادة إنتاج وتشكيل ميكانيزمات الإنتقاء وإعادة الإنتاج التي من نتائجها تثبيت البنى الإجتماعية لدى الأفراد، وفي هذا الإطار تطرح العائلة كآلية أخرى تثري إستمرارية البنى الإجتماعية وتفعيل عملية الحراك الإجتماعي.

---

[1]- R. Boudon. op. cit. P. 99

* بيتريم سوروكن ؛

بيتريم ألكسندر روفش سوروكن نشأ في مدينة توريا في روسيا 21 كانون الثاني 1889، وتخرجمن كلية المعلمين بمقاطعة كوستروماروسية سنة 1906، وحصل على شهادة الدكتوراه في علم الإجتماع سنة 1922. وجاء الى أمريكا سنة 1923 وصار مواطنا فيها سنة 1930، حيث درس بجامعتها وبقي أستاذا بجامعة هارفارد منذ سنة 1930، وكان محررا لجريدة في بطرس برج سنة 1917، وكان عضوا في اللجنة التنفيذية لفلاحي روسيا قاطبة سنة 1917 وسكريتيرا لرئيس وزارتها سنة 1918، ثم عضوا في الهيئة التأسيسية الروسية سنة 1918، ثم رئيس المؤتمر العالمي للعلوم الإجتماعية سنة 1937 وعضوا في أكاديمية العلوم الإجتماعية في أمريكا، وهو أرثودوكسي يوناني. من مؤلفاته الكتب التالية (الجريمة والعقوبة سنة 1914) و(تولستوي الفيلسوف سنة 1915) ثم (مبادئ علم الإجتماع -مجلدان سنة 1921) ثم (حاضر روسيا سنة 1923) ...الخ.
(مأخوذ من: ألكسندر، سوروكن. المدرستان الإقتصادية والميكانيكية في علم الإجتماع. ترجمة: حاتم الكعبي. بيروت: دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، ص 23.)

يذكر R. Boudon في تأصيله للتصور الذي صاغه P. Sorokin حول الحراك الإجتماعي دور العائلة قي تثبيت البنى الإجتماعية "العائلة تنزع إلى كبح حراك الأفراد للأعلى والأسفل."[1] فالعائلة إذن تعمل على توجيه الأفراد نحو وجهة محددة ضمن الحراك الإجتماعي، يضيف R. Boudon "ولهذا السبب العائلة تفرض على الطفل مستوى من الطموح المدرسي رغبة في وضع إجتماعي مريح."[2]

ليس هذا فحسب بل يثري P. Sorokin تصوره الوظيفي لمسألة الحراك الإجتماعي بدور ووظيفة المدرسة، فهي تشكل وفقه عامل توجيه أساسي في المجتمع الصناعي من منطلق وظيفتها في إعادة الإنتاج، حيث توازي هذه الوظيفة ما تقدمه المدرسة من تكوين للأفراد، لتشكل بذلك دورا محوريا في سيرورة الحراك داخل المجتمع، وبخاصة المجتمعات الصناعية.

يعطف R. Boudon بقوله في السياق ذاته موضحا رؤية P.Sorokin حول وظيفة المدرسة "فوظيفتها في إعادة الإنتاج مهمة إلى جانب وظيفتها في التكوين... أنها تنتقي الأفراد وفق شبكة من القيم تميز النسق الإجتماعي في تجمعاتهم ...إن المدرسة وكذا العائلة تشكل دورا أثناء الفترات التي يتطور فيها المجتمع."[3]

2-1-3- من منظور *T.Parsons

يضيف R. Boudon في إطار حديثه عن التوجه الماكرو-سوسيولوجي الوظيفي حول مسألة الحراك الإجتماعي، إدراج أعمال T.Parsons حيث لا يخرج عن الطرح الذي صاغه P. Sorokin حول العائلة، فهي وفقه تشكل دورا محوريا داخل سيرورة الأجيال إذا

1- R. Boudon. op. cit. p. 88.

2 - Idem.

3 - R. Boudon. op. cit.

* تالكوت بارسونز؛

عالم إجتماع أمريكي، على الضد من الإمبريقية المهيمنة حينئذ في أمريكا، قام إبتداءا من الأربعينيات بصياغة نظرية تصورية جدا عن النظام الإجتماعي، التصوران المركزيان في أعماله هما الفعل والمنظومة. الأفعال الفردية يمكن أن تتشابك وتشكل منظومة مستقرة لأنها موجهة عن طريق المعايير والقيم التي إستوعبها الأفراد. (مأخوذ من: فيليب، كابان وجون فرنسوا دورتيه. المرجع السابق، ص 364).

تعلق الأمر بعدم المساواة في الحظوظ والفرص، فالنسق العائلي يمنح للأفراد حظوظا لتشكيل وضع إجتماعي مماثل.

يؤسس هذا لوظيفة العائلة في تأثيثها للتوافق داخل المجتمع، يقول R. Boudon موضحا تصور T.Parsons حول وظيفة العائلة داخل الحراك الإجتماعي بشكل عام "العائلة تشكل نسقا للتضامن، كل عنصر داخل عائلة يشترك داخل وضع إجتماعي هو ذاته لدى الجميع والذي يميز العائلة ...الخ."[1] لا تؤسس العائلة إذن لوظيفتها الأصيلة داخل إشكالية الحراك الإجتماعي فحسب بل في المجتمع برمته، وان كانت قد حضيت بقراءات خلافية في التراث السوسيولوجي، فمنها ما يشير أنها "وبإعتبارها خلية أساسية في المجتمع فهي تتأثر بمختلف المؤسسات الموجودة في المجتمع مثل المدرسة، الجامعة...الخ."[2]

يمثل العرض السابق الرؤية التي صاغها T.Parsons حول وظيفة العائلة النووية، أما المدرسة فتنهض هي الأخرى على أهمية بالغة ضمن التحليلات التي صاغها T.Parsons حول الحراك الإجتماعي بشكل عام، فالمدرسة في تصوره تشكل دائما الإهتمام الأول داخل النسق التنموي للمجتمعات الصناعية الحديثة، كما وأنها تشهد إنتشارا كثيفا في الأحياء المهيأة والراقية داخل المدن مقارنة بالريف حيث يقل إنتشارها.

وعليه نتحدث من هذا المنطلق عن الدور المحوري للمدرسة داخل المجتمع الصناعي وعملية الحراك الإجتماعي ككل، يقول R. Boudon حول الرؤية التي طرحها T.Parsons فيما يتعلق بوظيفة المدرسة، "...تشكل المدرسة المحاور الأولى للتنمية في المجتمعات الصناعية، والتي تنتشر بكثافة في المدينة مقارنة مع الريف."[3]

عل إثر الحديث عن المدرسة ووظيفتها داخل إشكالية الحراك الإجتماعي، وعطفا على ما أسس له T.Parsons، نأتي إلى إثراء هذه الرؤية بمدخل ثنائي الأبعاد، يؤسس بدوره لمكانة المدرسة فيما يتعلق بالحراك الإجتماعي، أما البعد الأول فهو التحليل من منظور الهيمنة وإعادة الإنتاج الإجتماعي، وهو مدخل أسس له كل من P. Bourdieu

---

1- R. Boudon. op. cit. p. 89.

2- عبد العزيز، رأس مال. المرجع السابق. ص43

3- R. Boudon. op. cit.

و T.Passeron، فوفقهما المدرسة تعمل على تحويل عدم المساواة الإجتماعية إلى عدم مساواة مدرسية، أو ما يصطلحان عليه بـ وظيفة الإنتقاء الإجتماعي.

يتمخض التحول المذكور على ما يُصطلح عليه بالهيمنة الرمزية التي تعمل على تحويل الأحكام الإجتماعية إلى أحكام أخرى مدرسية، وتظهر بشكل جلي فكرة الهيمنة وإعادة الإنتاج من خلال إقصاء الأطفال الذين ينتمون إلى الطبقات المهيمن عليها، وبالتالي فإن الهيمنة على الطبقة الإجتماعية تفضي إلى الهيمنة على التمدرس، الأمر الذي يؤسس طردا إلى إعادة إنتاج طبقة مهيمن عليها، "إن أطفال الطبقة المهيمن عليها مُقصَون لسببين، الأول هو الفشل المدرسي، وأما الثاني فتقبل فكرة أن الفشل المدرسي دلالة على الحدود الفكرية لدى هؤلاء الأطفال."[1]

ضمن هذا المنظور يتم تكريس مسألة الهيمنة وإعادة الإنتاج داخل مسألة الحراك الإجتماعي، أما البعد الثاني فيتمثل في عدم التساوي المدرسي كنتيجة للإستراتيجيات التربوية، ليثري R.Boudon هذا التوجه بحديثه عن التقسيم الإجتماعي والتقسيم المدرسي ويفصل بينهما، فيؤكد من هذا المنطلق أن البنى الإجتماعية لا يمكن أن تتغير بتأثير الأنساق المدرسية وهذا راجع لما يسميه بالإكراه البنيوي سواء إقتصادي أو تكنولوجي.

يشير في الآن ذاته إلى تعدد المسارات المدرسية وعدم التساوي في النجاح، فهو يربط النجاح المدرسي حسب الأصل الإجتماعي بالإختيار العقلاني للعائلة، وعليه فهو يشير إلى التوافق بين التقسيم الإجتماعي والتقسيم المدرسي، وكيف أن العائلة كبنية إجتماعية تساهم في رسم معالم النجاح المدرسي، بينما يشير R. Boudon إلى حدود هذا التوافق بقوله "إن الإنسجام بين هذين التقسيمين الإجتماعي والمدرسي يقود إلى خفض عدم المساواة المدرسية ودون خفض عدم المساواة الإجتماعية."[2]

---

[1] - A. BEITONE et autres. op. cit. p. 177.

[2]- Idem.

يؤسس هذا لرؤية واضحة تتمثل في كون الطبقة الإجتماعية لا تنتج طردا ما يماثلها أو يطابقها، فبإمكان طبقة إجتماعية راقية إنتاج أفراد فاشلين مدرسيا وإجتماعيا ما يبرر التفاوت الحاصل بين الطبقة الإجتماعية والأنساق القيمية.

المطلب الثاني: التنظير العربي

2-2-1- أعمال "ابن خلدون"

تعد أعمال ابن خلدون محورية في علم الإجتماع، حيث تؤسس لإطار تضافري يشمل الوصف، الفهم والتفسير لما تم أشكلته من ظواهر إجتماعية، وعليه يتموقع الحراك الإجتماعي ضمن المواضيع التي لقيت ترحابا في الفكر الخلدوني، الأمر الذي مهد للبحث عن هذا المفهوم داخل السوسيولوجيا الخلدونية، أما تفضيل أعمال هذا الأخير فمرده عالمية الفكر الخلدوني وليس لندرة ما يؤصل لهذه المسألة عربيا.

أما ابن خلدون فينظر لمفهوم الحراك الإجتماعي من خلال مؤشرات محددة تتمثل في المال، الجاه والثروة، كما يتحدث عنه في إطار الإنتقال من طور البداوة إلى الحضارة، ذلك الإنتقال الذي تتحكم فيه حاجيات الأفراد، ليشير إلى أن الحراك الإجتماعي مقصور على فئات إجتماعية محددة، بينما يستثني منه أخرى. وعليه يشكل المؤشرات السابقة محور الحراك الإجتماعي الذي تشهده الفئات الإجتماعية، لتشكل هذه الأخيرة وعاءً بشريا تتم ضمنه عملية الإنتقال بين نموذجي العمران البشري البادية والحاضرة إنطلاقا من حاجيات محددة، ولذلك فإن الحاجيات ضرورية كانت أو كمالية تعبر بإمتياز عن دورها في تحديد ملامح الحراك الإجتماعي. فالمؤشرات السابقة من مال وجاه وثروة تعد إشارة لما يصطلح عليه ابن خلدون بالمعاش، الذي تختلف طرق كسبه من البادية إلى الحاضرة وهو يعبر عن المستوى الإقتصادي، "إن البادية تتضح قبل كل شيء بكونها نمطا معينا من إنتاج الخيرات الضرورية للحياة... الزراعة وتربية الحيوانات هما نمطان لتلبية الحاجات."[1]

[1]- عبد القادر، جغلول. الإشكاليات التاريخية في علم الإجتماع السياسي عند ابن خلدون. ترجمة: فيصل القاسم. بيروت: دار الحداثة للطباعة والنشر، ط2، 1981، ص 50.

أما الحاضرة فتنفرد هي الأخرى بنشاطات إقتصادية خلافية بالنظر إلى البادية، "تتميز الحاضرة بالتغير الجذري في طرق إنتاج الخيرات المادية وفي حجم هذه هؤلاء هم الخيرات... الحضر يعني أهل المدن والأرياف الذين يعيشون من ممارسة مهنة ما أو من التجارة، وتكون مكاسبهم أكثر وأفضل من أهل البدو لأن أحوالهم زائدة على الضروري ومعاشهم على نسبة وجدهم."[1]

بينما المعاش في علاقته بالإنتقال من البادية إلى الحاضرة فيشكل عصب عملية الحراك، حيث أساسها الأول تحول المعاش من البادية إلى الحاضرة، "لإيجاد التمدن يجب خلق فائض إنتاج إجتماعي، هذا هو إذن تحول المعاش الذي يحدد تاريخيا الإنتقال من البادية إلى الحاضرة... بالنسبة لابن خلدون المجموعات الإجتماعية المختلفة هي التي تؤلف البادية... حتى داخل البادية نفسها تولد شروط وجود العمران الحضري، ويؤسس المزارعون الضياع الأولى منبت الحضارة."[2]

وفق هذا الشكل وبانتقال مجموعات إجتماعية من طور البداوة إلى الحاضرة يكون الإنتقال مصحوبا بنمط المعاش وشكله، لتتحدد إنطلاقا من هذه الرؤية عملية الحراك لدى ابن خلدون التي أسس لها من خلال التحول في المعاش من البادية إلى الحاضرة تحت رغبة شديدة للبدوي نحو التمدن، "التمدن هو الغاية التي يجري إليها البدوي."[3]

---

[1]- عبد القادر، جغلول. الإشكاليات التاريخية في علم الإجتماع السياسي عند ابن خلدون. المرجع السابق.

[2]- المرجع نفسه، ص 53.

[3]- المرجع نفسه، ص 54.

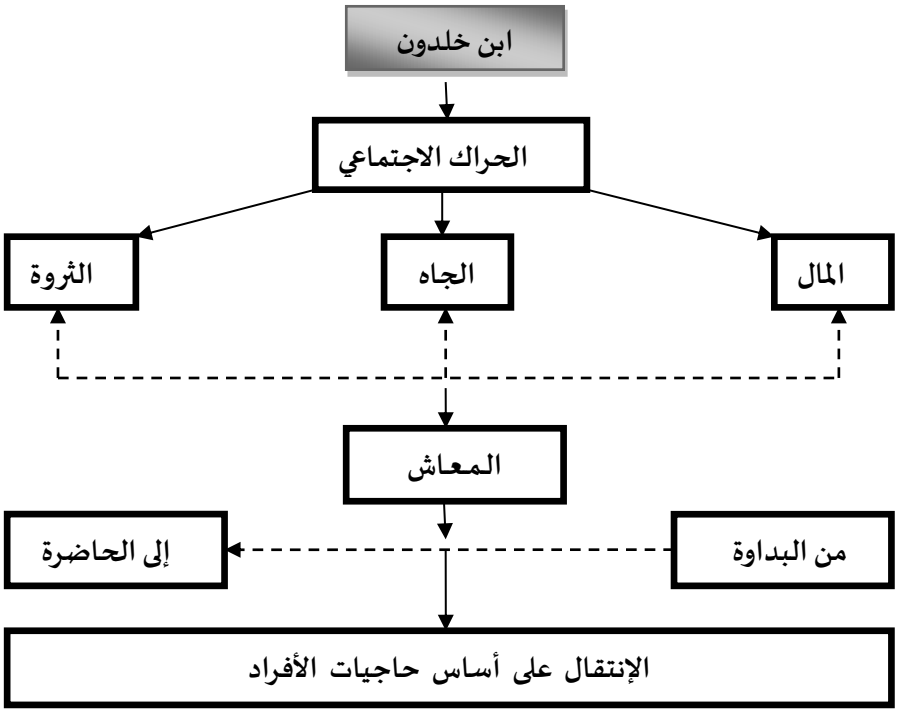

شكل رقم 09: مسألة الحراك الإجتماعي من منظور ابن خلدون
المصدر: إعداد الطالب

المطلب الثالث: التنظير المحلي (الجزائري)

2-3-1- من منظور عبد العزيز رأس مال*

ينهض التراث السوسيولوجي في الجزائر على أعمال سوسيولوجية تؤثث بامتياز لمسألة الحراك الاجتماعي والمفاهيم المتعلقة به، ولعل من أبرز هذه الكتابات تلك التي صاغها عبد العزيز رأس مال في كتابه "كيف يتحرك المجتمع ونتائج ذلك على العلاقات الاجتماعية. في هذا السياق يقول عبد العزيز رأس مال محاولا إدراج مفهوم الحراك الإجتماعي ضمن وعائه المفاهيمي:

"فيما يخص هذا المصطلح فهناك نموذجين من التحديد يتحكمان فيه: النموذج الفردي والنموذج الجماعي، فالأول يركز على

* عبد العزيز رأس مال؛

من مواليد 1956، تابع دراسته الجامعية بوهران ودراسته العليا بالجزائر، متحصل على شهادة الدكتوراه في 1987 في علم الإجتماع والأنتروبولوجيا، له عدة مقالات وأعمال علمية ومنها كتابه كيف يتحرك المجتمع ونتائج ذلك على العلاقات الاجتماعية...الخ.

الدور، وتغير الحالة المهنية للشخص الواحد، في حين أن النموذج الثاني يعطي السمة الشمولية لمفهوم الحراك، فيتعداه إلى رؤية جماعية للفئات الاجتماعية ومقدار صعودها أو نزولها من خلال مؤشرات إقتصادية واجتماعية وسياسية."[1]

وفق هذه الرؤية يفهم الحراك الاجتماعي في إطار صيغتين، أما الأولى فردية تتراوح بين دور الفرد والحالة المهنية، وبالتالي يمكن وصفها بالتحديد الفردي أو الأحادي لمفهوم الحراك الاجتماعي، أما الثانية فهي جمعية ترتبط بالفئات الاجتماعية مع النظر في تراوحها بين الصعود أو النزول انطلاقا من مؤشرات إقتصادية، إجتماعية وسياسية...الخ، فهي إذن رؤية شمولية عامة لمفهوم الحراك الإجتماعي.

2-3-2- من منظور مصطفى بوتفنوشت*

في كتابه La société Algérienne en transition يعرض م. بوتفنوشت قراءة لا نقول حول الانتقال كمفهوم فحسب بل لعملية الانتقال في المجتمع الجزائري بشكل عام، والتي بإمكانها أن تحيل إلى بناء قراءة سوسيولوجية حول الحراك الاجتماعي، من منظور الحدود الهشة الفاصلة بين هذا المفهوم والانتقال كمفهوم مجاور له. بالنسبة لمصطفى بوتفنوشت فإن؛

"الحركة العامة للمجتمع الإنساني يمكن إرجاعها إلى ثلاث أنظمة للتشكل: النظام الوضعي الذي طوره بصورة خلافية .A Comte و E. Durkheim المأسس على المرور من حالة اجتماعية إلى أخرى وفق مراحل محددة في سياق تطوري اجتماعي، و من جهة أخرى Karl Marx من أجل التطورية ذاتها، التي يجب تعبأتها بتطورية

---

[1]- عبد العزيز، رأس مال. المرجع السابق. ص 15.

* مصطفى بوتفنوشت؛

أستاذ بقسم علم الإجتماع جامعة الجزائر ويمارس التدريس منذ سنة 1977. متحصل على دكتوراه درجة ثالثة من جامعة بوردو سنة 1979، ومتحصل كذلك على دكتوراه دولة من جامعة الجزائر سنة 1988، كان على التوالي نائب رئيس القسم، مدير معهد علم الإجتماع ورئيس المجلس العلمي لنفس المعهد. كانت له العديد من الإصدارات حول نفس الموضوع المتمثل في العائلة، الثقافة والتغير الإجتماعي، كان باحثا مشاركا بـ: « L'u.c berkeley » في الفترة 1989- 1990. (مأخوذ من:

M, Boutefnouchet. Introduction à la sociologie les fondements. OPU, 2ème edition, 2012.)

عنيفة وبعده النظام المثالي، الذي يظهر مع Max Weber إضافة إلى Ferdinand Tönnies حصريا،وفيه يكون التغير الإجتماعي على صلة أولا بإصلاح العقيدة الدينية... وثانيا تغير النظرة إلى العالم والوجود بالمرور من الحياة الطبيعية (الريفية والجماعية) إلى الحياة الاجتماعية (تجميعية وفردانية)، ويتمظهر النظام الثالث في النظام العملي، الذي ظهر مع ابن خلدون في إطار مفهوم العصبية، ومنه مبدأ حتمية تغير الأشكال الاجتماعية بحتمية ظهور عصبية جديدة..." .[1]

[1]- M.BOUTEFNOUCHET. La société Algérienne en transition. Alger: OPU, 2014, p.11.

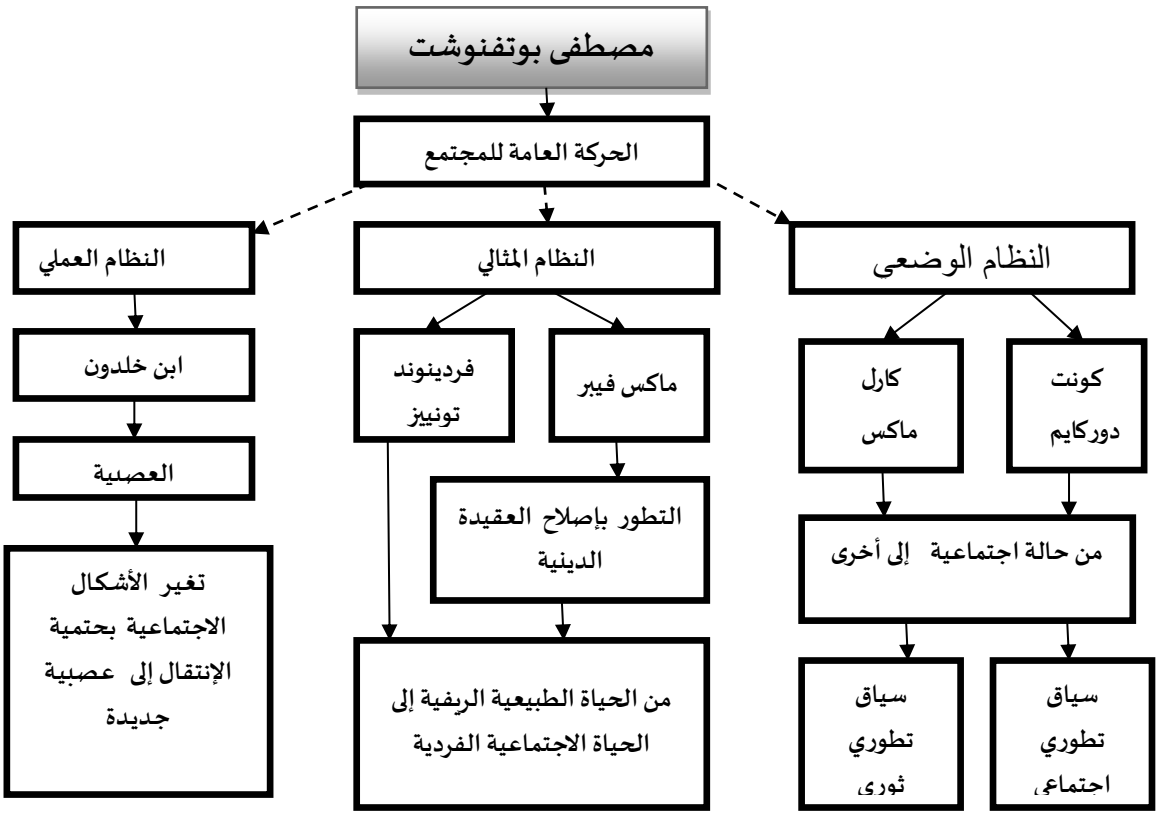

شكل رقم 10: يوضح مسألة الحراك الإجتماعي لدى مصطفى بوتفنوشت

المصدر: إعداد الطالب

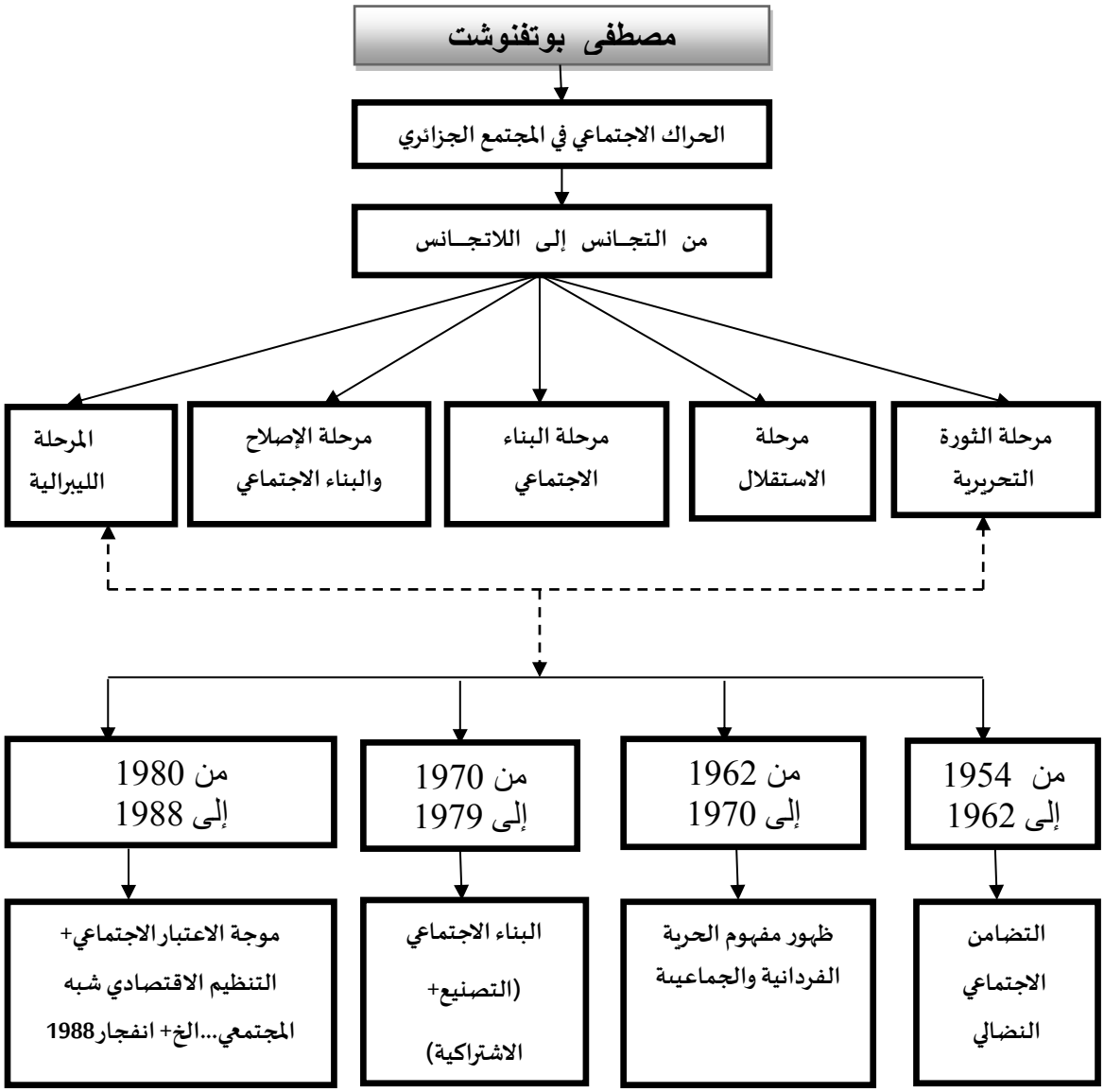

شكل رقم 11: منظور م. بوتفنوشت للحراك الاجتماعي في المجتمع الجزائري

المصدر: إعداد الطالب

أما إذا تعلق الأمر بالمجتمع الجزائري وفق ما صاغه م. بوتفنوشت فإنه ينهض على خمسة مراحل تتقارب في حجمها الزمني، وتختلف من حيث مضمونها، حيث يمتد السياق الزمني للمراحل الخمسة من 1954م إلى غاية 1998م، مما يحيل إلى القول أن تلك المراحل تنطوي على ثلاث فترات مفصلية في تاريخ الجزائر.

تبدأ أولى المراحل من 1954م وتنتهي إلى 1962م، وهي مرحلة الثورة التحريرية، وأما مستهل المرحلة الثانية فكان من 1962م وصولا إلى 1989م، وهي المرحلة ال'شتراكية من تاريخ الجزائر لينتهي المطاف بالمرحلة الأخيرة الممتدة من 1989م إلى 1998م والتي تعرف بالتوجه الرأسمالي للجزائر، ولإثراء هذا التصور نستحضر ما أثث له م. بوتفنوشت.[1]

[1] أنظر ملحق رقم 02.-

خلاصة

يتضح بناء على ما سبق أن الحراك الإجتماعي تمت قراءته بمفاهيم خلافية إذا تعلق الأمر بالاتجاهات والمدارس السوسيولوجية على إختلاف مشاربها، لتظهر مفاهيم مفصلية تمت من خلالها تلك القراءات. ينظر أولا A. Comte للحراك الإجتماعي إنطلاقا من معيار محدد يتمثل في التطور، هذا الأخير أدى إلى إنتقال المجتمع عبر ثلاثة مراحل، كما يرى أن حركية المجتمع مرتبطة بمفهوم التقدم، هذا فيما يتعلق بالمدرسة الوضعية.

أما المدرسة التطورية تؤسس للحراك الإجتماعي بناء على أعمال H.Spenser ، حيث يتبنى هو الآخر مفهوم التطور، فوفقه يقود التطور إلى إنتقال المجتمع من حالة البساطة إلى التعقيد ومن الإنسجام إلى اللانسجام، لتتضح فيما بعد صورة الحراك الإجتماعي ضمن المدرسة الفيبيرية انطلاقا من مفهوم الحظ في علاقته بالبنية الاجتماعية فضلا على وجود أربعة أنشطة معينة تفعل عملية الحراك.

إذا شئنا الحديث عن أنماط الحراك الإجتماعي، فإن كل نمط ينفرد بخاصية معينة تشكل فاصلا بينه وبين الأنماط الأخرى، فعلى سبيل المثال الحراك داخل الجيل يتعلق بالوضع الإجتماعي للأفراد على مستوى جيل واحد، بينما الحراك بين الأجيال فيرتبط بتغير الوضع الإجتماعي للأفراد بين جيل الآباء وجيل الأبناء.

أما موضوع الحراك الإجتماعي فتتبناه مقاربات سوسيولوجية خلافية، فإذا تحدثنا عن الاقتراب الغربي نجد على سبيل الذكر لا الحصر R. Boudon يثير مسألة المستوى التعليمي وتأثيره في الوضع السوسيومهني، كما يشير إلى ذلك بقوله أن شهادات المستوى العالي هي دائما للفئات العليا، ليظهر بذلك دور المستوى التعليمي في تفعيل عملية الحراك، وبعده يظهر P. Sorokin ملفتا النظر إلى مكانة العائلة في إحداث الحراك الإجتماعي، كما يشير بقوله أن العائلة تحدد مسار إنتقال الطفل إما إلى الأعلى أو نحو الأسفل، وعن العائلة يتحدث كذلك T.Parsons موضحا أن النسق العائلي يمنح للأفراد

حظوظا لتشكيل وضع إجتماعي مماثل، وفي الآن ذاته يدرج المدرسة ضمن آليات تكريس الفعل التنموي وتفعيل عملية الحراك الإجتماعي.

تظهر ضمن التنظير العربي بعض الأعمال السوسيولوجية التي من شأنها توضيح مسألة الحراك الاجتماعي، على شاكلة أعمال ابن خلدون الذي يتبنى مفاهيم معينة على سبيل المثال الجاه، المال والثروة بحكم أنها مؤشرات هامة إذا تعلق الأمر بالحراك الإجتماعي، فضلا عن مسألة أخرى تتمثل في الإنتقال من البداوة إلى الحاضرة بصفتها تمثل عصب عملية الإنتقال من وضع إلى آخر.

إضافة إلى هذا تظهر ضمن التنظير العربي أعمال عبد العزيز رأس مال، من خلال حديثه عن وجود نموذجين للحراك الاجتماعي، أما الأول فهو فردي يركز على الدور وتغير الحالة المهنية للشخص الواحد، بينما الثاني فيرتبط بالفئات الإجتماعية، هذا ودون إنكار أعمال م. بوتفنوشت فهو يشير إلى وجود ثلاث أنظمة كمسار للحراك الإجتماعي تتمثل في النظام الوضعي، النظام المثالي وأخيرا النظام العملي، إلى جانب إقراره أن المجتمع الجزائري مر بخمسة مراحل زمنية إذا تعلق الأمر بمسار الحراك الإجتماعي.

الفصل -03-

قراءة ماكرو/ميكرو سوسيو-
تاريخية للحراك الإجتماعي

تقـديم

تحيل كل قراءة ماكرو سوسيو-تاريخية حول المجتمع وتطوره إلى إستعراض المراحل الكبرى التي مرت بها المجتمعات تاريخيا، وخصوصية كل مرحلة فضلا عن المتغيرات الفاعلة فيها. وإلى جانب ذلك فان القراءة الميكروسوسيو-تاريخية التي نقصد في هذا الإطار فهي متعلقة بالمجتمع الجزائري في جزء منها.

حيث عرف هذا الأخير طيلة المراحل التي مر بها أوضاعا إجتماعية، سياسية، إقتصادية وثقافية متباينة ليس من حيث سياقها الزمني فحسب بل ومن حيث طبيعة التحولات في كل مرحلة، مما إنعكس بصورة آلية على الأفراد والجماعات، الأمر الذي قاد في الأخير إلى تميز بعض المراحل بالركود والتقهقر المفضيان إلى الثبات على أكثر من صعيد، والبعض الآخر منها عرف ديناميكية معتبرة.

تأسيسا على ما تقدم نحاول ضمن هذا الفصل معرفة الكيفية التي أثَّرت بها أوضاع المجتمع الجزائري على الأفراد والجماعات وعلى مصادر الدخل، فضلا عن معرفة صور الحراك الإجتماعي على ضوء التحولات التي شهدتها كل مرحلة.

المبحث الأول

قراءة ماكرو سوسيو-تاريخية للحراك الإجتماعي

تمهيد

مر التطور الإجتماعي والإقتصادي للإنسان بعدة مراحل، تميزت كل منها إقتصاديا بأسلوب إنتاج معين يفضي إلى تشكيل علاقات إجتماعية هي في الأصل مجرد إنعكاس له، وعلى إثر التطور من مرحلة إلى أخرى شهدت المجتمعات في الغالب بشكل مباشر أو دون ذلك أساليب إنتاج متوافقة مع خصوصية ومتطلبات كل مرحة، وعليه فإن كل تشكيلة إقتصادية تقابلها بالضرورة تشكيلة إجتماعية مطابقة. إن تطور قوى الإنتاج يحيل بالضرورة إلى تطور علاقات الإنتاج*.

* قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج؛

إن الإنتاج المادي يؤلف كما أثبت ماركس وانجلز، وحدة القوى الإنتاجية وعلاقات الإنتاج، والقوى الإنتاجية هي البشر الذين ينتجون وأدوات العمل ووسائل الإنتاج التي يستعملونها في عملهم. وتحدد درجة تطور قوى الإنتاج وطبيعته الخاصة طبيعة علاقات الإنتاج، فعلاقات الإنتاج العبودية والإقطاعية والرأسمالية يتطابق كل منها مع مستوى معين في مسار تطور قوى الإنتاج وهذه العلاقات لم تقم بصورة عشوائية وإنما قامت تحت التأثير المحدد لمستوى قوى الإنتاج الذي بلغه البشر. (مأخوذ من: ثيودورا، ويزرمان. الفلسفة الماركسية: جذورها وماهيتها. ترجمة: عبد السلام رضوان. بيروت: دار الفرابي، 1981، ص 70.)

المطلب الأول: المجتمع البدائي

يمكن إعتبارها بالنظر إلى التصورات المعرفية المتاحة "الشكل الأول الأدنى لتنظيم الناس تاريخيا"[1] حيث يعد نظام المشاعية البدائية كنظام إقتصادي موغل في البساطة، إذ كان الإنسان معتادا على أسلوب إنتاج لا يزيد عن استعمال الأشياء الجاهزة في الطبيعة، إلى غاية وصوله لإمكانية تحويل الطبيعة بوسائل إنتاج جديدة.

لا تعكس بساطة هذه المرحلة قوى الإنتاج الفاعلة في إطارها فحسب بل فضلا على ذلك فهي تعكس علاقات الإنتاج البسيطة المبناة على أساس من التعاون والتكامل، "إن المستوى الواطئ جدا للقوى المنتجة في نظام المشاعية البدائية حتَم علاقات إنتاج مطابقة لها. وكان أساس علاقات الإنتاج هذه الملكية العامة على وسائل الإنتاج في ذلك الوقت. وما يرتبط بها من علاقات تعاون ومساعدة بين الناس."[2] حيث شهدت المشاعية البدائية ديناميكية معينة ساهم في إثرائها الإنتقال من قوى الإنتاج البسيطة إلى أخرى تلبي مطلب الإنتقال، وهذا عبر فكرة التطور،

> **"غير أنه في ظروف المجتمع البدائي جرى تطور القوى المنتجة، ورغم أن هذا التطور جرى ببطئ شديد، لكنه كان إلى الأمام دائما، وقد تحسنت أدوات العمل واغتنت تجربة الناس الإنتاجية،وكانت القفزة الجبارة في تطور الإنتاج هي الانتقال من أدوات العمل الحجرية إلى المعدنية... وظهر الإنقسام الكبير الأول للعمل حيث انفصلت تربية الحيوان عن الزراعة، وبعد ذلك بقليل انفصلت الحرف كفرع في الإنتاج... ."[3]**

عقب تطور قوى الإنتاج في المشاعية البدائية تضاعف المنتوج، وبعد ذلك ترافق تطور العلاقات الإقتصادية بتطور آخر شمل العلاقات الإجتماعية، حيث برزت العائلة إثر تفكك العشيرة وظهرت أفكار جديدة على شاكلة الاستئثار بالمنتوج الزائد، ليشهد

---

[1] - أقانا، سييف. أسس الفلسفة الماركسية. ترجمة: عبد الرزاق الرصافي. بيروب: دار الفارابي، 1984، ص 172

[2] - المرجع نفسه

[3]- المرجع نفسه. ص 173

المجتمع المشاعي الإرهاصات الأولى للملكية الخاصة، "وبتطور الملكية الخاصة والتبادل اشتدت عملية تفكك العشيرة البدائية وأخلت مساواة المشاعية البدائية المكان لعدم المساواة الإجتماعية، وظهرت أولى الطبقات المتعادية: العبيد ومالكي العبيد."[1]

إن تطور أسلوب الإنتاج في المشاعية البدائية بناء على تطور قوى الإنتاج يحيل تدريجيا إلى تحول أنماط الدخل وانقسامها إجتماعيا إلى نمط للأسياد وآخر للعبيد، وبعدها التمهيد لعبور تاريخي معين يقود إلى إكتشاف مرحلة جديدة تعمل على تأطير الحياة الإجتماعية والإقتصادية للإنسان.

[1]- أقانا، سييف. المرجع السابق.

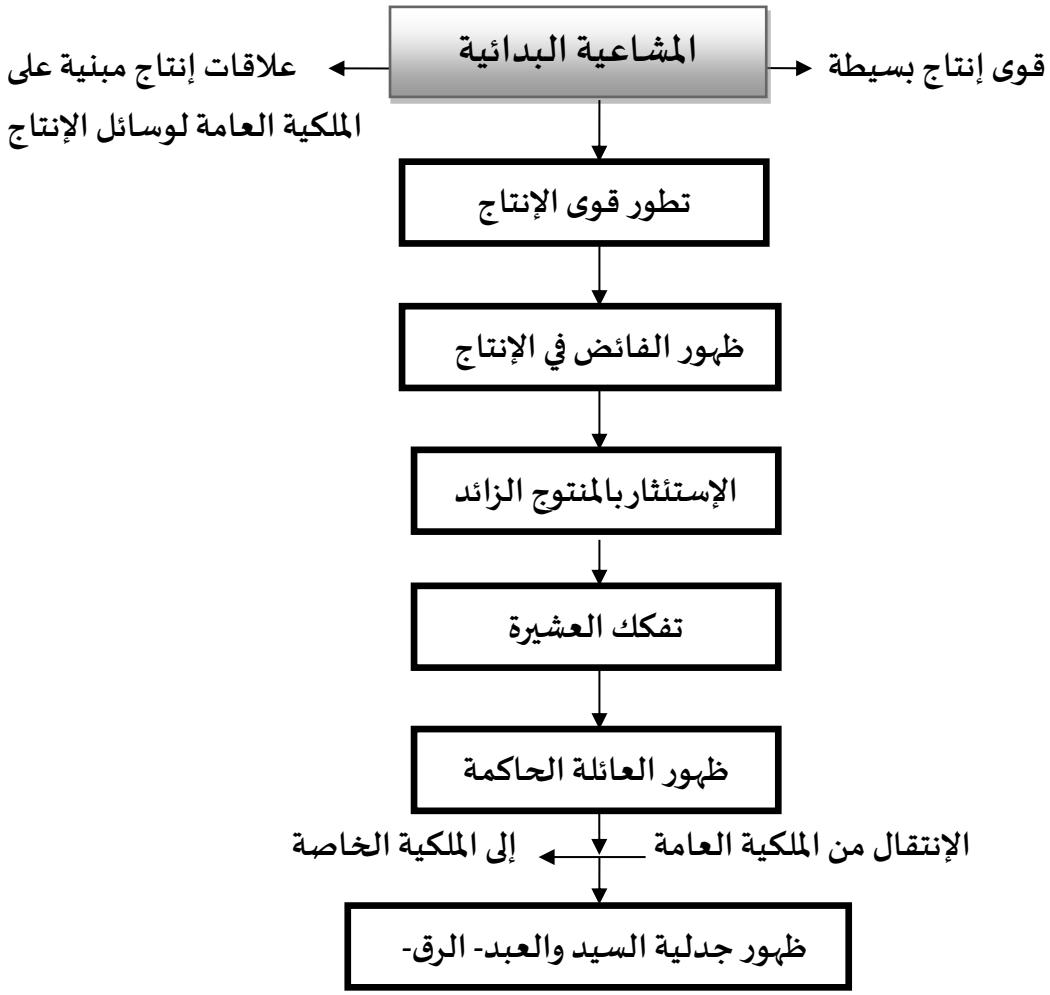

شكل رقم 12: حالة الحراك الإجتماعي في المشاعية البدائية

المطلب الثاني: مجتمع الرق

تشكل قوى الإنتاج التي خلفتها المشاعية البدائية الأساس الذي عمل على تفعيل الحركية السوسيو-اقتصادية لمجتمع الرق، حيث لم تتخلف قوى الإنتاج عن التطور المستمر: "إن القوى المنتجة الموروثة عن المشاعية البدائية تطورت أكثر في مجتمع الرق. إن الأدوات الخشبية والحجرية تركت مكانها نهائيا للأدوات المعدنية، البرونزية أولا و من ثم الحديدية... وغيرها من الأدوات التي أعطت إمكانية لزيادة إنتاجية العمل في الزراعة والى جانب زراعة الحبوب ظهرت زراعة البساتين والخضروات... ولطحن الحبوب بنيت المطاحن، وتطور استثمار المناجم... واستمرت عملية انقسام العمل وتخصصت في

الإنتاج الحرفي فروع مختلفة: استخـراج المعـادن، صنع الأسلحة، الملابس، الأحذية، الحدادة."[1]

خلَّف تطور قوى الإنتاج وتحديدا أدوات الإنتاج ضمن المشاعية البدائية بروز أنماط مستحدثة للدخل على شاكلة العمل الحرفي، إمتهان الفلاحة...الخ، مما قاد إلى تضاعف قوى الإنتاج واستمرار تطورها، "إن تطور القوى المنتجة في ظروف الرق قد سبب تطابق علاقات الإنتاج معها. إن أساس علاقات الإنتاج في مجتمع الرق كان ملكية مالك العبيد الأرقاء الكاملة على وسائل الإنتاج وعلى العبد نفسه على حد سواء، وكذلك على كامل المنتجات التي ينتجها..."[2]

بناء على شكل علاقات الإنتاج التي ينهض عليها مجتمع الرق والتي تثمِّنها الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، فإن ذلك يمأسس إلى بروز علاقات السيطرة والخضوع، وعلى هذا الأساس يتم تفعيل إنتفاضة العبيد الرامية إلى تغيير ظروفها الإجتماعية وقبلها تهيئة الظروف الإقتصادية المتمثلة في تحسين شروط العمل، "في ظل ظروف الإستغلال اللإنساني، وبمرور الوقت تفاقمت التناقضات بين القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج في مجتمع الرق إلى حدها الأقصى وقد وجدت هذه التناقضات تعبيرها في إنتفاضات العبيد..."[3] وبذلك مهدت ظروف الإستغلال الفاحش والسيطرة المصحوبين بإنتفاضة العبيد إلى توفير شروط الإنتقال التاريخي نحو مرحلة مغايرة مُحمَلة بمتغيرات سوسيواقتصادية خلافية.

---

[1] - أقانا، سييف. المرجع السابق. ص 174.

[2] - المرجع نفسه.

[3] - المرجع نفسه.

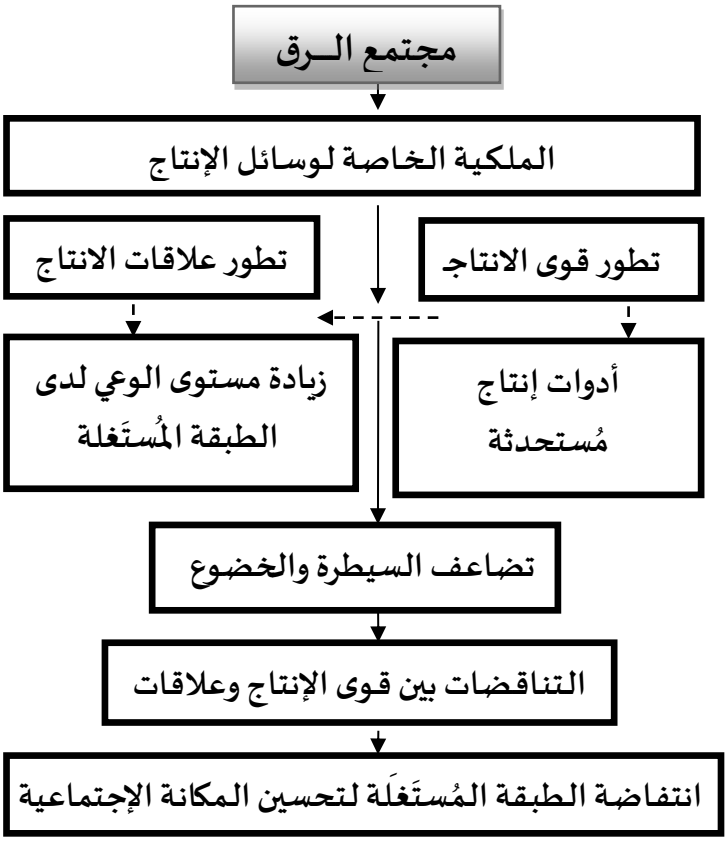

شكل رقم 13: حالة الحراك الإجتماعي في مجتمع الرق

المطلب الثالث: المجتمع الإقطاعي

بتواصل قوى الإنتاج في تطورها يتحقق شرط الإنتقال من مرحلة تاريخية إلى أخرى، مفضية إلى التأثيث لعلاقات إجتماعية وإقتصادية تتوافق مع طبيعة كل مرحلة جديدة، "إن التطور التقدمي للقوى المنتجة استمر أيضا في ظروف الإقطاعية... وتطورت الحرف أكثر وصنعت أسلحة وأجهزة جديدة وأتقنت القديمة، وقد أحرز تقدم كبير وخصوصا في إنتاج النسيج... وتوسع الإختصاص في العمل الحرفي الذي ازدادت إنتاجيته بشكل ملحوظ... وتطورت الزراعة، وزرعت أنواع جديدة من والثمار والخضروات...الخ."[1]

[1] - أقانا، سييف. المرجع السابق. ص 175.

لم يخلو المجتمع الإقطاعي من علاقات السيطرة والخضوع، مما يثري التصور الذي يتجه نحو فقدان التوافق بين قوى الإنتاج وعلاقاته، حيث كانت علاقات الإنتاج الإقطاعية قائمة على أساس الملكية الإقطاعية لوسائل الإنتاج، هذه الأخيرة توحي بوجود نوع من الهيمنة الإقتصادية المتعلقة بالعمل الإقطاعي، فضلا عن وجود هيمنة اجتماعية يتم على أساسها توزيع العلاقات الإجتماعية بكيفية تتماشى مع علاقات الإنتاج المتاحة.

ساهم تطور قوى الإنتاج باستمرار في إحداث التحولات السوسيواقتصادية عبر كل المراحل التاريخية التي عرفها الإنسان، وعليه كان التكوين البنيوي لشروط الحراك الاجتماعي ماثلا في كل مرحلة تاريخية، وبالحديث عن المجتمع الإقطاعي؛

"فإن المانيفاكتورة حشدت في مكان واحد عددا واحدا من العمال وقامت بتقسيم عمل واسع بينهم وبهذا بالضبط زادت إنتاجية العمل بشكل كبير، وكان ظهور المانيفاكتورة يعني ولادة الجديد، الإنتاج الرأسمالي، وما يلازمه من طبقات متضادة –البرجوازيين والبروليتاريا- في رحم المجتمع الإقطاعي، إن تطور قوى المنتجة الجديدة المتواصل دخل في تناقض مع علاقات الإنتاج الإقطاعية، فالمانيفاكتورة بحاجة إلى عمال أحرار والإقطاعية تربط الفلاح بالأرض، والمانيفاكتورة بحاجة إلى سوق واسع وتكوين هذه السوق يعيقه الإنعزال والتضييق الإقطاعيين والإقتصاد الطبيعي وقد ظهرت ضرورة إستبدال العلاقات الإنتاجية الإقطاعية بعلاقات جديدة رأسمالية."[1]

[1]- أقانا، سييف. المرجع السابق. ص 176.

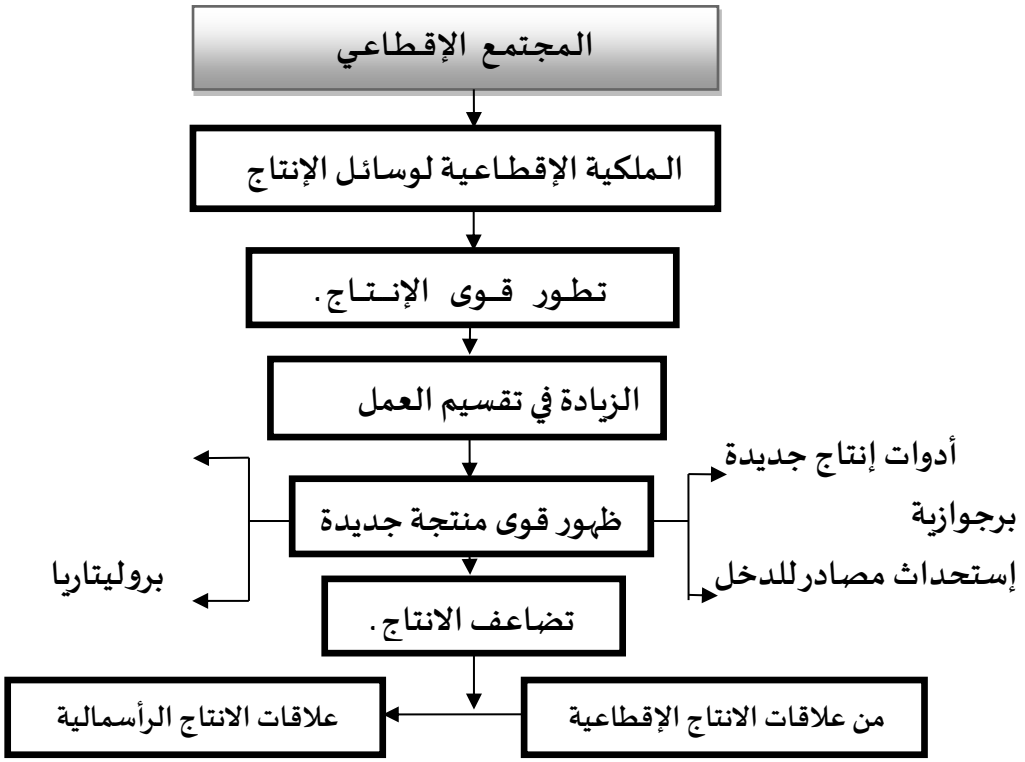

شكل رقم 14: حالة الحراك الإجتماعي في المجتمع الإقطاعي

المطلب الرابع: المجتمع الرأسمالي

في أعقاب تطور قوى الإنتاج الإقطاعية تم بروز الإرهاصات الأولى للحراك، ليس الإجتماعي فحسب بل والإقتصادي بناء على إستكمال الشروط البنيوية لميلاد مرحلة تاريخية جديدة، ليشهد بذلك المجتمع الإقطاعي أدوات إنتاج جديدة تمخضت عنها أنماط مستحدثة للدخل.

لم يكن بروز المرحلة الرأسمالية في تاريخ البشرية صدفيا، وإنما بناء على تطور قوى الإنتاج، "إن هذا التطور سببته علاقات الإنتاج الرأسمالية الجديدة. أساسها الملكية البرجوازية الخاصة، إن العامل المنتج – البروليتير- في الرأسمالية من حر من الناحية القانونية، وغير مرتبط لا بالأرض ولا بمؤسسة معينة، غير أنه ليس مستقلا عن الطبقة

البرجوازية ككل. وبحكم حرمانه من وسائل الإنتاج فانه مضطر لأن يبيع قوة عمله، ولهذا بالذات يحمل نير الإستغلال".[1]

يتضح من خلال تتبع المراحل التاريخية السابقة في تفككها أن التناقض الحاصل بين قوى وعلاقات الإنتاج يفضي في مطلق الحالات إلى تفكك مرحلة تاريخية معينة وميلاد أخرى في الآن ذاته، وعليه فان المرحلة الرأسمالية لم تخلو من أية هيمنة سواء اجتماعية، اقتصادية أو بخلاف ذلك، وفي حالة الرأسمالية دائما فإنه "وارتباطا بالتطور العظيم للقوى المنتجة فإن علاقات الإنتاج الرأسمالية لم تعد تتطابق معها وتحولت إلى قيود تعيق تطورها. وإنكشف التناقض العميق جدا في أسلوب الإنتاج الرأسمالي، التناقض بين الطابع الاجتماعي لعملية الإنتاج والشكل الرأسمالي الخاص لتملك ثمار الإنتاج...الخ"[2]

في إطار الحديث عن الرأسمالية كمرحلة تاريخية مرت بها المجتمعات البشرية، نستحضر طبقتي البرجوازية* والبروليتاريا* كطبقتين تُظهران بامتياز التناقض الحاصل بين قوى وعلاقات الإنتاج فضلا عن حجم الاستغلال والسيطرة الأمر الذي ينبئ ببدء تشكل بنيوي لمرحلة تاريخية جديدة تتلاشى ضمنها ملامح التناقض.

---

[1]- أقانا، سييف. المرجع السابق. ص 177

[2]-أقانا، سييف. المرجع السابق.

* برجوازية؛

برجوازي وبرجوازية هما مصطلحان أصلا من اللغة الفرنسية ظهرا في العصور الوسطى عند المواطن الفرنسي، لاسيما الرجال الأحرار سكان المدينة، ويتميز هؤلاء الناس عن الفلاحين من جانب والنبلاء من جانب آخر. وقد استخدم كارل ماركس هذا المصطلح ووضع البرجوازية مقابل البروليتاريا، وبين أن ثمة علاقة عداوة متزايدة بين هاتين الطبقتين، وكان يرى أن هذه العداوة ستؤدي في النهاية الى تحطيم البرجوازية وإقامة ديكتاتورية البروليتاريا. (مأخوذ من: محمد سعيد، فرح. ما علم الاجتماع. مرجع سبق ذكره. ص ص 36-37)

* بروليتاريا؛

يشير مصطلح بروليتاريا إلى الطبقة الدنيا في المجتمع، أو هي طبقة العمال الصناعيين الفقراء الذين يمارسون عملا يدويا ولا يملكون رأس مال، ويبيعون قوة عملهم لسد إحتياجاتهم. (مأخوذ من: مصلح، الصالح. الشامل: قاموس مصطلحات العلوم الاجتماعية. المملكة العربية السعودية: دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، ط 01، 1999، ص 422.)

هذا ويميز ماركس بين البروليتاريا الرثة "المضطربة" (أجراء مؤقتون، عمال في ظروف غير قانونية، عاطلون عن العمل بصفة غير مباشرة)، والبروليتاريا الرثة "المستترة" التي يفرزها العالم الريفي الراكد إقتصاديا لكن النامي ديمغرافيا. (مأخوذ من: مجلة أنسانيات. عدد 16. جانفي-أفريل 2002، ص 18.)

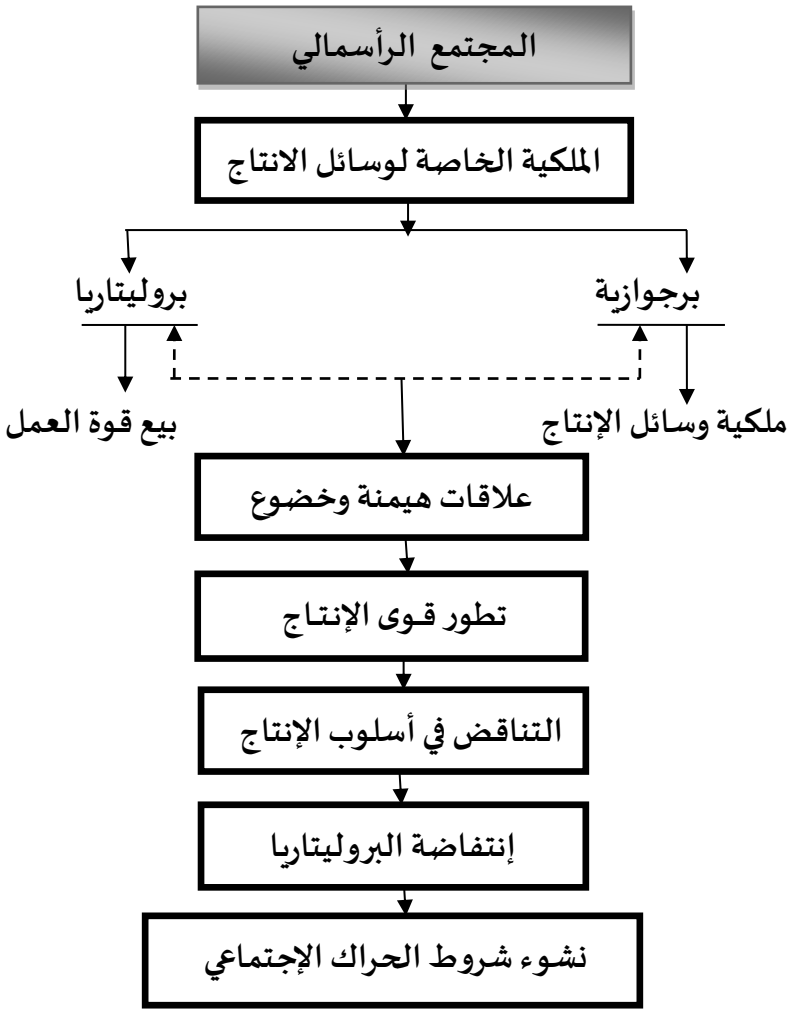

شكل رقم 15: الحراك الإجتماعي في المجتمع الرأسمالي

المصدر: اعداد الطالب

المطلب الخامس: المجتمع الاشتراكي

ينهض المجتمع الاشتراكي على تكوين بنيوي اجتماعي واقتصادي يشكل النقيض المطلق للأنظمة التي سبقته، فهو مجتمع تتلاشى داخلة الفوارق الطبقية، كما تنتهي ضمنه أشكال الهيمنة والإستغلال، وفضلا على ذلك يُلفت المجتمع الإشتراكي النظر إلى قطيعة تاريخية محضة مع باقي المجتمعات السابقة له.

مهدت الإشتراكية بإحداثها لقطيعة تاريخية مع الأنظمة التي سبقتها لصياغة تكوين إجتماعي وإقتصادي ساهم في المأسسة لأسلوب إنتاج يتوافق مع طبيعة المرحلة الجديدة، "فخلافا لأسلوب الإنتاج الرأسمالي يقوم أسلوب الإنتاج الإشتراكي على أساس الملكية الإجتماعية ولا ينسجم مع الإستغلال."[1]

وعليه فقد جسّدت الإشتراكية دورا وظيفيا لحظة بروزها حيث أنهت حالة الصراع الذي شهدته الرأسمالية، "فالمجتمع الإشتراكي قد قضى نهائيا على التناقض التناحري الذي يلازم الرأسمالية، التناقض بين الطابع الإجتماعي للإنتاج والشكل الخاص للتملك."[2]

لا تقتصر التناقضات على الرأسمالية بل ينسحب ذلك على أغلب الأنظمة، لكن بأشكال خلافية، فإبتداء من المشاعية البدائية وانتهاء بالرأسمالية كانت قوى الإنتاج وعلاقاته تثري بعدم تطابقها التناقض الذي يحيل إلى العبور التاريخي من مرحلة إلى أخرى، لكن بخلاف ذلك يظهر التناقض في الإشتراكية وفق منظور مغاير، فهو يتم بناء على علاقات الإنتاج وحدها، "إن تطابق القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج في الإشتراكية لا ينفي وجود تناقضات معينة بينها، فالقوى المنتجة التي هي محتوى الإنتاج الاجتماعي، هي في الإشتراكية أيضا الجانب الأكثر حركة وثورية، أما فيما يتعلق بالشكل الذي هو علاقات الإنتاج، فإن شأنها شأن كل شكل، تتأخر عن تطور المحتوى، من هنا تنشأ بعض التناقضات بين القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج في ظروف الإنتاج"[3].

إذن بتخلف بعض العناصر المندرجة ضمن علاقات الإنتاج عن القوى المنتجة تتوافر الشروط لإحداث خلل بنيوي يفضي إلى تناقضات في الشكل الإشتراكي وتحديدا على مستوى علاقات الإنتاج.

---

[1] - أقانا، سييف. المرجع السابق. ص 179 .

[2] - المرجع نفسه. ص 182.

[3]- المرجع نفسه. ص 184.

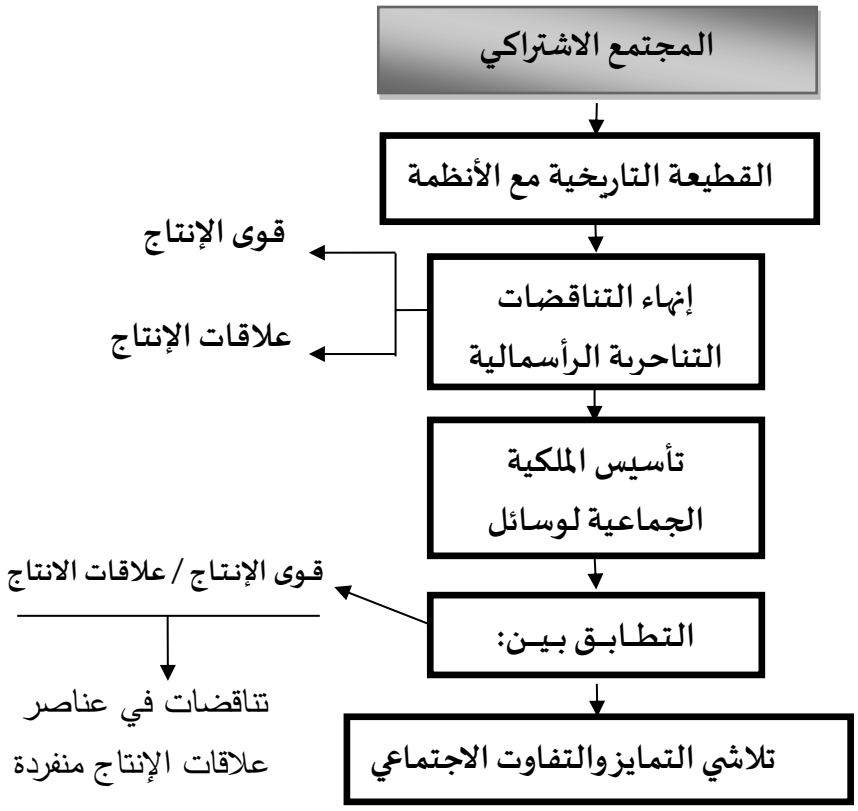

شكل رقم 16: حالة الحراك الإجتماعي في المجتمع الإشتراكي

المبحث الثاني

المجتمع الجزائري؛ قراءة ميكرو سوسيو-تاريخية للحراك الإجتماعي

تمهيد

يدفع إعتبار الحراك الإجتماعي ظاهرة تنسحب على أغلب المجتمعات نحو إستحضار المجتمع الجزائري للنظر في كيفية نشوء ثم تطور هذه الظاهرة، علماأن هذه الأخيرة وفق ما تشير إليه الدراسات المتعلقة بها تتكئ على متغيرات معينة، كالأسرة والمدرسة والجاه...، التي تميز بدورها فترة زمنية دون أخرى. وعليه يقتضي الحديث عن قراءة ميكروسوسيو-تاريخية للحراك الإجتماعي في المجتمع الجزائري تقسيم هذا الأخير إلى مراحل معينة، وهي في الغالب رؤية دياكرونيكية تعاقبية تبدء من أبسط المراحل وخلوها من التعقيد مرورا بما هو معقد منها.

المطلب الأول: المرحلة القديمة من تاريخ الجزائر

أولا: المرحلة القروسطية

يحيلنا الحديث عن الحراك الإجتماعي في المرحلة القروسطية إلى إستحضار مجال زمني يبدأ من القرن التاسع ميلادي ليصل إلى القرن الثالث عشر الميلادي، وان كانت الأدبيات التاريخية تشير إلى ندرة معينة كما يؤسس إلى ذلك بعض العارفين، إلا أننا سنحاول الوقوف على طبيعة الحراك الإجتماعي في المرحلة المذكورة.

ما نستهل به التحليل هو طبيعة هذه المرحلة في ركودها أو تطورها، حيث تعد مسألة خلافية لم تستقر حولها الرؤى والتصورات، وفي هذا السياق يقول عبد القادر جغلول* عن المغرب العربي الأوسط الوسيط "أطروحة المؤرخين الإستعماريين خاطئة

---

*عبد القادر جغلول؛

من أعيان المجتمع، فجده كان قايدا في الفترة الإستعمارية و أبوه (مسعود) عمل موظفا في عدد من محافظات والجزائر وتزوج من

فرنسية سنة 1946، السنة نفسها لميلاد عبد القادر. وعرفت العائلة ذهابا وإيابا بين فرنسا والجزائر خاصة بين سنتي 1954 و 1962، السنة التي رجعت فيها العائلة إلى الجزائر المستقلة رغبة في الاستقرار. وهذا التذبذب بين دولتين لم يؤثر على تمدرس الفقيد، إذ في سنة 1964 تحصل

حول الركود أو التقهقر بين القرن التاسع ميلادي والقرن الثالث عشر ميلادي، فقد عرف المغرب تطورا إقتصاديا مهما... وهذا المغرب يتشكل من بنيتين بدوية وحضرية."[1]

من أجل هذه المسألة يتبنى "عبد القادر جغلول" الطرح السوسيولوجي الخلدوني كمرجعية سوسيو-تاريخية في حديثه عن المغرب العربي الأوسط الوسيط، وأما البنية الإقتصادية للبادية فيقول حولها "إن الذي يميز جوهريا إقتصاد البادية هو أن نشاط الناس لا يؤدي إلا لتلبية الحاجات الأولية."[2] لإثراء هذه الرؤية يشير "ابن خلدون" إلى أن "إجتماعهم وتعاونهم في حاجاتهم ومعاشهم وعمرانهم من القوت والسكن والدفئ إنما هو بالمقدار الذي يحفظ الحياة ويحصل بلغة العيش من غير مزيد عليه للعجز مما وراء ذلك."[3] إذن فلا تستطيع البادية أن تتمادى في معاشها إلى أكثر من حاجتها في الإستهلاك، وبالعكس من هذا المنظور نلتمس امتداد الحاضرة إلى ما يزيد عن حاجتها في المعاش "وهؤلاء هم الحضر ومعناه أهل الأمصار والبلدان ومن هؤلاء من ينتحل التجارة

على الباكالوريا من ثانوية باستور بوهران. وعاد الفقيد لاحقا للإقامة في فرنسا من غير أن ينفصل تماما عن بلده، حينها، أراد العمل في المركز الثقافي الجزائري، فلم يوفق مسعاه، ولكنه وجد منصبا في أحد الجرائد التي تستعرض حياة الجزائريين في المهجر وتذكر بثقافتهم. ووطنيته حينها، دفعته إلى طلب بطاقة الإقامة بفرنسا ولكن الإدارة التي تقدم لها بهذا الطلب رفضت الاستجابة لمطلبه معتبرة أنه ليس بحاجة إليها باعتبار أنه يملك الجنسية الفرنسية و الجزائرية معًا. وبعد أن عاد من فرنسا إلى الجزائر واجهته مشاكل إعادة الالتحاق بالجامعة من جديد، لأنه من الناحية الإدارية اعتبر أنه تخلى عن المنصب. وخلال دراسته في المدرسة العليا تأثر بعدد من الأساتذة الماركسيين الكبار، وفي هذه المدرسة وجدت مجموعتان إحداهما ذات انتماء جبهوي (جبهة التحرير الوطني) والأخرى كانت ذات انتماء ماركسي–لينيني. وكل مجموعة كانت تنظم أسبوعيا لقاء تعرض فيه تطلعاتها وتصوراتها الإديولوجية، وقد فضل هو أن يكون في حلقة الماركسيين. وكان حينها غير موافق على انقلاب سنة 1965، فقام مع عدد من الطلبة بتنظيم حركات احتجاجية، ما يبين بأنه وطني من طراز آخر، أي أنه كان متمردا Nationaliste hérétique استطاع نقل نفسه من الدور الجامعي إلى الدور الاجتماعي. وفي أغلب الأحوال لم ينشط داخل الجامعة ولكن نقاشاته وحواراته كانت تحصل في أماكن أخرى، وبالتحديد في أحد القاعات الموجودة بشارع العربي بن مهيدي. ورغم أنه تكوّن في نظام توليتاري قامع للحريات، إلا أنه كمثقف وضع نفسه في تجاوز هذا النظام، ولهذا السبب، وجد نفسه في كثير من الأحيان وحيدا. ويمكن القول أنه أثار تساؤلات، وقال كلمته في فترة صمت فيها كثيرون. وقد انخرط منذ 1973 في النشاط التطوعي الجامعي، مع البقاء ضمن مفارقة النضال الوطني من جهة والدفاع عن الحريات من جهة أخرى. ومن داخل الإعلام، وخاصة من داخل الجرائد التي كانت في هذه الفترة صوت النظام، استطاع أن يعبر عن آرائه. وعلى خلاف كثير من مثقفي جيله، خاطر بالنضال في الفضاء العمومي، في حين أن آخرين فضلوا بناء مسارهم عبر الأعمال الأكاديمية، البحث العلمي والمناصب العلمية في مراكز البحث. وفي السنوات الأخيرة من حياته، عمل بمجلة الجيش كما شغل منصب موظف سامي في الدولة. وعن قبوله للمنصب، فقد اعتبر ذلك استجابة لنداء الوطن، توفي بتاريخ 24 أفريل 2010. مخلفا عدة أعمال علمية نذكر منها كتاب تاريخ الجزائر الحديث: دراسة سوسيولوجية، الإشكاليات التاريخية في علم الإجتماع السياسي عند ابن خلدون...الخ. (مأخود من: ملتقى دولي "عبد القادر جغلول : الإنسان و الأعمال"، المنظم من طرف جامعة وهران، كلية العلوم الإجتماعية، أيام 11 و 12 ديسمبر 2011)

[1]- عبد القادر، جغلول. الإشكاليات التاريخية في علم الإجتماع السياسي لدى ابن خلدون. المرجع السابق، ص101.

[2]- عبد القادر، جغلول. الإشكاليات التاريخية في علم الإجتماع السياسي لدى ابن خلدون. المرجع السابق، ص100.

[3]- المقدمة. جزء 01، ص 141.

وتكون مكاسبهم أنمى وأرفه من أهل البدو لأن أحوالهم زائدة على الضروري ومعاشهم على نسبة وجدهم."[1]

إذا كان الأمر كذلك فإنه يحيل إلى إعتبار الحاضرة أوسع في مكاسبها من البادية التي لا تتسع لغير حاجتها من المعاش. يتساءل عبد العزيز رأس مال من عمق هذا الزخم السوسيو-تاريخي "هل شهدت بعض الفئات الإجتماعية حراكا تصاعديا أو تنازليا مهما، هل كانت حظوظها الإجتماعية متساوية، ليحاول بذلك إستنطاق التراث السوسيو-تاريخي حول مسألة الحراك الإجتماعي في المرحلة القروسطية."[2]

تحيل الفئات الاجتماعية ومسألة التساوي في الحظوظ إلى الحديث عن مسألة السيطرة، فبقدر ما تسيطر فئة إجتماعية على باقي الفئات تكون نحلتها من الحظ أوفر وأنمى، وعليه ففئة التجار كانت هي المسيطرة في المدينة، فهم "يشكلون أرستقراطية إقتصادية وسياسية وثقافية ...حيث أن التاجر الكبير هو شخصية سياسية مهمة لقوته المالية."[3]

ومن منظور خلافي يشكل الريف جماعة ضاغطة في المدينة، الأمر الذي يمكن فهمه من خلال معلم تاريخي بارز في الفترة الممتدة من القرن التاسع إلى الثالث عشر الميلادي، وهي مدينة تيهرت التي تأسست في هذه الحقبة كمدينة إسلامية في المغرب الأوسط (الجزائر)، نتيجة للهجرة من الريف إلى المدينة فئة إجتماعية جديدة "وبلغت هذه الفئة الإجتماعية الجديدة درجة كبيرة من الثروة والنفوذ."[4]

إذن فالريف من منطلق قصوره على تلبية ما يزيد عن حاجاته الضرورية فقد سعى إلى ذلك من خلال الإرتباط بالمدينة، الأمر الذي قاد إلى تشكيل فئة إجتماعية جديدة كتعبير صريح لمسألة الحراك الإجتماعي، ونظيف إلى العامل الإجتماعي الذي أثرى عملية

---

[1]- نفس المرجع، ص 242 .

[2]- عبد العزيز، رأس مال. المرجع السابق . ص 121.

[3]- DJEGHLOUL Abdelkader. Trois études sur Ibn Khaldoun. Alger : Entreprise nationale du livre, 1984, p.94.

[4]- عبد العزيز، رأس مال. المرجع السابق.

الحراك الإجتماعي في هذه المرحلة العامل الثقافي الذي كان يعبر عنه الطابع الديني، فهذا الأخير هو "الذي كان يؤطر كل الخلافات السياسية وأزمات الحكومات المتتالية والتناقضات... لكن يبدو أن القبائل البدوية والريفية كانت مستقلة ثقافيا عن المدن."[1]

إلى غاية أن شهدت الثقافة الإسلامية إنتشارها الواسع حيث عمت المدن والأرياف وتم بذلك تجاوز القطيعة الثقافية بين المدينة والريف، "إنتشرت الثقافة الإسلامية، ودخلت كل مجال حتى في المناطق الجبلية بواسطة قناة المدارس القرآنية الريفية والزوايا..."[2] إذن فهذا المظهر الذي يتم فهمه من خلال التبادل الثقافي بين المدينة والريف يشكل أحد مظاهر الحراك الإجتماعي في المرحلة القروسطية للمجتمع الجزائري، إنطلاقا من الرؤية التي صاغها عبد العزيز رأسمال نجده يتحدث عن المظهر الداخلي الذي تتم في إطاره عملية الحراك الاجتماعي، أما المظهر الآخر وهو الخارجي فيستهل رأس مال الحديث عنه من خلال حادثة الطاعون في العام 1348م الذي إنتشر في بقاع واسعة، إضافة إلى الهجمات التي قام بها الهلاليون والتي على حد قوله خلفت أثرا سلبيا على النظام الريفي يستطرد قائلا "فهذا القرن كان سيئا بالنسبة للحضارة المتوسطية، فهجمات الهلاليين خنقت وأفسدت نظاما ريفيا..."[3]

وعليه ساهم العامل الخارجي في ظهور علاقات جديدة للهيمنة، يمكن وعيها من خلال فئة التجار الكبار المستغلين للفئات الهشة في المجتمع لممارسة نوع محدد من القهر الإجتماعي الذي كان يبنى على أساس من جباية الضرائب والإستغلال ونتجت عنه الإنتفاضة في غالب الأحيان، وبالتالي تُشكل كل من المفاهيم التالية: الركود والتقهقر، ثم العلاقة بين البادية والحاضرة مفاهيم على ضوئها يتم فهم مسألة الحراك الإجتماعي في المرحلة القروسطية للمجتمع الجزائري. إذا كان الأمر كذلك فما هي إذن المفاهيم التي نستوعب من خلالها طبيعة الحراك الإجتماعي في المرحلة العثمانية.

---

[1] - عبد العزيز، رأس مال. المرجع السابق.

[2]- L AHOUARI, ADDI . L'histoire du Maghreb. Tome 11. Paris, maspéro, 1982 , p p. 37-38.

[3] - عبد العزيز، رأس مال. المرجع السابق. ص 122.

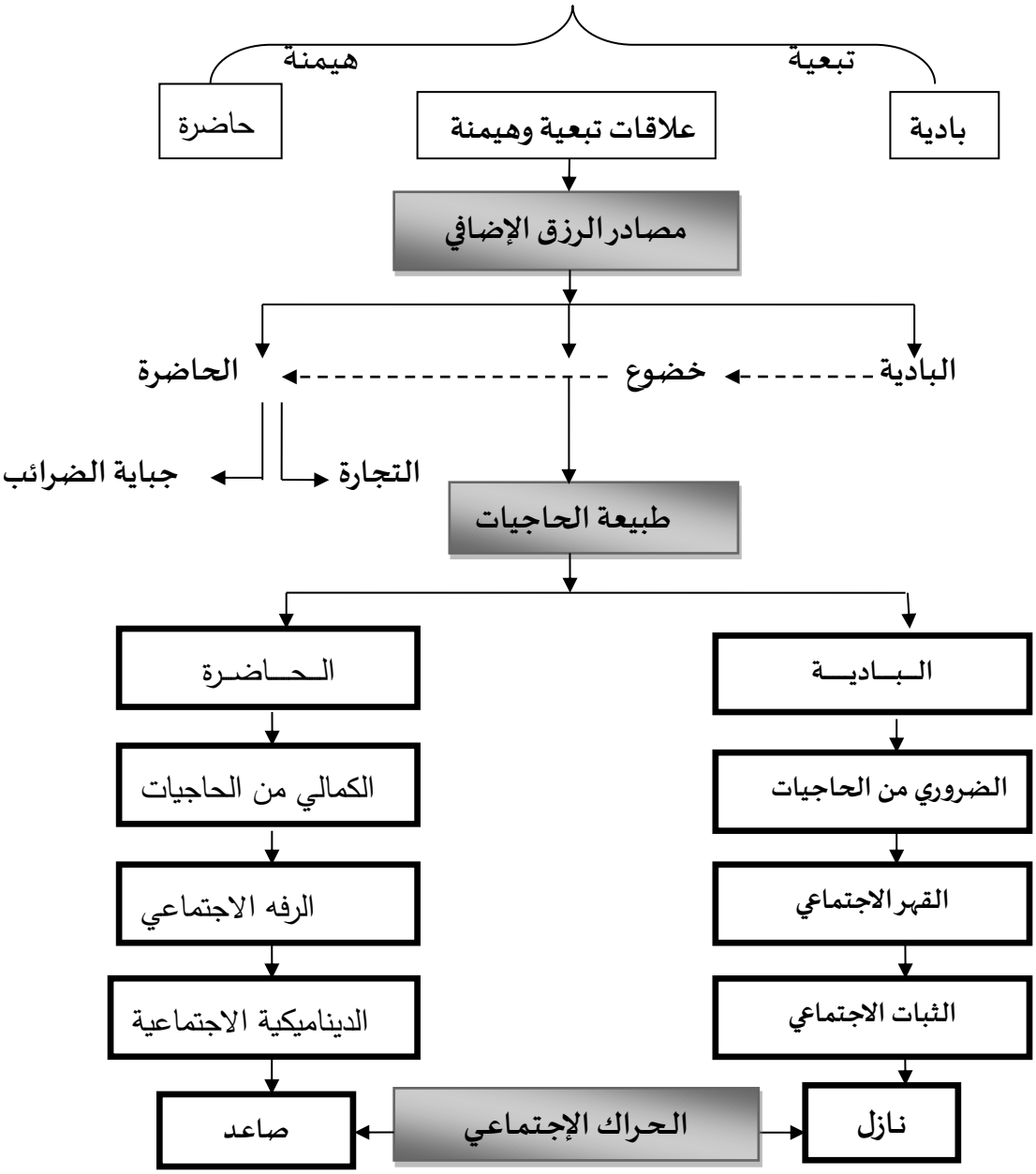

شكل رقم 17: الحراك الإجتماعي في المرحلة القروسطية

المصدر: إعداد الطالب

ثانيا: المرحلة العثمانية

أسس عبد العزيز رأس مال لمسألة الحراك الإجتماعي في المجتمع الجزائري القروسطي من خلال مدخل يتوافق مع طبيعة تلك المرحلة، حيث حصره في مفاهيم على شاكلة الركود، التقهقر، ...الخ، وعموما إلى عوامل إجتماعية وأخرى ثقافية، داخلية

وأخرى خارجية، فإن المرحلة العثمانية يستهل الحديث عنها من خلال التساؤل التالي: من مالك الأرض الفعلي؟ وفي هذا إشارة إلى المدخل الذي إختاره عبد العزيز رأس مال في بداية الأمر هو مدخل الملكية، فيا ترى كيف ساهمت الملكية في تفعيل عملية الحراك الإجتماعي للمجتمع الجزائري إذا تعلق الأمر بالمرحلة العثمانية.

2-1-2-1- ملكية الأرض والعائلة

تؤسس ملكية الأرض لشكل محدد من السيطرة والهيمنة، تظهر بجلاء في كيفية إستغلال تلك الملكية من حيث الإستئثار في ممارسة التملك لفئة دون الفئات الأخرى التي لم تستفد من حق الملكية، "تعود ملكية الأرض في البلاد الإسلامية لله، وفي المقام الثاني للطائفة الإسلامية، إنطلاقا من هذا الواقع يمارس زعيم الطائفة الإسلامية ملكية فوقية في البلاد الإسلامية."[1]

موازاة مع ما سبق لا يمكن إقصاء الحديث عن حيازة الملكية، كونها تضمن نوع الإستئثار في ممارستها، "يسري قانون الشيوع داخل الملكية العائلية، لذلك ترتبط أراضي الملك والعرش فيما بينها إرتباطا قويا ...فملكية الأرض عبارة عن حيازة جماعية أو عشائرية بالنسبة للقبائل وبطونها."[2] كما يتضح بناءً على ذلك دور العائلة في إكتساب وتداول الملكية، "فالملك عبارة عن مجموعة من الإقطاعات الزراعية المستغلة عائليا."[3]

ملكية الأرض إذن هي ملكية تضافرية من خلال تساند عدد من العائلات في حيازتها وتداولها وراثيا، وفق هذا المنظور يمكن إستحضار مفهوم الإنتقال الذي يعبر بشكل صريح على إنتقال ملكية الأرض وراثيا بين العائلات، فكل من مفهوم العائلة والملكية يؤسسان لفهم جزء من إشكالية الحراك الإجتماعي في المرحلة العثمانية من تاريخ الجزائر، إنطلاقا من إنتقال حيازة الأرض وملكيتها عائليا بفعل العامل الوراثي.

---

[1]- عبد اللطيف، بن أشنهو. تكون التخلف في الجزائر: محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي 1830-1962. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1997، ص 26- 27.

[2] - عبد العزيز، رأس مال. المرجع السابق. ص 123.

[3]- عبد العزيز، رأس مال. المرجع السابق. ص 124.

إضافة إلى دور الملكية والعائلة خلال المرحلة العثمانية، يحاول عبد العزيز رأس مال الحديث عن الحراك الإجتماعي في المرحلة ذاتها من زاوية التركيب الإجتماعي، فكيف يعمل التركيب الإجتماعي على تفعيل عملية الحراك. ضمن هذه المرحلة كانت جباية الضرائب "قائمة من المدينة تجاه الريف، ومن زاوية أخرى كان التقسيم المديني في الفترة العثمانية يتراوح بين طبقة سائدة من الأتراك الذين يمتلكون أراضي هامة، إلى طبقة الأهالي التي لا تملك إلا قطعا صغيرة."[1]

في هذا السياق نستحضر مسألة عدم المساواة في شقها الإقتصادي، يستطرد عبد العزيز رأسمال مضيفا "عدم المساواة الإقتصادية لم يتوقف عند هذا الحد بل أدى إلى توريث علاقات إستغلال جديدة بين الحاكمين والمحكومين، لذلك قامت كثير من الأرستقراطيات إلى الإستفادة من علاقات الهيمنة وبقيت الفئات الإجتماعية في الريف معزولة وإزدادت الهجرة الريفية..."[2]

2-1-2-2- التركيب الإجتماعي

التركيب الإجتماعي للمدينة في المرحلة العثمانية لم يكن عادلا، حيث ظهرت عدم المساواة في الحظوظ من خلال وجود فئة تملك و أخرى لا تملك إلا بشكل قليل، هذا هو التفاوت الأول بين الفئات الاجتماعية في المرحلة ذاتها، ونظيف فضلا على ما سبق ترسيخ التفاوت الإجتماعي بين الفئات من خلال ظهور فئة جديدة من رحم علاقات الإستغلال الجديدة القائمة بين الحاكمين والمحكومين، تتمثل في ظهور أرستقراطيات من جراء علاقات الهيمنة، وبالتالي تساهم الهيمنة في تفعيل عملية الحراك كما أسس لذاك M.WEBER.

2-1-2- 3- التركيب الحرفي

عطفا على التركيب الإجتماعي أثث عبد العزيز رأس مال للقراءة التي طرحها حول مسألة الحراك الإجتماعي من زاوية التركيب الحرفي في العهد العثماني، فلم تعرف هذه

---

[1]- ناصر الدين، سعيدوني والشيخ المهدي بوعبدلي. الجزائر في التاريخ: العهد العثماني. ج 04. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984، ص 97.

[2]- المرجع السابق. ص 124.

الفئات تفاوتا بينها على مستوى الحظوظ الإجتماعية، "كان التركيب الحرفي هامشيا وتابعا للبايلك، ونشأت عدة طوائف لا تتمايز عن بعضها في الحظوظ الإجتماعية"[1]. في ذلك إشارة للوضع الإجتماعي الذي تشترك فيه الفئات التي تمارس الحرف في المرحلة العثمانية.

2-1-2-4- المشهد الثقافي (اللغة)

لإثراء مسألة الحراك الإجتماعي في المرحلة العثمانية نستحضر المشهد الثقافي مبرزين إشكالية اللغة، فاللغة السائدة دلالة واضحة للفئة المهيمنة، "إن اللغة السائدة في كل مرحلة تاريخية هي لغة الطبقة السائدة."[2] فالمرحلة العثمانية تشهد توافدا للعديد من الأجناس البشرية، وبالتالي فالتعدد اللساني يعد أمرا طبيعيا وخاصة إذا تعلق الأمر المدينة المركزية.

هذا التعدد في الألسن كان خاضعا لمعايير محددة تحيل إلى شيوعه أو تقليص مساحة اشتغاله، وفي هذا السياق فان الهيمنة اللغوية تنطوي على رؤية طبقية، فحيث تكون طبقة معينة هي السائدة، يؤسس ذلك لهيمنتها اللغوية، وهو الأمر ذاته الذي شهدته المرحلة العثمانية حيث كان ينتشر إستعمال وتداول اللغة التركية في ظل تراجع إستعمال اللغة العربية وندرة اللغة الأمازيغية... هذا عن اللغة العربية.

2-1-2-5- التعليم

أما التعليم فكان هو الأخر خاضعا لمعايير تعمل على توزيعه عبر فئات محددة، "كان للعشائر جهاز مدرسي مستقل وخارج عن الرقابة التركية تديره الزاوية، موجه أساسا لأبناء الطبقة المسحوقة بين الريفيين، في حين أن أبناء المحظوظين يلتحقون بالمدارس العليا... ."[3] إذن وفق هذه الكيفية يمكن تشكيل رؤية سوسيو-تاريخية حول الحراك الإجتماعي في الجزائر العثمانية، من منطلق مؤشرات محددة على شاكلة دور

---

[1]- عبد العزيز، رأس مال. المرجع السابق. ص 125.

[2]- عبد العزيز، رأس مال. المرجع السابق. ص 126.

[3]- المرجع نفسه. ص 127.

العائلة والملكية، إضافة إلى تقسيمات المجتمع المدني في المرحلة ذاتها، فضلا عن التركيب الاجتماعي، الحرفي وكذا المشهد الثقافي.

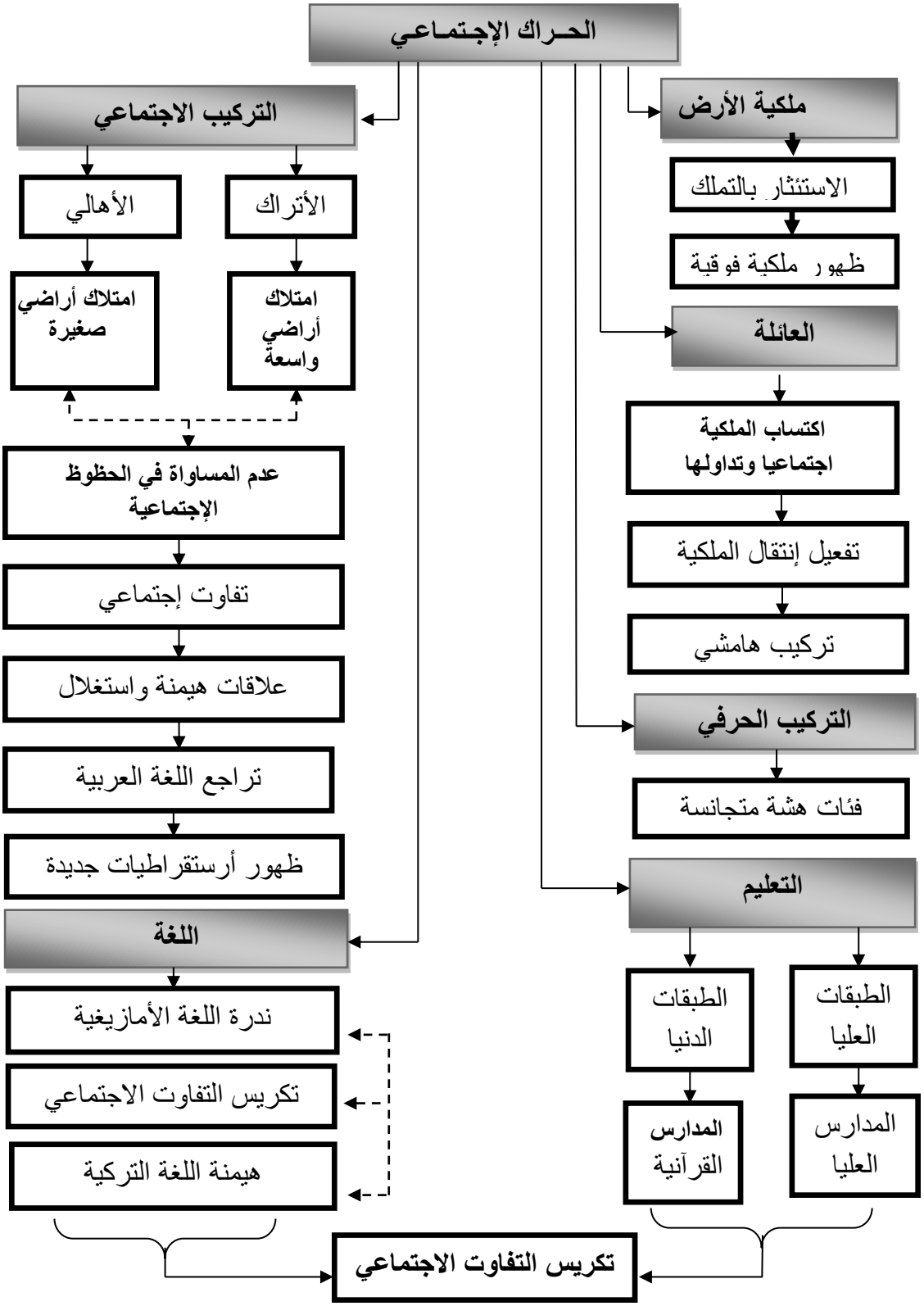

شكل رقم 18: التفاوت الإجتماعي في المرحلة العثمانية

المصدر: إعداد الطالب

المطلب الثاني: المرحلة الحديثة من تاريخ الجزائر

أولا: المرحلة الإستعمارية

على ضوء المرحلة الإستعمارية تنكشف ملامح الآليات التي أفضت إلى إنتاج حراك إجتماعي مرفوقا بمسارات معينة، والتي يمكن فهمها على ضوء الرؤية التي صاغها عبد العزيز رأس مال حيث حدد ثلاث فئات إجتماعية، تميزت الأولى بالثبات والثانية شهدت إنتقالا تنازليا وأما الثالثة فتحركت تصاعديا، هذا على مستوى الشكل العام، بينما المضمون الذي ينهض عليه الحراك الإجتماعي في المجتمع الجزائري، فإنه ينطوي على عوامل هي التي كانت تحرك في الأصل كل عملية للحراك الإجتماعي، لنستحضر دور الملكية وكذا الجهاز التعليمي كمعلمين بارزين في تفعيل عملية الحراك الإجتماعي للمجتمع الجزائري، إنطلاقا من فحوى بعض الأدبيات السوسيولوجية المتعلقة بهذه المسألة.

يحيل الحديث عن البنية الإجتماعية للمجتمع الجزائري في ظل الإستعمار الفرنسي، إلى إستحضار أبرز المداخل التي تبنتها فرنسا لترسيخ سيطرتها، وعليه نتوجه مباشرة صوب نظام الملكية في المجتمع الجزائري، لنحاول في هذا الإطار التطرق إلى إنعكاسات تحولات نظام الملكية على البنية الإجتماعية للمجتمع الجزائري، وتأثير ذلك على طبيعة الدخل وحراك الفئات الإجتماعية.

2-2-1-1- دور ملكية الأرض

مر نظام الملكية في المجتمع الجزائري خلال الفترة الاستعمارية بمرحلة تميزت بكثرة المراسيم المفضية شكلا ومضمونا إلى تفكيك الملكية الجزائرية، وقد انطوت تلك المراسيم على شكل تتابعي في طرحها، حيث كان يهيئ كل مرسوم لمرحلة معينة من المراحل التي تم من خلالها تفكيك نظام الملكية الجزائري.

وبالتالي فإن "نزع الملكية العقارية (الجماعية) سيتم بمساعدة قرارات وقوانين، القوانين العقارية الاستعمارية. ومنها قرار 22 جويلية 1834 الذي عمل على تثبيت الوضع القانوني للجزائر بالنظر إلى فرنسا."[1] وقد توالى صدور المراسيم وفق شكل توليفي لتدمير الملكية الجماعية بكيفية قانونية والتأسيس بعدها للملكية الفردية.

في هذا الإطار نتحدث عن مرسومي 1844م، الذي كان هدفه العام مصادرة كل الأراضي التي لا يثبت أحد ملكيتها، إضافة إلى ملكية الحبوس. "منها أول أكتوبر 1844م قام بتغطية كل عجز لشراء الأرض، كل نقص في الصفقة بين الأوروبي والساكن الأصلي. برر الصفقات الماضية بسلطة رجعية لصالح الأوروبيين"[2] بعد ذلك عمل هذا المرسوم على تصنيف بعض الأراضي وفق مصلحة المستعمر، وفي غضون ذلك "أعلن مرسوم 1844م أن جميع الأراضي غير المستثمرة في مناطق محددة ستصنف على أنها خالية إذا لم يثبت أحد حق ملكيتها، وفيما يتعلق بملكية الحبوس... لقد حان الوقت لإعلانها قابلة للبيع من جديد بسعر الفائدة النقدي القانوني ... وبعبارة أخرى فقد ألغيت ملكية الحبوس."[3]

إذن فضَّل المستعمر الفرنسي أن يستهل عملية تدمير نظام الملكية العقارية الجزائرية إنطلاقا من الأملاك الشاغرة التي لا يثبت أحد ملكيتها، فضلا على إنهاء ملكية الوقف الديني، وأما المرحلة الثانية فكانت من زاوية إثبات عقود الملكية فيما يتعلق بالأراضي غير المفلوحة، وهو ما نلتمسه بوضوح من خلال ما نص عليه مرسوم 1846م، "أما مرسوم 1846م فانه حدد الشروط التي نص عليها مرسوم العام 1844م فحسب، وهكذا أصبح من الضروري أن تملأ حجب ملكية الأراضي التي بدت غير مفلوحة في غضون 03 أشهر، وإلا تصبح حقوق الملكية لاغية، أما الحجب المؤرخة بعد 05 تموز

[1]-LAHOUARI, ADDI. De l'Algérie pré-coloniale à l'Algérie coloniale : économie et société. Alger : Entreprise Nationale du Livre, 1985, p. 52.

[2]- Idem.

[3] - مغنية، لزرق. نشوء الطبقات. ترجمة: سمير كرم. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1980، ص ص 53- 54

يوليو 1830م... فقد تقرر رفضها."[1] ومن خلال قراءة خلافية لمضمون هذا الأخير فإن "قرار 21 جويلية 1846 طلب من السكان الأصليين سندات الملكية، وقام بتحديدات وفق هذه السندات، الأراضي بدون سندات والزيادات غير المبررة تم ضمها إلى الأملاك العامة التي إستعمرتها بسهولة، الأملاك العامة استولت كذلك على الأراضي البور"[2] إنطلاقا من مرسوم 1846م كل الأراضي الخالية من أي نشاط فلاحي وجب إرفاقها بسندات الملكية وإلا سوف تتم مصادرتها، وأما التساؤل الذي يبرز في هذا السياق فهو: ما مصير الأفراد أو الجماعات الاجتماعية التي صودرت ملكياتها؟

إن الهدف العام الذي كانت تستبطنه الإدارة الإستعمارية، ليس مجرد السيطرة على ملكيات الجزائريين فحسب، بل أكثر من ذلك محاولة إلحاق أقصى درجات الفقر بالجزائريين، حيث "أعيد توطين الجماعات التي صودرت أراضيها بهذه الطريقة في مناطق أكثر فقرا."[3] بهذا الشكل يكون مرسوم 1846م قد تربع على أهداف يمكن تلخيصها بصورة مقتضبة في عنصرين إثنين، أما الظاهر فنزع الملكية، والآخر المضمر إلحاق الفقر بالجماعات الإجتماعية الجزائرية.

يتواصل صدور المراسيم والقرارات المفضية إلى تدمير نظام الملكية الجماعية في المجتمع الجزائري شيئا فشيئا، ولأجل ذلك تم إلحاق القرارات السابقة بقانون 16 جوان 1858، هذا الأخير "تم إخراجه وفق نظرية مغلوطة سترضي رغبة المستعمر، هذا القانون يقصي في الوهلة الأولى تطبيق قرارين سابقين أخطآ في الاعتراف بحقوق الملكية والإنتفاع وتقسيمات القبائل، ووفق النظرية القائلة أرض العرش، تمنح للقوة العمومية، الدولة، حق ملكية الرقبة على الأراضي الجماعية. وفق هذا القانون القبائل ليس لها حق ملكية الأراضي التي تشغلها، هي فقط تملك حق الإنتفاع."[4]

---

[1]- مغنية، لزرق. المرجع السابق. ص 53

[2]- LAHOUARI, ADDI. Op.Cit. P. 53.

[3] - المرجع السابق. ص 54

[4]- LAHOUARI, ADDI. Op.Cit.

فضلا على ذلك فان من المراسيم الحاسمة التي من خلالها تم تفكيك الملكية العقارية الجزائرية في المرحلة الفرنسية، مرسوم Senatus Consulte 1863م المعروف بالقانون المشيخي المتبوع بقانون 1873م المعدل في العام 1887م، حيث تم من خلاله في الوهلة الأولى التمييز بين ملكية العرش والملك، إضافة إلى تنقيح مرسومي 1844 و1846، فضلا عن ترتيبات أخرى مهدت عموما لتدمير نظام الملكية الجماعية، ويمكن حصر أهدافه عموما في ثلاث عناصر "تحديد أراضي القبائل أولا، وتوزيع الأراضي المحددة إلى ملكيات، وأخيرا توزيع الأراضي المحددة إلى ملكيات فردية."[1]

ومن الأهداف التي تشير بعض القراءات السوسيو-تاريخية أن مرسوم 1863م قد تبناها، فهي محاولة إنشاء الملكية الفردية، "الهدف الرئيسي لـ Senatus Consulte هو تأسيس الملكية الفردية."[2] لأجل تحقيق هذا الهدف وفي مراحل لاحقة "اقترح توزيع ملكية العرش المدرجة في قوائم الجرد بين أعضاء القبائل، وكانت الرغبة في خلق ملكية فردية من النوع الأوروبي ملحوظة لا تخطئها عين."[3]

وعليه فإستكمالا للمحتوى الفعلي الذي تبناه هذا المرسوم الهادف إلى تثبيت حق الملكية للسكان المحليين، فقد تم تقسيم ملكية العرش، "فقسمت ملكية الأرض إلى ثلاث فئات: (1) أرض للفلاحة الجماعية، (2) مراع جماعية أعلنت ملكية للقبائل التي تستطيع إستغلالها بصفة دائمة وعلى النحو التقليدي، (3) أرض الملك."[4] إذن من هذا المنطلق بالذات تم التأثيث لتدمير نظام الملكية في المجتمع الجزائري، من خلال تفكيك الملكية الجماعية وخلق الملكية الفردية، "وأعلنت الأرض الجماعية أرضا لا تقبل النقل إلى أن تثبت الملكية الفردية."[5]

بحضور مفهوم التفكيك يتم التماس النية المسبقة لخلق الملكية الفردية لدى المستعمر الفرنسي، لتتضح أكثر معالم الملكية الفردية مع صدور قانون 1873م، الذي

---

[1]- عمار، علوي. الملكية والنظام العقاري في الجزائر. بوزريعة. دار هومة، 2004، ص 32.

[2] -Op.Cit. P. 55.

[3]- مغنية، لزرق. المرجع السابق. ص 55.

[4] - مغنية، لزرق. المرجع السابق.

[5] - المرجع نفسه. ص 54.

يمكن اعتباره تقويما لمرسوم 1863م، "وقد أخذ على عاتقه تحديد الملكية الفردية لرجال القبائل وتعزيز إستخدام القانون الفرنسي في جميع مبادلات الأراضي."[1]

بناء على ذلك يعد قانون 1873م التكميلي معلما تاريخيا بارزا بالنظر إلى تحولات نظام الملكية في المجتمع الجزائري، فهو "يعرف بقانون وارني warnier ، أخضع كل الأراضي تحت سلطة القانون الفرنسي، سيناتيس كونسيلت 1863م لم يتضمن إلا ثلاثة عمليات، وارني warnier تضمن فقط الثالثة: تأسيس الملكية الفردية."[2] إلا أن هذا القانون في حد ذاته أدى وظيفتين، وظيفته الظاهرة تمت الإشارة لها مسبقا (ترسيخ الملكية الفردية)، وأما الوظيفة الكامنة فقد "أدى في إلى كشف بنية نظام التملك في المجتمع الجزائري نفسها، فقد تبين أن كل رجل قبيلة يحوز قسما من الأراضي التي يعيش عليها."[3]

لم يتوقف صدور المراسيم والقرارات التي تؤثث لتأسيس الملكية الفردية في جزائر المرحلة الإستعمارية الفرنسية فيما ذكر سابقا فحسب، وعليه فقد تم إصدار قانون 22 أفريل 1887م، الذي "رتب لتطبيق Senatus Consulte 1863م في القبائل التي لم تُلمس قبل 1870م، وبذلك فقد إسترجع العمليتين الأوليين، تحديد أراضي القبائل وتقسيم القبائل إلى دواوير."[4]

مرورا بأغلب القرارات والمراسيم التي أسست لها الإدارة الفرنسية تم التأثيث للملكية الفردية تمهيدا لنزعها مستقبلا، حيث إستكملت هذه الرغبة بقانون 16 فيفري 1897، حيث قام بحل مشكل "الوتيرة البطيئة التي تميز بها قانون 1887. يقترح قانون 1897 تطبيق العمليات التي جاء بها قانون 1887خصيصا على الذين يرغبون في بيع حقوق أرض العرش أو الملك ، وكذلك السكان الأصليين المالكين لأرض الملك والذين

---

[1] - المرجع نفسه. ص 56.

[2]- LAHOUARI, ADDI. Op.Cit. P. 56.

[3]- المرجع السابق.

[4] -LAHOUARI, ADDI. Op.Cit.

يملكون حق أرض العرش، وذلك ببيعها سواءا لأوروبي أو ساكن أصلي آخر، أو لترسيخ حق ملكيتهم على تجزئة ثابتة ومؤكدة بالسلطة الإدارية الفرنسية."[1]

وفي ختام نسق القوانين والقرارات التي أصدرتها الإدارة الفرنسية لتفكيك الملكية الجماعية والتأسيس لملكية فردية تمهد لاحقا لنزعها نهائيا من يد الأهالي الجزائريين، فقد تم إصدار قانون 04 أوت 1926 الذي استرجع إجراءات قانون 1873 مجتمعة، فيما يخص أرض العرش والذي إستمر إلى غاية 1897م. لقد إعتبر الطالب القانوني كمالك لأنه يملك حيازة الأرض."[2]

وفق هذه الكيفية تمكنت القوانين التي سنتها فرنسا لتدمير نظام الملكية الجماعية في القبلية من تكريس هدفها وإنشاء الملكية الفردية، مع تقديم أملاك الجزائريين من الأراضي للمستعمر الفرنسي، "وقد حققت القوانين الغرض منها في أنها سلمت أراضي الأهالي إلى السوق الفرنسية."[3]

مما لاشك فيه أن تدمير نظام الملكية العقارية الجماعية للمجتمع الجزائري خلال فترة الاستعمار الفرنسي خلف أثارا بنيوية، كما وقد كشف عن أشياء أخرى كان يخفيها نظام التملك الجزائري في تلك المرحلة، فقد "تزعزع البناء الإجتماعي بفعل انتزاع الملكيات العقارية، وتقسيم أراضي الرعي الجماعية والإقامة الحضرية في السهول العليا الداخلية."[4] إن تحولات نظام الملكية العقارية الجزائرية في المرحلة الفرنسية أفرزت فضلا عن ذلك تأثيرات مست قوى الإنتاج، ومنها تلك التي خلفها مرسوم 1846م، حيث عمل على مصادرة الأراضي غير المستثمرة والمخصصة للرعي، وعليه فان "الأهالي اضطروا إلى التخلي عن هذا الشكل التقليدي من أشكال نشاطهم."[5]

---

[1]- Idem.

[2] - LAHOUARI, ADDI. Op.Cit.

[3]- مغنية، لزرق. المرجع السابق. ص 57

[4] - عدي، الهواري. الاستعمار الفرنسي في الجزائر: سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي 1830- 1960. ترجمة: جوزيف عبد الله. بيروت: دار الحداثة،ط01، 1983، ص 117.

[5]- المرجع السابق. ص 58 .

فالرعي إذن كان بمثابة المهنة التقليدية التي أقصتها المراسيم الإستعمارية من البنية الإنتاجية للجماعات الإجتماعية، الأمر الذي إمتد تأثيره إلى المهن الأخرى المرتبطة بمهنة الرعي وتربية الماشية بشكل عام، ومنها تجارة الماشية، "مما أدى إلى الحد بقسوة من النشاط التجاري الكثيف."[1] فمهنة التجارة الرعوية تأثرت بالمراسيم الإستعمارية لنزع الملكية، وعليه قام ملاكي الماشية بالتخلي عن مهنتهم الأصلية، وفي مقابل ذلك قاموا "بالبحث عن عمل لدى ملاكي الأرض الجدد الأوروبيين."[2] بهذا الشكل يشهد أسلوب الإنتاج تحولا عنيفا، يمكن وصفه بـ "تحول صاحب العمل إلى باحث عن العمل"، وتدريجيا أصبح الفلاح الذي كان في وقت من الأوقات يملك أرضه مجرد خماس أو حصاد مشارك عليها... ."[3]

نسجل في هذا السياق تعامل الأهالي مع معاملات إقتصادية جديدة على سبيل المثال الربا، التي تم بروزها انطلاقا من تطبيق القوانين الفرنسية على الملكية الجزائرية، وهذا جراء "تسجيل ملكية الفرد أو لإقامة دعاوى ضد الإدارة بسبب المصادرة أو الحجز أو كليهما."[4] ونظيف أن التأثيرات المرتبطة بالفوائد الربوية ساهمت بشكل مباشر في تفعيل تفكيك ثم انهيار بعض الطبقات، "إن جميع الطبقات الوسطى القبلية تنهار تحت وطأة الربا، فهم مدينون بمبالغ طائلة..."[5]

إن سقوط وإنهيار الطبقات الوسطى يفضي إلى ميلاد طبقات دنيا أخرى، ما يمكن أن نصطلح عليه بتشكل بنيوي جديد، ليس هذا فحسب بل نستطرد في هذا الإطار الحديث عن تأثيرات أخرى ظهرت كنتيجة لتدمير نظام الملكية الجماعية، لنستحضر المؤسسات التي كانت تنشط داخل البنية القبلية للمجتمع الجزائري، والتي كانت تجسد وظيفة المعين الإقتصادي للأفراد، لنشير بذلك إلى أن "سياسة الحصر والأهمية التي

---

[1] - المرجع نفسه.
[2]- مغنية، لزرق. المرجع السابق.
[3]- المرجع نفسه.
[4]- المرجع نفسه. ص 59.
[5]- المرجع نفسه.

أعطيت للنقد كوسيط لكل تبادل أدت إلى إنهيار وبالتالي إختفاء تلك المؤسسات القبلية التي كانت تساعد الأفراد حين يكون المحصول سيئا."[1]

وعليه فإن المراسيم الفرنسية وتبعاتها التي منها تعميم إستخدام النقد أفضت إلى إقصاء بعض العمليات الاجتماعية التي ساهمت بشدة في تمتين البنية القبلية للمجتمع الجزائري، وبالتالي كان إنهيار الفلاح البسيط وقبله العائلات الكبيرة، وفضلا على هذا "تملك الإدارة الفرنسية لضياع الحبوس أدى في النتيجة إلى إلغاء الزوايا بصفتها مؤسسات خيرية اعتادت أن تقرض الفلاح الفقير الحبوب..."[2] لتنقطع بذلك مصادر الإعانات الإقتصادية عن الفلاح البسيط، ما فرض حتمية البحث عن مصدر آخر للدخل، ونمط جديد من العيش كذلك.

نسترسل في إبراز أهم التأثيرات التي مست بنية المجتمع الجزائري انطلاقا من المراسيم الفرنسية المعلن عنها في سنوات متعاقبة، ليستقر الحديث في هذا السياق عن التنظيم الاجتماعي للمجتمع الجزائري اثر تدمير نظام الملكية الجماعية، فنشير أن "التغير الجذري في بنية الملكية الجزائرية أثر بطبيعة الحال في التنظيم الإجتماعي للقبائل، لقد إكتملت عملية التشتيت بواسطة الإجراءات الإدارية التي هدفت إلى إنحلال قبائل يربط بينها الموقع محل قبائل تربط فيما بينها علاقة الدم، والحقيقة أن أقساما من قبائل مختلفة جمعت معا لتشكيل دوار واحد، أو أقساما من القبائل ذاتها قسمت إلى عدد صغير من الدواوير."[3]

بحسب هذه الرؤية يكون قد حصل التناقض بين نسيج إجتماعي قبلي وآخر يعد في الأصل تنظيم إجتماعي أوروبي قائم على التنظيم الإداري، وعليه فإن تفكيك كل تنظيم إجتماعي قائم على وحدة القبائل يعد بداية لكل نزعة فردانية، مما يؤثث لتشكيل أسلوب إنتاج فردي مع دحر الأساليب الجماعية التي تشترك في إنتاج الخيرات، ليشهد المجتمع

---

[1]- المرجع نفسه.

[2]- مغنية، لزرق. المرجع السابق. ص 59.

[3] - المرجع نفسه.

الجزائري في هذه المرحلة مفاهيم جديدة، على شاكلة الخمَاس* والأجير، والتي تعبر بشكل صريح عن أنماط إنتاجية فردية.

كما لا يمكن إغفال التحولات البنيوية التي مست الإرستقراطية وبخاصة الدينية منها، التي كانت تمثل الوعاء الجماعي الذي يرفض أي نزعة فردانية، وينكب باستمرار نحو الروح الجماعية، وهنا نشير إلى أن الأرستقراطية الدينية وأرستقراطية المخزن، شهدت كل منهما تأثيرات متفاوتة، فالأولى كانت إلى جانب المقاومة الجزائرية، وبالتالي تم إضعافها وإنهاكها، وأما الثانية فحاربت ضد المقاومة الجزائرية، "وبوجه عام فان الحرب كبدت الأرستقراطية الدينية سلطتها الإقتصادية والإجتماعية."[1]

لقد أثث تفكيك الأرستقراطية الدينية وتدمير سلطتها الإقتصادية والإجتماعية بشكل ملفت للملكية الفردية، وهكذا قيل أنه "أثناء تعقب هذه الأشباح، فككنا المجتمع المحلي بصورة كاملة إلى حد أننا إذا ما إحتجنا إلى أن نفعل فعليا فيه نجد أننا لا نملك سلطة عليه... إننا نواجه أفرادا منعزلين."[2]

إن تفكيك الأرستقراطية الدينية ثم القضاء على العائلات الكبيرة هو بمثابة إعادة إنتاج لبنية فردية أوروبية على المستوى المحلي للمجتمع الجزائري، هذا ونظيف إلى مخلفات التحولات البنيوية للمرحلة الفرنسية، ظهور وظائف فردوية كنتيجة حتمية لتدمير الروح الجماعية، منها الخماسون، العمل المأجور والمزارعون، حيث "كانت بين العمال الريفيين فئتان إجتماعيتان جديدتان هما المزارعون والعمال المأجورون."[3]

---

* الخمَاس؛

الخماس أو الخماسون هم فئة إجتماعية تحدَّد مكانتها من موقع فقدانها لملكية الأرض ومن باب تعاقدها مع الملاكين على أخذ الخمس من قيمة الغلة مقابل العمل. (مأخوذ من: محمد، الطيبي. الجزئر عشية الغزو الإحتلالي. الجزائر: ابن النديم، ط 01، 2009، ص 110.)

[1]- مغنية، لزرق. المرجع السابق. ص 60.

[2]- المرجع نفسه. ص 61.

[3]- المرجع نفسه. ص 36

تأسيسا على ما تقدم نأتي إلى موضعة الفئات الإجتماعية داخل عملية الحراك الإجتماعي بالنظر إلى التأثيرات التي خلفها تفكيك نظام الملكية الجماعية في المجتمع الجزائري، وفي هذا الإطار نتبنى القراءة السوسيو-تاريخية لعبد العزيز رأس مال نظرا لكونها تصل إلى تقديم رؤية شاملة حول حراك الفئات الإجتماعية خلال الفترة الإستعمارية، لتظهر بحسب هذه القراءة ثلاثة فئات إجتماعية فاعلة، تشهد الأولى نوعا من الثبات والإستقرار الإجتماعي، أما الثانية فتَركُن للحراك التنازلي، وتندرج الثالثة ضمن حراك تصاعدي.

أما الفئة التي كانت خاضعة للثبات الإجتماعي فهي فئة الخماسة، ويمكن إرجاع ذلك إلى طبيعة المرحلة الإستعمارية من جهة، إضافة إلى الوضع الإجتماعي القاسي الذي تعيشه هذه الفئة في حد ذاتها، ما كان يلزمها بالخضوع إلى بنى إستعمارية قهرية، أي العامل الخارجي كدافع وجيه للثبات الإجتماعي، إلى جانب هذا لا يمكن إغفال التركيبة الإجتماعية الداخلية للمجتمع الجزائري في تلك المرحلة دائما، التي كان ينشط فيها نوع من الإقطاعية متمثلة في الإقطاعية المحلية، وبالتالي يتمأسس الثبات الإجتماعي لدى فئة الخماسة على معطيين إثنين "...نتيجة للظروف القهرية الروتينية التي مارسها الإستعمار عليها، وتسلط الإقطاعية المحلية في الريف الجزائري."[1]

كما تعد فئة الأهالي الفئة الثانية التي تشهد حراكا تنازليا، نظرا للتغيرات التي عرفتها منظومة التشريعات القانونية في المرحلة الفرنسية، حيث كانت تسعى لتقويض ليس فئة الأهالي فحسب بل ومن وراء ذلك المجتمع الجزائري برمته، من خلال نزع الملكية الجماعية والتأسيس الإستعماري للملكية الفردية كسياسة إستعمارية، ما تبرره سلسلة القوانين والتشريعات الإستعمارية، "أدت التشريعات القانونية دورا حاسما في الحراك التنازلي، الإقتصادي خاصة، بالنسبة للأهالي الجزائريين، فقد صرح بيجو بأن ملكية الفلاحين تنزع بالمحراث أو السيف ولكنه أغفل قوة القانون الذي يبرر هذا الانتزاع..."[2]

---

[1]- عبد العزيز، رأس مال. المرجع السابق . ص 127.

[2]- فوزي لوحيدي وعبد اللطيف قنوعة. "الحراك الاجتماعي في المجتمع الجزائري". مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية.

على إثر هذا القانون ظهرت ضمن الأهالي فئات تملك الأراضي ونقصد بذلك الملكية الفردية، إلى جانب أخرى لا تملك أو تشترك في ملكيات جماعية كبرى، أما الهدف العام من تأسيس الملكية الفردية فهو تمكين الأهالي من التصرف في ملكياتهم بشكل فردي.إلى غاية هذه المرحلة عرف إنتزاع الملكية كيفيات أخرى خارج النطاق القانوني، وعند هذا المستوى من التحليل تتضح الإرهاصات الأولى لعملية الحراك التنازلي، فالفئة التي كانت تملك الأراضي في إطار الملكية الجماعية إنفردت بملكية فردية بعد أن تم تدمير الشكل الجماعي للتملك، فما عجز عنه القانون أخذ قهرا، وبالتالي تم التأسيس لفئات شهدت إنتقالا من كونها تملك إلى كونها فقدت الملكية.

أما الفئة الإجتماعية التي شهدت حراكا إجتماعيا تصاعديا، فهي تتشكل من الفئات التي إستأثرت بنوع من الحظوظ الإجتماعية مع إختلاف المواقع والوضعيات التي كانت تحتلها، ويمكن الإشارة إليها من فئة الجنرالات الفرنسيين، القياد إضافة إلى البرجوازية العقارية. "فإذا أخذنا بعين الاعتبار تلك الحراكات الثانوية التي جعلت الخماس السابق عاملا في القطاع الصناعي بالمدينة، فاننا نصل إلى أن الطبقة العاملة قد تم إعدادها في مرحلة ظهور العامل الموسمي ...أما إذا انصب الإهتمام على الحراكات التصاعدية فان الفئة العسكرية الفرنسية هي التي حضيت بامتيازات هائلة ...وبعد هذه الفئة تظهر فئة هامة حصلت على إمتيازات إقتصادية وسياسية معتبرة تتمثل هذه الفئة في فئة القياد والباشاوات بفعل علاقاتهم مع السلطة الفرنسية ومع العسكريين، لذلك كان الجاه والاعتبار الاجتماعي بمثابة المكانة الرسمية أمام السلطات الفرنسية."[1]

إذن فكل فئة من الفئات المذكورة إستأثرت بنوع من الحظوظ التي دفعت بها إلى الإنتقال من وضع إلى آخر بشكل تصاعدي، ودون أن ننكر في هذا الإطار دور الجاه في تفعيل عملية الحراك لدى بعض الفئات كما أسس لذلك ابن خلدون. وموازاة مع هذا السياق "كتب موظف إستعماري عام 1864: ثمة بعض الضمانات للعمل في أساس هذه

جامعة الوادي. العدد الأول. سبتمبر 2013، ص 45.

[1]- عبد العزيز، رأس مال. المرجع السابق. ص 130.

الفوضى، ثمة شعور ما بالمساواة. ولكن الأمر سيتغير جذريا مع تفريد الأرض، وما إن يتم إكتساب الأرض نهائيا حتى يبدأ التفاوت: المالكون من جهة، والبروليتاريون من جهة أخرى، تماما كما هي الحال في مجتمعاتنا المتحضرة."[1]

ترتبت عن تفكيك الملكية العقارية الجماعية للمجتمع الجزائري في المرحلة المقصودة تغيرات بنيوية ذات نزعة كمية ترتبط أساسا بدخل الفرد، وذلك من قبيل أن الإنتاج الذي كان يتم بشكل جماعي في إطار القبيلة المتماسكة والمتمتعة بالملكية الجماعية للأرض، أصبح فيما بعد يتم في سياق فردي، وبناءً على ذلك فإن دخل الفرد سيختلف آليا من الشكل الأول إلى الثاني، ليترافق هذا التغير الكمي في الأخير بتغير آخر كيفي يرتبط بالوضع الإجتماعي، وعلى العموم فإن تدمير الملكية الجماعية للمجتمع الجزائري في المرحلة ذاتها "تم بفعل عوامل خارجية، دون أن تؤدي هذه العوامل إلى خلق حالة إجتماعية أرقى نوعيا."[2]

[1]- عدي، الهواري. المرجع السابق. ص 69.

[2]- المرجع نفسه. ص 130.

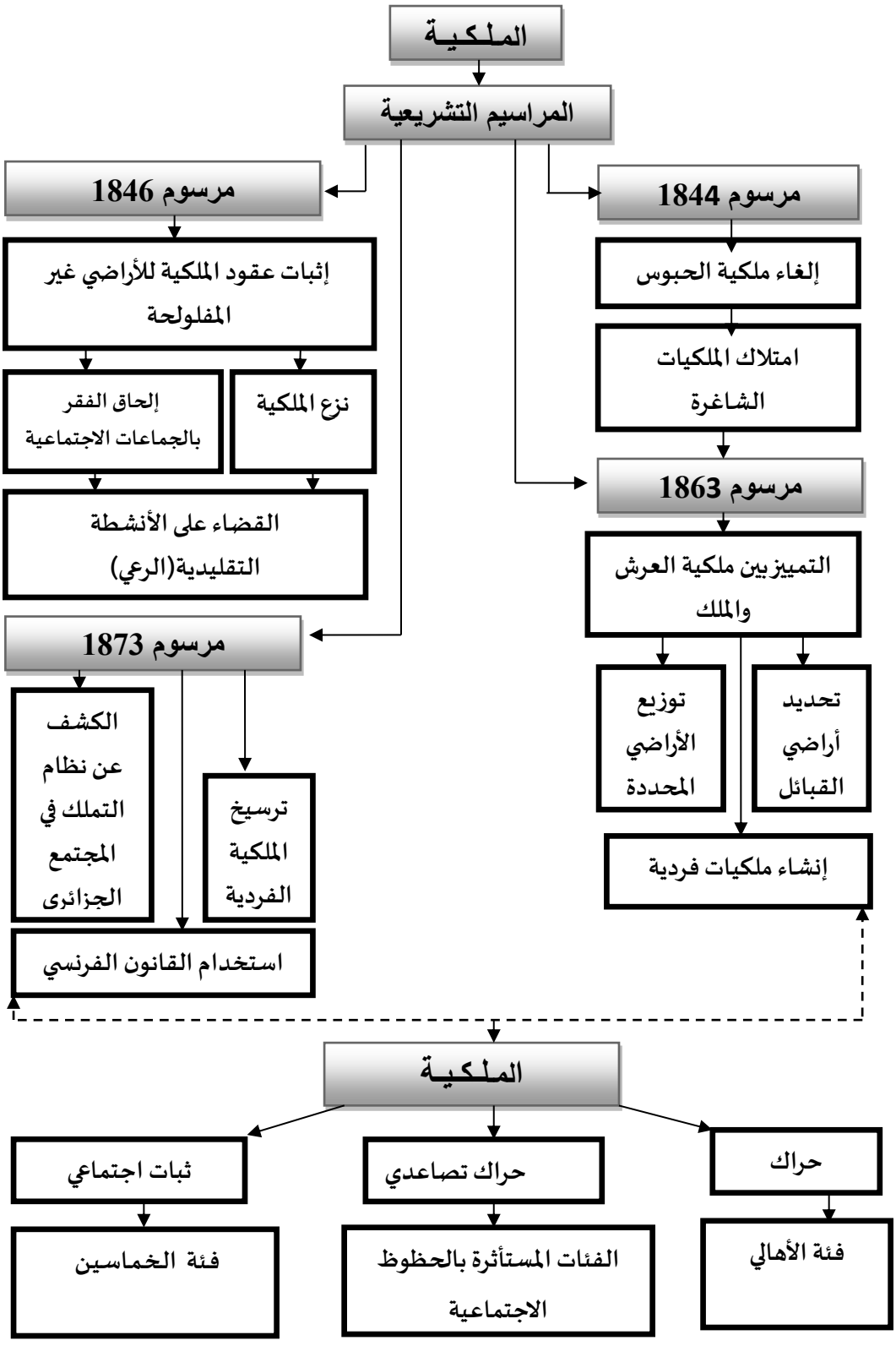

شكل رقم 19: دور ملكية الأرض في إحداث التفاوت الإجتماعي.

المصدر: إعداد الطالب

2-2-1-2- دور الجهاز التعليمي

وعن دور الجهاز التعليمي في إثراء الحراك الإجتماعي إذا تعلق الأمر بالمرحلة الاستعمارية من تاريخ الجزائر، فالتعليم يعد مسألة ذات أبعاد مترامية، وهذا من قبيل

الأهمية التي يحضى بها في تأطير المرحلة الإستعمارية للجزائر، "كان المدرس الفرنسي من أكبر دعاة الإستعمار، وكذلك فانه كان يعتمد على الجانب التعليمي أكثر من أي قطاع آخر في ترسيخ نفوذه وسيطرته على الأهالي."[1]

وعليه جعل المستعمر الفرنسي التعليم كبنية قهرية يحاول من خلالها الوصول لعدة أهداف، مما يحيل إلى إستفادة فئات دون أخرى من التعليم، وبالنظر إلى أهمية الجهاز التعليمي في إثراء البنية الإستعمارية بآليات القهر والسيطرة لجأت فرنسا إلى المماثلة بين المدرسة الجزائرية ونظيرتها الفرنسية، وعليه فقد "أصبح تاريخ المدرسة في الجزائر منذ 1883م تاريخ المطابقة المتزايدة بينها وبين المدرسة الفرنسية الأم."[2]

إن هذه المماثلة بين المدرستين الجزائرية والفرنسية والذي كان على مستوى البرامج، هدفه الفرنسة الشاملة للجهاز التعليمي لأغراض إستعمارية، "فالتكوين في المنظومة الإستعمارية كانت تستفيد منه شريحتان، الأولى تتمثل في أبناء الفرنسيين لإمدادهم بما يمكنهم من التكيف مع التلميذ الجزائري، وأما الشريحة الثانية فتشمل بعض أبناء الجزائريين ليلعبوا دور الوسيط كامل الولاء للمستعمر في محاولة لإخضاع الجزائريين."[3]

فالمستعمر الفرنسي عمد إلى غسل الهوية الأصلية للأهالي رغبة في القضاء على الشخصية العربية الإسلامية، إعتمادا على المدرسة، وعلية فقد قوبلت المدرسة الفرنسية بالرفض، "ويتفق عموما المؤرخون أن هذه المقاومة المدرسية مرت بثلاثة مراحل، المرحلة الأولى ما بين 1830م إلى 1880م، وهي مرحلة الرفض الكلي للمدرسة الفرنسية ومقاطعتها، وأما الثانية فمن 1880م إلى 1945م، نجحت فيها المدرسة الفرنسية في جلب عدد قليل من الجزائريين، وثالث مرحلة امتدت من 1945م إلى 1962م، حيث ولنتائج اقتصادية محضة تغير فيها نسبيا اتجاه الأهالي نحو المدرسة،

---

[1]- عبد العزيز، رأس مال. المرجع السابق. ص 131.

[2]- المرجع نفسه.

[3]- الحبيب، تيلوين. التكوين في التربية. وهران: دار الغرب للنشر والتوزيع، ط2، 2002، ص 176

وخاصة بسبب طموح بعض الجزائريين في الحصول على التوظيف الحكومي لأبنائهم ضمانا لمستقبلهم المهني."[1]

نصل من خلال ما سبق إلى أن المدرسة الفرنسية مارست نوعا من الإنتقاء في جهازها التعليمي وبالتالي تكريس مبدأ التفاوت بين أبناء الأهالي، وفي مقابل الإنتقاء إستفادت الفئات الأخرى تلقائيا من الإقصاء، وعليه ظهر التعليم الديني كتعليم مضاد يعمل على إحتواء تلك الفئات التي تم إقصائها من المدرسة الفرنسية، "لمواجهة المدارس الفرنسية التي تمارس إنتقاءً واسعا أي لم تقبل في صفوفها إلا أبناء المجموعات المسيطرة من البرجوازية والذين وصلوا إلى المرحلة الثانوية والعالية، ظهرت المدارس الإصلاحية التي تكاثرت منذ 1930م والتي تركزت في التعليم الديني... قد تزعمتها جمعية العلماء المسلمين... ."[2] بهذه الكيفية جسد الجهاز التعليمي في المرحلة الإستعمارية دورا في تفعيل الحراك الإجتماعي، من خلال إنتاج التفاوت الإجتماعي باستمرار، الأمر الذي نلتمسه من خلال إخضاع أبناء البرجوازية والموالين من الجزائريين إلى الجهاز التعليمي الفرنسي في مقابل إقصاء أبناء الأهالي، وبهذا الشكل تشهد الفئات الإجتماعية إنتقالا في وضعها الإجتماعي موازاة مع ما تقدمه من خدمات للمستعمر، فتحصل على حظوظ وافرة للحراك التصاعدي، أما باقي الفئات من الأهالي فإنها تبقى على حالها أو أنها تشهد تقهقرا وحراكا تنازليا.

[1]- الحبيب، تيلوين، المرجع السابق.

[2]- عبد العزيز، رأس مال. المرجع السابق. ص 132.

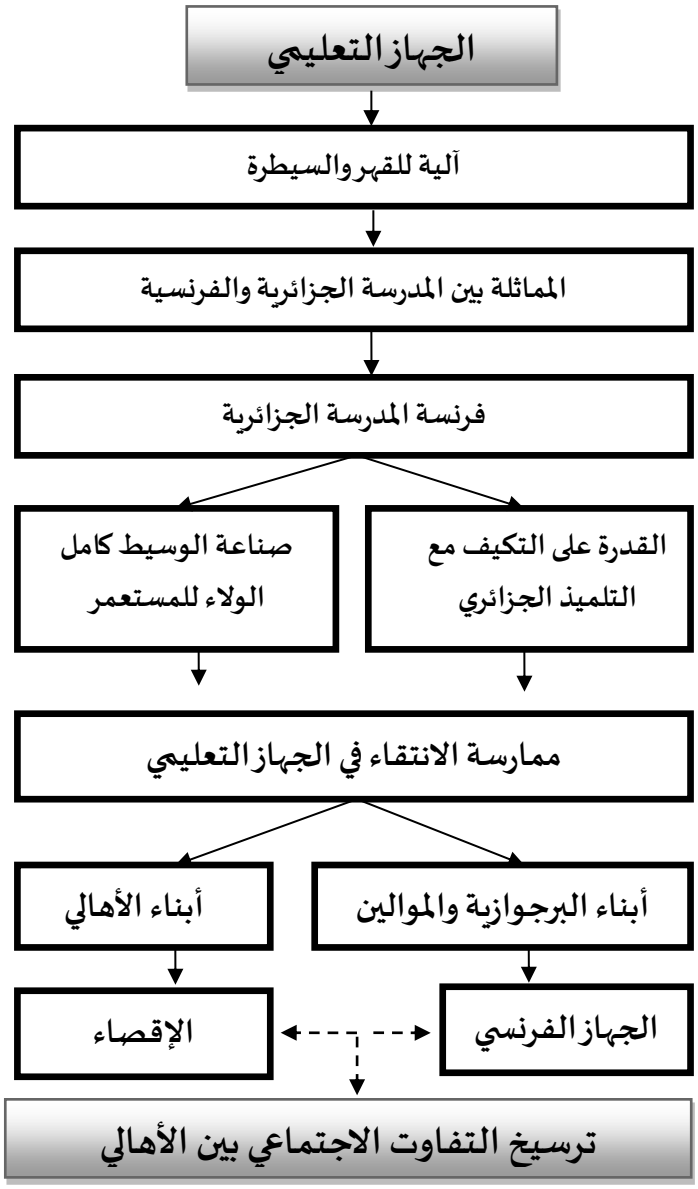

شكل رقم 20: دور الجهاز التعليمي في إحداث التفاوت الإجتماعي

المصدر: إعداد الطالب

ثانيا: مرحلة الثورة التحريرية

لنصل بعد هذا العرض إلى مسألة الحراك الإجتماعي في مرحلة الثورة التحريرية للجزائر، حيث يقودنا الحديث عن هذه الإشكالية إلى النظر في طبيعة هذه المرحلة انطلاقا من مستويات خلافية، على شاكلة المستوى الاقتصادي والسياسي ودون إنكار مستويات أخرى في المرحلة ذاتها كما تؤكد ذلك الدراسات السوسيوتاريخية، وبالتالي سوف نوجه بحثنا نحو الأثر الذي تخلفه تلك المستويات على البنية الإجتماعية وتفعيل عميلة الحراك الإجتماعي.

2-2-2-1- المستوى الإقتصادي

اقتصاديا نتحدث عن مشروع قسنطينة عام 1960م، الذي ظهر كإحدى مخلفات أزمة الرأسمالية في الجزائر، وصعود حركة التحرير الوطني، فهذا المشروع الذي كان بمثابة مشروع سياسي إستعماري، تفرعت عنه ثلاثة سياسات، تتمثل في السياسة الزراعية، الصناعية والسياسة البترولية.

أما السياسة الزراعية فتلخصت في "شراء الأراضي من كبار المعمرين في حالة عدم استثمارها في مقابل توزيعها على الفلاحين الجزائريين غير المالكين."[1] وفي هذا محاولة من المستعمر لتشكيل برجوازية صغيرة تتكئ عليها السلطة الفرنسية، "كان الهدف الخفي للسلطة الإستعمارية هو إنشاء برجوازية صغيرة تصبح بمثابة العصا التي ترتكز عليها في ترسيخ الإحتلال الفرنسي."[2] غير أن هذا التوجه فشل نظرا لتفطن جبهة التحرير الوطني للأبعاد الإستعمارية المضمرة التي يحملها المشروع.

لم يقتصر الفشل على السياسة الزراعية فحسب، بل إمتد إلى السياسة الصناعية، حيث كان الهدف العام لهذه السياسة هو إضفاء نوع من الإستقرار والثبات على التشكيلات الإجتماعية الجزائرية من خلال خلق فضاءات عمل بالمدينة موجهة

---

[1]- عبد اللطيف، بن أشنهو، المرجع السابق. ص 40.

[2]- عبد العزيز، رأس مال، المرجع السابق. ص 133.

خاصة لفئة البطالين خدمة للأوروبيين، "أما فيما يتعلق بالسياسة التصنيعية فقد فشلت أيضا، حيث أن نظرية المشروع أكدت على زيادة التشغيل بالمدن من أجل استيعاب البطالين فهي تحاول رفع هذه النسبة بحثا عن الإستقرار الإجتماعي، ...إن خوف المستثمرين الأجانب من فقدان إستثماراتهم نتيجة للغموض السياسي جعلهم يعدلون عن الإستثمار."[1]

وفي سياق غير ذي صلة فان السياسة النفطية عرفت نجاحا، وذلك لإعتبارات معينة، "لأنها إستبعدت الرأسمال الفرنسي والأجنبي... وكذلك وضعت الشركات الإحتكارية الكبرى تحت تصرف وإشراف ومراقبة الحكومة الفرنسية."[2]

2-2-2-2- المستوى الإجتماعي

بينما على المستوى الإجتماعي تظهر فئة الفلاحين كأول فئة تبحث عن تطلع طبقي، وهذا موازاة مع الوضع الإجتماعي المتدني الذي كانت تعيشه هذه الفئة، فشكلت بذلك دلالة قاطعة على عدم التساوي في الحظوظ الإجتماعية، وبالتالي كانت سباقة للنضال إلى جانب عدد من الفئات التي شهدت هشاشة في وضعها الإجتماعي، على سبيل فئة الحرفيين، وفي سياق آخر تظهر فئة البرجوازية الزراعية كعادتها مساندة للثورة التحريرية، ولو من قبيل الإعتبارات الشخصية، وهذا في مقابل الإقطاعية المحلية التي برهنت بصدق على ولائها للمستعمر الفرنسي.

يمكن في هذا الإطار الحديث عن بنيتين، الأولى ريفية تعرف قهرا إجتماعيا، يعبر عنه الوضع المتدني، وفئة حضرية تقصي الإجتماعي من تأطير الفضاء الحضري، "إذا كنا بصدد تمييز هذا الصعيد الإجتماعي على أساس جغرافي (ريفي- حضري)، نلاحظ أن الحراك الداخلي يختلف بين المجتمعين، يلتزم المجتمع الفلاحي بتوفير الشغل لأعضائه ويعتبر العمل واجبا إجتماعيا، في حين تنتفي المسؤولية الإجتماعية في المجتمع الحضري

[1]- عبد العزيز، رأس مال، المرجع السابق.
[2]- المرجع نفسه.

وتحل محلها المسؤولية الإقتصادية تبعا للنظام الإجتماعي الموجود في البيئة الحضرية التي تعطي صورة واقعية لمفهوم الترقية الإجتماعية واحد من مفعول الأعراف الإجتماعية."[1]

2-2-2-3- المستوى التربوي

عرفت المرحلة التحريرية على المستوى التربوي عزوف الفئات الرثة في الأرياف عن الجهاز التعليمي الفرنسي ورفضه رفضا مطلقا، وتم في مقابل هذا الرفض والعزوف الإلتحاق بالتعليم التقليدي الذي ينحصر في الزوايا والكتاتيب القرآنية كمحاولة لإعادة بناء الهوية الوطنية وحمايتها من محاولة التفكيك المتوالية التي بادر بها المستعمر الفرنسي.

يمكن القول في السياق ذاته أن معدل المنخرطين في التعليم العالي شهد انخفاضا بعد سنة 1954م موازاة مع التحاق العديد من الشباب بصفوف جيش التحرير الوطني، إلا أن هذا لا ينفي وجود فئات واصلت التعليم العالي في الخارج، "لكن يلاحظ أن رفض المدرسة الفرنسية لم يكن إلا في الداخل، في حين أن أبناء الفئات المحظوظة التحقوا بالخارج لمواصلة التعليم العالي في المدارس الفرنسية."[2]

يمكن إلتماس وفق هذه القراءة السوسيو-تاريخية حجم التفاوت الذي أنتجته ظروف المرحلة التحريرية التي ألزمت العديد من أبناء الأهالي بالعزوف عن التعليم، وهم في الغالب من أبناء الفئات الهشة، في حين واصل أبناء الفئات المحظوظة تعليمهم في المدارس الفرنسية بالخارج، الأمر الذي يفضي إلى ترسيخ التفاوت الاجتماعي عبر قناة الجهاز التعليمي.

بالنظر إلى المستوى السياسي في المرحلة التحريرية، فتميز بالتعبير الصريح للفئات الشعبية وكذا البرجوازية في التعبير عن رغبتها في الانفلات من قبضة المستعمر الفرنسي

---

[1]- عبد العزيز، رأس مال، المرجع السابق. ص 135.

[2]- المرجع نفسه. ص 136.

والمشاركة في النضال، وهذا دون إستثناء فئة الفلاحين التي قدمت دعما للثورة، ومن زاوية أخرى يمكن اعتبار الحركة الوطنية لإنتصار الحريات الديمقراطية ممثلا عن الصفوة السياسية التي تمكنت من قيادة السلطة والتحكم في زمامها، "يسيطر على إدارة إنتصار الحريات الديمقراطيةمناضلون منحدرون من الشريحة العليا للبرجوازية الصغيرة، مثقفين ومالكين، والذين تم ترقيتهم طبقا لوظيفتهم الإيديولوجية."[1]

إن تفاوت الفئات الإجتماعية في إستفادتها من الجهاز التعليمي، إذ إنقسمت إلى فئة عربت في تعليمها وأخرى فرنست، إن هذا التفاوت خلف أثره على البنية التنظيمية للثورة، "إن الساسة تلقوا تعليما جامعيا وينحدرون من الفئة المحظوظة التي إستفادت من جهاز التعليم الفرنسي، بينما تتركز أغلبية الثوريين في الذين تلقوا تعليما ثانويا، أي أولئك المفصولين في مرحلة معينة عن دراستهم."[2]

وعليه يعيد المستوى التعليمي إثبات دوره في إحداث التفاوت الإجتماعي، وبخاصة في هذه المرحلة، حيث لا نستثني في هذا الإطار الحديث عن فئة ما بعد البروليتاريا التي قدمت دعما قويا للثورة التحريرية، والتي قاومت الإستعمار الفرنسي رغبة في تحسين وضعها الإجتماعي، هذا بغض النظر عن بعض الإتجاهات التي ترى أن هذه الفئة لا تستطيع الإرتقاء بوضعها الإجتماعي ومسايرة التحول الذي يشهده النظام وفق ما أشار إليه P. Bourdieu.

ثالثا: مرحلة ما بعد الاستقلال

2- 2-3-1- الهجرة

إلى جانب النمو السكاني نتحدث فيما يلي عن "الهجرة"، فهذه الأخيرة أفضت إلى إثراء نسق التحولات الإجتماعية في المجتمع الجزائري، وقبل أن نستهل الحديث عن الهجرة محاولين إخضاعها للطرح المادي للنظر في علاقتها بالدخل، نشير إذن أن الهجرة

[1]-D Glasman, J Crener. Essai sur l'université et les cadres en Algérie. Paris :C.N.R.S, 1978, p.15.

[2]- عبد العزيز، رأس مال. المرجع السابق. ص 138.

"تصنف وفقا للبعد الزمني إلى نموذجين هما الهجرة الوقتية أي لفترة معينة، والهجرة الدائمة أو المستقرة، ويمكن تحديد ذلك بفترة الغياب عن الوطن الأصلي أو مدة الإقامة في منطقة الوصول."[1]

من زاوية أخرى يمكن كذلك "تصنيف الهجرة من الناحية السياسية إلى نوعين، هما الهجرة الدولية أو الخارجية، وتتمثل في إنتقال السكان عبر الحدود السياسية من دولة إلى أخرى، والهجرة الداخلية أو المحلية، وتتمثل في إنتقال السكان فيما بين أجزاء الدولة الواحدة."[2]

إذن فالهجرة هي إنتقال للأفراد والجماعات، ذلك الإنتقال المصحوب بعوائد الأفراد وطبائعهم، مما يحيل إلى خلق بنى جديدة، مادية وفي أحيان أخرى غير مادية، تساهم في إحداث كما تؤثر في توزيع القوى العاملة ومستوى التشغيل، فالهجرة يمكن أن تجسد دورا معجلا للتنمية الإقتصادية والإجتماعية."[3]

تحيل الهجرة وفق صورة محايثة إلى بروز أنماط جديدة للكسب، أي تعزيز مصادر الدخل المتوفرة، أو نقول إنتاج تكوينات مادية لم تكن ماثلة من قبل، هي في الغالب صنائع مستحدثة،لتظهر موازاة مع هذه الرؤية مكانة الهجرة في التأثير على الدخل والحراك الإجتماعي عموما. فالمجتمع الجزائري ولكونه في الأصل مجتمعا ريفيا، فقد شكلت الهجرة الريفية بعدا محوريا في عملية تحول البنية الإجتماعية، وعليه فهي ظاهرة إجتماعية طبيعية تاريخية، كانت تحركها على العموم أبعاد مادية كالتصنيع مثلا؛

> **"إذا كانت الهجـرة الريفية فـي الجزائر تعود إلى أسباب وظروف تـاريخية بعيدة أجبرت الفلاحين على الهجرة نحو المدن، فان المعدل المرتفع الـذي عـرفته هذه الهجرة يعـود أساسا وبلا شك إلـى السياسة الاقتصادية الوطنية وما أحدثته من مآثر وتحولات على سوق**

---

[1]- محمود، عودة. "الهجرة إلى مدينة القاهرة: دوافعها وأنماطها وأثارها". المجلة القومية. مجلد 11. عدد 01. جانفي 1974، ص ص05 - 10. (نقلا عن: طاهر محمد، بوشلوش. المرجع نفسه. ص 117).

[2]- محمود، عودة. المرجع السابق. ص 20.

[3] - طاهر محمد، بوشلوش. المرجع السابق. ص 117.

العمل وعلى التوازن بين الريف والمدينة حيث أن حركة التصنيع التي شهدتها البلاد خلال السبعينات وبداية الثمانينات كانت مسؤولة إلى حد كبير على هجرة أعداد هائلة من العمال الريفيين إلى المراكز الحضرية حيث توجد المركبات الصناعية، ... خاصة منذ أن ظهرت وظائف التشغيل في مختلف القطاعات الأخرى كالتصنيع والأشغال العمومية وغيرها."[1]

الهجرة بهذه الصورة هي من الحقول التي شملتها تحولات البنية الإجتماعية، فقد أثثت لنسق علائقي تجاه البنى المادية المتاحة، التي نقصد بها مصادر الكسب، وهي في الغالب ذات بعدين، الأول يتمثل في إقصاء بنى مادية عريقة في المجتمع الجزائري عبر فترات خلافية، خاصة إذا تعلق الأمر بالمسار الطبيعي للهجرة، الذي نعني به من الريف إلى المدينة، حيث كان التخلي عن صنائع الريف على شاكلة تربية الماشية، الزراعة وبعض الحرف التقليدية التي إختفت تماما إلا على مستويات محصورة، "لأن الهجرة إلى المدينة، وكما هو معروف، تؤثر في الحياة الإجتماعية والإقتصادية للدولة، فهي تقلل من الأيدي العاملة في الزراعة، مما يؤدي بالتالي إلى ارتفاع أجور العمال الزراعيين...."[2]

أما البعد الثاني فيتمثل في إنتاج بنى مادية تتوافق مع الأوضاع الجديدة التي تحدثها الهجرة كما تمت الإشارة إلى ذلك سابقا إذا تعلق الأمر بالهجرة إلى المدينة على سبيل الذكر البناء، الصناعة والأشغال العمومية، فضمن هذا المسار من التحول يتم بروز حراك إجتماعي سوءا على المستوى الفردي أو الفئوي. فضلا على ما تقدمنا به، نستعرض أشكالا أخرى من التحول عملت على إثراء البنية الإجتماعية خلال مسار تحولاتها، وتحديدا ذلك التحول الذي يصيب تأثيره بشكل مباشر البنى المادية، ومنه التأثير في الدخل ومصادره، فنستحضر بذلك الحديث عن التحضر بين المدينة والريف.

2- 2-3-2- التحضر

أما التحضر في المجتمع الجزائري عموما "فهو عملية قد سبقت عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعليه لا نبالغ إذا قلنا بوجود دورين متناقضين في آن واحد،

---

[1] - طاهر محمد، بوشلوش. المرجع السابق. ص 120.

[2]- محمد، السويدي. المرجع السابق. ص 07.

إذ يمكن اعتبار عملية التحضر كمعوق للتنمية وكدافع للتنمية في آن واحد."[1] فالتحضر إذا تعلق الأمر في شكله المعيق للتنمية يمكن النظر إليه وفق بعدين، يرتبط الأول بما يمكن تسميته تدمير نظام التحضر الطبيعي، ذلك أن التحضر من ضمن الكيفيات التي كان يتم في إطارها الإنتقال من الريف إلى المدينة، لكن وكما يشير إلى ذلك بعض الباحثين، يحمل الريف المُمكِنَات الأولى للتحضر، إذا نظرنا للعلاقة الماثلة بين الفرد والطبيعة ؛ "لا يقتصر مفهوم الحاضرة بلا استثناء على أهل المدن، فهو يجمع كل البشر الذين لم تتحدد علاقتهم بالطبيعة بواسطة الاستعمال بل بالعمل على التحول، وهذا ما يؤدي بالضرورة إلى التحضر.[2] ويضيف في السياق ذاته عبد القادرجغلول لكن كيف نفكر بأوالية هذا التحول؟ هذا السؤال لا يمكن حله إلا إذا اعتبرنا هذين الشكلين من العمران كجوهرين متجانسين ومختلفين بشدة، بالنسبة لابن خلدون، المجموعات الإجتماعية المختلفة هي التي تؤلف البادية (كبار البدو، الرحالة، المزارعون) بهذا الاختلاف، وهذا التفاوت النسبي، هو الذي يتيح الفهم بأنه حتى داخل البادية نفسها، تولد شروط وجود العمران الحضري ويؤسس المزارعون بناء على العلاقة الجديدة التي تشدهم مع الأرض، الضياع الأولى، منبت الحضارة."[3]

بناء على هذا يعتبر مطلب التحضر عبر ممر الإنتقال من الريف إلى المدينة في الأصل تدميرا لنظام التحضر في حد ذاته، أما البعد الآخر الذي يجعل التحضر معيقا للتنمية فيرتبط بالمدن الجزائرية حيث كانت "في غالبيتها مدن ذات وظيفة إستهلاكية أثناء الإحتلال الفرنسي أكثر منها مدن إنتاج، وهذا يمثل في نظرنا الجانب المعوق للتنمية."[4]

---

[1] - طاهر محمد، بوشلوش، المرجع السابق. ص ص 105 – 106.

[2] - عبد القادر، جغلول. الإشكاليات التاريخية في علم الإجتماع السياسي عند ابن خلدون.ترجمة، فيصل عباس وخليل أحمد خليل. بيروت: دار الحداثة بالتعاون مع ديوان المطبوعات الجامعية بالجزائر، ط02، 1981. ص53.

[3]- المرجع نفسه.

[4]- طاهر محمد، بوشلوش. المرجع السابق. ص 125.

بينما بعد الإستقلال يمكن التأسيس للتحضر كدافع تنموي، من منطلق أن المدن الجزائرية أصبحت قادرة على إنتاج العديد من الحاجيات وبخاصة التي يحتاجها الريف، مما يحيل إلى التدفق الريفي صوب المدن، لتشهد هذه الأخيرة نموا حضريا سريعا بعد الإستقلال وغير معهود ساهم بكيفية معينة في تضخيم معدل التحضر في المدن، "...فهو (التحضر) من جهة أخرى يسبب حراكا سكانيا نحو المدن، وفي الوقت نفسه تجمع الفئات ذات التكوين العلمي والمهني على الهجرة، وبالتالي ساعد على تحقيق الترقية الإجتماعية والإقتصادية لهذه الفئات... ."[1]

إن التحضر كونه كدافع تنموي ينهض على مسألة بالغة الأهمية، تتمثل في أن التحضر بالإنتقال من الريف إلى المدينة يشير إلى موجة التحرك السكاني نحو المدن، مما يحيل إلى ضرورة تشكيل بنيات مادية جديدة لتحصيل الرزق، "يسبب التحضر حركة سكانية نحو المدن وفي الوقت ذاته يعمل على تجميع العديد من الفئات ذات التكوين العلمي والمهني على الهجرة نحو المدن وبالتالي يساعد على تحقيق الترقية الإقتصادية والإجتماعية... "[2]

وفق هذا المنظور يتضح تأثير التحضر كشكل من أشكال تحول البنية الإجتماعية على الدخل كبنية مادية عبر مسار ذو بعدين، الأول هو تدمير الدخل من خلال إقصاء أنماط محددة من كسب الأرزاق داخل الريف في اللحظة التي يتم فيها الإنتقال إلى المدينة لكون أن "التمدن هو الغاية التي يسعى إليها البدوي."[3] وأما المسار الثاني فيتمثل في تكوين بنيات مادية جديدة على مستوى المدينة تعمل على إثراء الدخل لدى الأفراد والجماعات.

---

[1]- محمد، السويدي. المرجع السابق. ص 106.

[2]- المرجع السابق. ص 126.

[3]- المقدمة. جزء 01، ص 245.

2- 2-3-3- الإنتقال من الريفي إلى الحضري

إن التأصيل السوسيولوجي للعلاقة بين المدينة والريف عريق إذا تحدثنا عن الأدبيات الكلاسيكية في علم الإجتماع أو حتى ما هو واقع في إطار المرحلة الحديثة وما بعدها، وأما في سياق مرحلة ما بعد الإستقلال فنستحضر مسار معين للحراك الإجتماعي يتمثل في الإنتقال من الريفي إلى الحضري.

لنتحدث بذلك عن تحول مناطق التمركز البشري، إذ بعد الإستقلال وخلال خمسة وعشرين سنة تم الإنتقال من الريف كفضاء للتمركز إلى المدينة لأسباب يعد الإستعمار فاعلا وجيها فيها، وأخرى ترتبط بالمشاريع الصناعية الكبرى بعد الإستقلال، مما خلف إنعكاسا على الوضع السوسيو-مهني للأفراد، حيث تحول الفرد عن العمل الفلاحي أملا في تحصيل عمل بأجرة.

وبالتالي تشهد هذه الفترة تحولا في طرائق إكتساب الرزق، ونظيف باختصار أنه "خلال خمسة وعشرون عاما، إنتقل مركز الثقل في الجزائر من الأرياف نحو المدن...، وقد تجرد أهل الريف بأمواج متتالية من طابعهم الريفي...، ويرفض الفلاحون الشباب أن يبقوا معذبوا الأرض كما أنهم يأملون بدوام الأجر..."[1]

2- 2-3-4- التحديث والتقليد

يعد مسار التحديث والتقليد من المسارات التي عبر خلالها الحراك الإجتماعي بعد الإستقلال، إذ تم ضرب كيفيات الإنتاج التقليدية في الصميم في مقابل السير نحو التيار الحداثي، "إن إحدى نتائج حركة التحضر المفاجئة هي في الحقيقة تصدع الإطارات القديمة لوسائل الإنتاج والتبادل، فقد تفسخت العائلة الممتدة في الأرياف واتجهت

[1]- عبد القادر، جغلول. تاريخ الجزائر الحديث: دراسة سوسيولوجية. ترجمة: فيصل عباس. الجزائر: دار الحداثة بالتعاون مع ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، 1983، ص ص 225- 226.

الخلية الزوجية نحو التعميم...، كان تطور النساء بشكل عرضي...، لقد أدخلن الجهاز التربوي بما فيه التعليم العالي، فهن كثيرات في مجال العمل..."[1]

تماشيا مع الصورة التي تم عرضها تغيب بعض حقول كسب الرزق التي من شأنها تدعيم الدخل بشكل عام، وفي الوقت ذاته تستحدث طرائق أخرى لإستدراك ما تم إقصائه سابقا، في إطار الحراك الإجتماعي التصاعدي الرهيب الذي ظهر موازاة مع مرحلة ما بعد الإستقلال. وعموم القول أنه بعد الإستقلال مباشرة وعلى مدار خمسة وعشرين سنة تم إطلاق العنان لموجات الحراك الإجتماعي الصاعد نظرا لكونه كان مكبوحا لأمد طويل، خاصة بفعل الإستعمار الفرنسي الذي جرد الفرد الجزائري من أية رغبة أو إرادة نحو الحراك، فبعد الإستقلال مباشرة أتيحت فرص الحراك التصاعدي بشكل ملفت للإنتباه، لتزداد موازاة مع ذلك نسبة الحظ نحو التحرك، خاصة وأن المستعمر خلف برحيله أملاكا شاغرة على إختلاف أشكالها تم إعمارها من طرف الجزائريين ولو بحظوظ متفاوتة الأمر الذي ساهم في إحداث حركة اجتماعية عالية المستوى، أضف إلى ذلك فرص العمل في المدينة التي أصبحت متاحة في المصانع مثلا؛

> **"فبعد الإستقلال أصبح مجال الإمكانيات مجالا لا متناهيا...، فانصراف مليون من الأوروبيين قد أعطاها قبل كل شيء مهربا أوليا، فقد كانت الفيلات والمحلات التجارية خالية، فالدولة الناشئة كانت تحتاج سد الثغرات في الإدارة، فساعي البريد كان يمكن أن يكون تاجرا، فالتاجر أو العامل الصناعي يستطيع أن يكون وكيل مكتب أو رئيس إمتحانات خاصة، هناك شكل آخر من التحرك الإجتماعي... هو الشكل الذي يأتي بالريفيين من الذين تجردوا من الطابع الفلاحي الى ميدان العمل الصناعي ....وفي الطرف الآخر هناك طبقة اجتماعية أخرى تتطور سريعا: هي البروليتاريا الصناعة... بين هاتين الطبقتين، هناك فئة التجار، وأصحاب المحلات والمستودعات، والمطاعم المدرسية الذين زاد عددهم بعد عملية التحضر وإنتشار نماذج جديدة من الإستهلاك،خاصة العديد من الفئات المثقفة والإداريين والمدرسيين والفنيين ...هذه الشرائح المتوسطة هي بدون شك الشرائح التي تشعر بالتباين أكثر جملة التغيرات الي أصابت المستويات البنيوية للمجتمع وحولت بعمق النسق الاجتماعي."[2]**

---

[1]- عبد القادر، جغلول. تاريخ الجزائر الحديث: دراسة سوسيولوجية. المرجع السابق. ص 226.

[2]- عبد القادر، جغلول. تاريخ الجزائر الحديث: دراسة سوسيولوجية. المرجع السابق. ص ص 227 - 229.

2- 2-3-5- التعليم

يشكل التعليم دافعا في إحداث التفاوت بين الأفراد، فبإمكان الفرد إنطلاقا من الدور الذي يوفره التعليم الإرتقاء مهنيا، وبتعبير مغاير يساهم التعليم في إحداث حراك مهني يفضي إلى إثراء بنية التفاوت بين الأفراد في الوضع الإجتماعي، إنطلاقا من تعزيز المكانة الإجتماعية والإقتصادية، وفي هذا السياق يشير R. Boudon إلى الدور الفعال للتعليم في تعزيز الفروق الإجتماعية بين الأفراد بقوله "يعد المستوى التعليمي وسيلة ترفع شيئا في التلميذ في تراتبية الفئات السوسيو-مهنية."[1]

بهذا الشكل تتضح مكانة التعليم في تحديد الوضع الإجتماعي والإقتصادي للأفراد، وأما في المجتمع الجزائري، فالحديث عن تحولات البنية الإجتماعية إنطلاقا من التأثير الذي يحدثه التعليم، يقودنا نحو طرح التساؤل التالي: كيف يساهم التعليم في تعزيز التفاوت الإجتماعي والإقتصادي بين الأفراد إذا تعلق الأمر بالمجتمع الجزائري؟

إن الحديث عن التحولات الإجتماعية من زاوية التأثير المتجلي عن التعليم، يحيل إلى الإشارة أن المجتمع الجزائري بعد الإستقلال يعد مجتمعا يشهد تشكلا بنيويا جديدا، ذلك إثر المرحلة الإستعمارية التي دمرت مختلف البنى ومنها التعليم، وعليه كانت إعادة النظر في العملية التنموية عبر قناة التعليم كمطلب هام لإحداث تنمية شاملة، وبالتالي "أدركت الدول النامية أهمية التعليم وأثره في التنمية الإقتصادية والإجتماعية... ."[2]

أما المجتمع الجزائري فقد عرف ديناميكية ملفتة للنظر في مرحلة ما بعد الإستقلال، إثر الإهتمام المتزايد بمسألة التعليم، كمحاولة لإحداث فعل تنموي غير منقطع، مما أدى إلى بروز نوع من التطور على البنية التعليمية بكل فروعها، "أما فيما يخص تطور عدد التلاميذ في المدارس وعبر مختلف المراحل، فتشير الإحصائيات أن

---

[1] - R, BOUDON. op.cit. p.50

[2]- عبد القادر، يوسف. "حول النظرية العربية في التربية". مجلة المستقبل العربي. العدد 36. بيروت (فيفري 1982) ص67. (نقلا عن: طاهر محمد، بوشلوش. المرجع السابق نفسه. ص 129).

العدد في تزايد مستمر، حيث ارتفع العدد في المرحلة الابتدائية من 200000 تلميذ عام 1965 إلى 2750000 تلميذ عام 1976م، وتطور عدد المسجلين في المرحلة الإبتدائية من 198 إلى غاية 1989 كما يلي: 3635 تلميذ عام 1986-1987، 3801651 تلميذ عام 1987-1988، 3911322 تلميذ عام 1988-1989.[1]

هذا وتشير مصادر أخرى إلى حجم التطور الذي عرفته البنية التعليمية للمجتمع الجزائري في مرحلة ما بعد الإستقلال، "ففي السنة الدراسية 1962-1963 كان عدد التلاميذ في المدارس الإبتدائية الرسمية في جميع أنحاء البلاد 777.636 تلميذ... وقد إنتقل المجموع العام في سنة 1966-1967 إلى 1.370357 تلميذ وتلميذة، أما بالنسبة للسنة الدراسية 1972- 1973 فقد وصل العدد الإجمالي إلى 2.206893 تلميذ وتلميذة ... ثم إنتقل هذا العدد خلال الموسم الدراسي 1975- 1976 إلى 2.750000 تلميذ وتلميذة... ."[2]

وفق هذا المنظور تتضح حركية التعليم في المجتمع الجزائري بعد الإستقلال، حيث ساهم في ترسيخ بنية التفاوت الإجتماعي بين الأفراد إنطلاقا من الوضع السوسيو-مهني الذي يحرزه الفرد، فالمستوى التعليمي الرفيع يحيل طردا إلى المهنة الرفيعة ثم الدخل الجيد، وفي سياق مغاير يضيف R. Boudon إثراءً لهذا التصور "إننا نلاحظ جيدا نفس أسلوب العلاقة بين المستوى التعليمي والوضع السوسيو-مهني في الحالة الفرنسية شهادات المستوى العالي هي دائما لدى الفئات العليا."[3] إذن من خلال التراث السوسيولوجي المنجدل حول مسألة التعليم ومدى إسهامه في إحداث شكل من التطور على الوضع الاجتماعي والمهني، تتضح مكانة المستوى التعليمي في إثراء البنية المادية لدى الفرد ثم التأسيس للتفاوت الإجتماعي.

---

[1] - سيد احمد، باغلي. جوانب من سياسة الجزائر الثقافية. باريس: اليونيسكو، 1980، ص 18.

[2]- مصطفى، زايد. التنمية الإجتماعية ونظام التعليم الرسمي في الجزائر(1962 -1980). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ص 185. (نقلا عن: طاهر محمد، بوشلوش. المرجع السابق. ص 134).

[3]- R. Boudon. Op. Cit. p.50

2- 2-3-6- التجارب التنموية بعد الإستقلال

في المرحلة التي أعقبت الإستقلال لا يمكن إغفال أهمية المشاريع التنموية التي تبنتها الجزائر في تفعيل عملية الحراك الإجتماعي، وعليه فإن الحديث عن هذا الأخير يتم ضمن نسق التحولات التي شهدها المجتمع الجزائري في المرحلة المذكورة، وبالأخص ما يتعلق بالبنيتين الإجتماعية والإقتصادية للجزائر في أعقاب سنة 1962م والتي تميزت بالهشاشة، حيث وبعد الإستقلال "وجدت الجزائر نفسها أمام تركة ثقيلة، فحرب التحرير خلخلت الريف من سكانه، كما أن أجهزة الدولة كانت منهارة على جميع المستويات الإدارية والإقتصادية (الصناعة-الزراعة-التجارة) والتعليم، لهذا وبعد سنوات قليلة ركزت الدولة جهودها للخروج من حالة التخلف هذه، وذلك بوضع مخططات للتنمية الإجتماعية والإقتصادية، كان في مقدمتها التصنيع."[1] ليتم هذا الأخير في سياق مرحلتين إثنتين، الأولى إشتراكية تمتد مباشرة بعد الإستقلال إلى سنة 1989م، وبعدها يشرع المجتمع الجزائري في التعامل مع المرحلة الرأسمالية الممتدة من سنة 1989م وما بعدها.[2]

2- 2-3-1-7-1- المرحلة الإشتراكية

ميَّزت المجتمع الجزائري في المرحلة الإشتراكية مخططات تنموية ساهمت في إثراء بنيته الإجتماعية والإقتصادية، كانت بدايتها من سنة 1967م وإنتهاءً بسنة 1989م، حيث إنطوت هذه الفترة على نسق من التحولات الإجتماعية والإقتصادية كنتيجة حتمية للمخططات الثلاثة الأولى ومحتواها التنموي رغم القصور الذي إكتنفها، حيث يمثل التصنيع جانبها الهام والرئيسي، وعليه فإنه "ضمن الإستراتيجية الجزائرية للتنمية،

---

[1] - محمد، السويدي. مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري. ص 67.

[2]- للاستوساع أكثر أنظر ملحق رقم 09.

التصنيع لم يعتبر كمسار بسيط لتراكم الخيرات المادية، ولكنها أُدمجت ضمن رؤية شاملة لمشروع إجتماعي مميز أساسا ببعده السياسي الإشتراكي."[1]

بصرف النظر عن النقص الذي إعترى التجربة التنموية في مرحلتها الإشتراكية فبإمكاننا التلميح إلى الإنعكاسات الإجتماعية والإقتصادية التي خلفتها المخططات الأولى، من خلال إستهدافها بشكل مباشر إحتياجات الفئات الإجتماعية والتي من شأنها إحداث تفاوت بين الأفراد، ومنها على الخصوص عنصر الشغل، نظرا لأن المجتمع الجزائري بعد الإستقلال تميز ببنية هشة إذا تعلق الأمر بالتشغيل دائما حيث كان يغرق في البطالة، وعليه فقد إتسم المخطط الأول (1970- 1973) بالطموح، حيث إستهدف تحقيق نمو سنوي يقدر بـ 09 بالمائة وحجم إستثمار قدر بمبلغ 27 مليار دينار جزائري... وقد كانت أهداف هذه الخطة تتطابق مع إستراتيجيية التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي ركزت اهتمامها حول مسألة القضاء على البطالة وسوء التشغيل..."[2]

كما لم يخرج المخطط الثاني (1974- 1977) عن إطار الأهداف المسطرة ضمن سابقه، حيث إنصب الإهتمام على الصناعات الأساسية، مما أدى في الأخير إلى توفير مناصب شغل إضافية، "وقد استمر في هذا المخطط توجيه الاهتمام للصناعات الأساسية، ...حيث يقدم أكثر من 100.000 منصب شغل."[3]

يتضح أن التصنيع قد ساهم في تعزيز البنية الإجتماعية لفئات كثيرة، وهو ما يمكن التماسه إنطلاقا من مضمون الميثاق الوطني المصادق عليه عام 1976م، فعلى سبيل الذكر ورد ضمن الباب المتعلق بالثورة الصناعية ما يلي "ومن ناحية أخرى فإن الثورة الصناعية تندرج في عملية رفع مستوى العيش لكل مواطن، فهي ليست مجرد أسلوب

---

[1] - Nadji, Safir. Essais d'analyse sociologique : Emploi, Industrialisation et Développement. Tome 2. Alger, o.p.u, 1985, p. 133.

[2]- التوضيح مجلة المجاهد. العدد 775. 22 جوان 1975. (نقلا عن: نويصر، بلقاسم. "التنمية والتغير في نسق القيم الاجتماعية". رسالة دكتوراه. جامعة سطيف (الجزائر)، 2011-2010، ص174)

[3]- M, Ollivier. L'industrie dans la strategie de developpement de l'Algérie. Paris: Annuaire de l'Afrique du nord, 1982, P462. (نقلا عن: نويصر، بلقاسم. المرجع السابق ص280)

للإنماء الإقتصادي، وتراكم رأس المال بل تهدف إلى القضاء على البطالة، وتحسين الظروف الحياتية للعمال، وإعادة توزيع الدخل القومي من أجل ترقية الجماهير المحرومة، إن الثورة الصناعية لا تندرج في المنظور الاشتراكي بحكم غاياتها الاجتماعية فقط، بل تندرج في هذا المنظور على الأخص بما تتيحه من توسيع وتقوية البروليتاريا باعتبارها عنصرا اجتماعيا ثوريا."[1]

ومنه فالمجتمع الجزائري بعد الإستقلال مجتمع يبحث عن هويته، لا نقول الهوية السياسية، الثقافية أو الإجتماعية فحسب، وإنما الهوية الإقتصادية التي تم إستدراكها من خلال الفعل التنموي المطروح، نظرا لكونه تميز في الفترة المقصودة ببنية إقتصادية رثة تستدعي إعادة البناء، وعليه بإمكاننا القول أن التجربة التنموية بالنسبة للمخططات الثلاثة الأولى وإن كانت قد عرفت بنتائج ضئيلة، إلا أنها أَثْرت حركية الفئات الإجتماعية، هذه الأخيرة التي تميزت بهشاشتها وكذا ثباتها الإجتماعي لمدة طويلة.

في خضم المرحلة الاشتراكية دائما، ظهرت مخططات أخرى -رباعية وخماسية- مع بداية الثمانينات، في إطار ما إصطلح عليه بالإصلاحات الإقتصادية الكبرى، ومنها المخطط الخماسي الأول (1980م- 1985م) الذي أقصى الجانب الصناعي من أهدافه وعكف على جدولة أهداف أخرى تم إستثنائها في المخططات السابقة، ليتم إرفاقه بالمخطط الخماسي الثاني (1985م- 1989م).

وهي المرحلة التي تقع على مشارف نهاية العهد الإشتراكي للجزائر وبداية الرأسمالية، فضمنها وبشكل عام يمكن من خلال الأدبيات السوسيو-تاريخية المتوفرة ملاحظة النمو الديمغرافي الهائل المصحوب حتما بتزايد الحاجات الجديدة على المستوى الإجتماعي، ما أدى موازاة مع الظروف الإقتصادية الصعبة سواءً على الصعيد العالمي أو المحلي إلى ظهور الإرهاصات الأولى لأزمة أكتوبر 1988م، "ما يمكن ملاحظته على هذا المخطط... نمو

[1]- سفير، ناجي. محاولات في التحليل الاجتماعي: التشغيل، الصناعة والتنمية. ج 02. ترجمة: الأزهر بوغنبوز، بن عكنون (الجزائر): ديوان المطبوعات الجامعية بالتعاون مع المؤسسة الوطنية للكتاب، د ت، ص 177.

ديمغرافي مضطرد، صاحبه ظهور حاجيات إجتماعية جديدة، وقد تزامن هذا الطلب الإجتماعي مع ظروف إقتصادية عالمية ومحلية صعبة..."[1] أما في سياق الخماسي الثاني يمكن ملاحظة وبإستمرار أزمة التشغيل بوصفها فاعلة بإمتياز، هذه الأخيرة أدت إلى تطعيم أزمة 1988م، "لكن ما يمكن ملاحظته في هذا المخطط على الصعيد الإجتماعي تراجع نتائج التشغيل... ."[2]

بناء على ما تمت مناقشته على ضوء القراءة السوسيو-تاريخية المطروحة حول التجربة التنموية التي عرفتها الجزائر بعد الإستقلال، فإنها في الوهلة الأولى نقلت المجتمع الجزائري من وضع إجتماعي ستاتيكي إثر تدمير البنى التحتية بفعل الإستعمار الفرنسي إلى وضع آخر ديناميكي، أو بتعبير مخالف إنتاج شكل من الحراك الإجتماعي متعدد المسارات، لكن في ختام المرحلة الإشتراكية يكون المجتمع الجزائري غير بعيد عن مشارف وضع متأزم، الأمر الذي مهد لهبوط إجتماعي رهيب.

2- 2-3-7- المرحلة الرأسمالية

تتفق القراءات المنجدلة ضمن التراث السوسيو-تاريخي للجزائر، في فترة ما بعد الإشتراكية وبداية النظام الرأسمالي (1989م- 1991م)، أن ميلاد رأسمالية المجتمع الجزائري كان قيصريا، حيث لم يكن مسبوقا بل ومصحوبا بأوضاع إجتماعية، إقتصادية وسياسية صعبة، أنتجت أزمة يمكن التعبير عنها بالأزمة المتشكلة بفعل التراكم التاريخي. بناءً على الأزمة الحاصلة، تم في مُستهل المرحلة الرأسمالية طرح ما يعرف بالاتفاقات الثلاثة للخروج من الظرف المتأزم، تمثل أولها في الإستعداد الإئتماني الأول (30 ماي 1989م)، حيث كان يسعى إلى إعادة تثبيت الأوضاع من جديد بعد المساعدات التي تحصلت عليها الجزائر من المؤسسات المالية الدولية، إضافة إلى الإتفاقين الثاني (20 جوان 1991م) والثالث (أفريل 1994م)، إذ لم لخرج الثاني عن دائرة الإقتراض الخارجي، مع التزامات معينة، مقابل ما عرفه الإتفاق من أزمات نظرا لتفاقم الديون.

---

[1]- نويصر، بلقاسم. المرجع السابق، ص185.

[2] - نويصر، بلقاسم. المرجع السابق، ص185.

إلا أن الأزمة لم تبارح المجتمع الجزائري بالرغم من الجهود المبذولة، "وكان من الطبيعي أن يكون لهذه التوجهات أثارا سلبية على الصعيد الاجتماعي، حيث تفاقمت حدة البطالة التي ارتفعت إلى 21 % سنة 1990م خاصة في أوساط الشباب، إلى جانب ارتفاع معدلات الفقر... ."[1] إنطلاقا من المعطيات المتاحة إلى غاية 1994، المتزامنة مع نهاية الإتفاقات المبرمة، يشهد المجتمع الجزائري إهتزازا إجتماعيا، المترافق مع عدم توفر الشروط الفاعلة في محاولة إحداث حراك إجتماعي، بل يمكن الإشارة أن الفئات الإجتماعية أصبحت تشهد حراكا إجتماعيا تنازليا تعبر عنه بشكل قاطع الأوضاع الصعبة على مستويات خلافية.

لإعادة تشكيل البنى المفككة بفعل تواصل الأزمة تم عقد برنامج بهدف الإصلاح الشامل خلال الفترة (1995م- 1998م) في إطار ما إصطلح عليه ببرنامج التعديل الهيكلي، لكن وفق المعطيات المتداولة فهذا البرنامج لم يحقق أهدافا تستدعي الذكر، وبخاصة حول الشق الإجتماعي، "لكن على الصعيد الاجتماعي استمر الوضع على ما هو عليه، من خلال مجموعة المؤشرات الأساسية كالبطالة والخدمات الصحية والتعليمية بالإضافة إلى نصيب الفرد من الدخل القومي... فقد عرفت ظاهرة البطالة تزايدا مستمرا خلال سنوات البرنامج بسبب عمليات التسريح الجماعي... مما نجم عنه صعوبات في الحياة اليومية في ظل إرتفاع الأسعار، وتراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي."[2]

عُرفت المرحلة الأولى من المسار الرأسمالي للجزائر بنسق من التناقضات، يمكن وصفها بكثرة المحاولات التنموية في مقابل ضآلة النتائج، لنشير وفق ذلك أن "أكثر من 17 مليون جزائري تحت مستوى خط الفقر، حسب إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء."[3] وعليه يظهر إنعدام المكتسبات الإجتماعية في هذه الفترة (1991م- 1998م) المتعلقة بالفئات الإجتماعية على تعدد أشكالها، مما يثري مسألة الإنهيار الاجتماعي، وبمعنى آخر

---

[1]- المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي. مشروع التقرير حول التشغيل. الجزائر، جوان 2002، ص ص 54-5 (نقلا عن: نوصر، بلقاسم. المرجع نفسه، ص187).

[2] - محمد، بومخلوف. المرجع السابق.ص 38. (نقلا عن: نويصر، بلقاسم. المرجع نفسه، ص 188.

[3] - الديوان الوطني للإحصاء. حصيلة 1999.(مأخوذ من: نويصر، بلقاسم. المرجع نفسه، ص189.

الحراك الإجتماعي التنازلي، وهو ما يعززه كذلك ما تتداوله بعض المصادر حول التوازنات الإجتماعية، حيث "ظهرت القطيعة في التوازنات الاجتماعية بفعل تعميق ظاهرة البطالة التي تضاعفت ثلاث مرات من خلال الفترة ما بين 1985 و1993 إلى 23.2 %."[1]

[1]- Nachida, M'hamassadji Bousidi. 05 Essais sur l'ouverture de l'économie Algérienne. Alger : ENAG,1998, p.10. (نقلا عن: نويصر ، بلقاسم. المرجع نفسه، ص189.)

خلاصة

بناء على خصوصية كل مرحلة من المراحل التي تم التطرق لها فيما سبق، نصل إلى تصور معين يحيل إلى وجود عوامل تساهم في تفعيل عملية الحراك الإجتماعي وتعدد مساراته، فالمرحلة القديمة من تاريخ الجزائر وتحديدا في شطرها المتعلق بالفترة القروسطية يظهر إقتصاد البادية قاصرا عن تلبية الحاجيات الأولية كما يؤكد صحة ذلك ابن خلدون، وبالعكس من هذا المنظور فإن إقتصاد الحاضرة يصل إلى توفير الكمالي من الحاجيات، وعموما نقول أن الفترة القروسطية من تاريخ الجزائر تعكس ثباتا إجتماعيا نظرا للركود والتقهقر الإقتصادي.

أما الفترة الثانية من تاريخ الجزائر القديم المتمثلة في الفترة العثمانية، فتم ضمنها ترسيخ مسألة الحراك الإجتماعي تأسيسا على مداخل محددة ومنها مدخل ملكية الأرض، حيث تؤثث هذه الأخيرة لحالة من السيطرة والهيمنة التي نشأت بفعل الإنفراد بملكية الأرض وتداولها وراثيا بين العائلات، لتظهر من جديد مكانة الملكية في تفعيل الحراك الإجتماعي بصحبة العائلة،

لنستحضر في سياق الفترة العثمانية مسالة الحظ وعدم المساواة التي تحدث عنها فيما سبق R.Boudon، إن وجود طبقة سائدة من الأتراك تهيمن على أراضي ذات أهمية مقابل طبقة من الأهالي لا تملك غير قطع صغيرة عزز إمكانية إحداث تفاوت إجتماعي، وبإمكاننا في الفترة ذاتها أن نلاحظ حجم التفاوت الحاصل بين الأفراد وخاصة في مجال التعليم، حيث تخضع الفئة الهشة من الجزائريين إلى التعليم القرآني (الزوايا)، بينما أبناء المحظوظين يزاولون تعليمهم في المدارس العليا مما يساهم في إنتاج بنية إجتماعية غير متوازنة.

بينما كانت المرحلة الحديثة من تاريخ الجزائر ثرية بنسق من بالإنتقالات عبر مسارات متباينة يمكن إستحضارها في سياق ثلاث معالم كبرى يتمثل المعلم الأول في الفترة الإستعمارية حيث لا نخرج ضمنها عن الرؤية التي طرحها عبد العزيز رأس مال إذ

يمكن الحديث عن وجود ثلاث فئات إجتماعية تتراوح بين الثبات، الإنتقال تنازليا وأخيرا الإنتقال التصاعدي، مع توفر عوامل فاعلة في عملية الحراك الاجتماعي لهذه الفترة ومنها دور الملكية والجهاز التعليمي.

أما المَعلَم الثاني فهو المرحلة التحريرية، التي تتكئ على عوامل رسَّخت الحراك الإجتماعي ومنها العامل الإقتصادي، السياسي ثم الثقافي، فضلا عن دور الفعل التربوي، وآخر معلم يتمثل مرحلة ما بعد الإستقلال التي إنطوت على تحولات مهَّدت لعملية الحراك الإجتماعي، ومنها على سبيل الذكر لا الحصر التحولات على مستوى بنية السكان وتركيبتها، الهجرة، التحضر بين البادية والريف...الخ، وعلى إثر هذه التحولات المذكورة شهد المجتمع الجزائري ديناميكية شديدة وحراكا إجتماعيا فعالا عبر مسارات خلافية.

الفصل -04-

الحراك الإجتماعي والدخل لدى فئة المعلمين.

تقديم

يعد الحراك الإجتماعي نتاجا لنسق من المتغيرات التي تعمل على تفعيل مساراته على شاكلة المال والجاه أو العائلة فضلا عن دور المدرسة، وفي ذات السياق نشير أن الدخل بوصفه متغيرا وظيفيا فإنه يخلف إنعكاسات معينة لدى الأفراد والجماعات، مما يؤثر بمستويات متباينة على الوضع السوسيو-اقتصادي الذي تظهر ملامحه في حقول المجتمع سواء الإجتماعي كإنتقال الفرد أو هبوطه من وضع إلى آخر، أو الثقافي حيث يلتحف الفرد ثقافة الوضع الراقي الذي إنتقل إليه أو يتخلى عن نمطه الثقافي نحو نمط خلافي أقل تكلفة، ثم السياسي حيث قد يكتسب الفرد مكانة سياسية يدعمه فيها وضعه السوسيو-اقتصادي الجديد. لنتحدث وفق هذه الصورة عن الدخل في علاقته بالحراك الإجتماعي لدى فئة المعلمين.

المبحث الأول

العمل ومصادر الدخل لـدى فئـة الـمعلمـين

تمهيد

يتمخض الدخل عن بنية تضافرية تضم أشكالا خلافية لأنشطة مهنية، وبتعبير آخر فان الدخل تحصيل مادي تتعدد مضاربه، يعمل على إخضاع الوضع السوسيو-اقتصادي للإجتماع البشري إلى حالة ديناميكية وأخرى ستاتيكية معينةأو حالة التقهقر الإجتماعي، وعلى العكس من ذلك يحيل الحديث عن الدخل إلى إستحضار العمل وما يندرج ضمنه من أنواع مشروعة أو دون ذلك، حيث يكفل توفير المصادر التي يتكئ عليها الدخل، أما هذه المصادر فقد تكون هي الأخرى رسمية أو موازية.

المطلب الأول: مفاهيم حول العمل

1-1-1- حول مفهوم الرزق والكسب

يعود تبني مفهوم الرزق بدلا من مفاهيم مغايرة كمفهوم الكسب أو مفاهيم أخرى، إلى الفرق الحاصل على مستوى الدلالة التي ينهض عليها كل مفهوم، لنستحضر في هذا الإطار أهم الأعمال السوسيولوجية التي تقف على الحدود الفاصلة بين مفهوم الرزق ومفاهيم أخرى، لتظهر وفق ذلك أعمال ابن خلدون بصفته يؤسس للفرق بين الرزق والكسب، فمن وجهة نظره "الرزق هو الذي يكسبه صاحبه بعرق جبينه وينتفع به في حياته وينفع الناس به، أما الكسب فهو المال الذي يحصل عليه صاحبه ولا ينتفع به ومنه المال الذي يحصل عليه بطرق الغصبوالربا والحرام ..."[1]

[1]- إدريس، خضير. التفكير الإجتماعي الخلدوني وأثره في علم الاجتماع الحديث. الجزائر: موفم للنشر والتوزيع، 2003 ص 195.

وفق هذا الشكل يتحدد مفهوم الرزق على أنه كل ما يحصل عليه الفرد بكيفية خالية من أي تعسف أو عنف لينتفع به وينفع غيره به، أما الكسب فهو كل تحصيل يحضر فيه العنف والقسر وهو موجه للمنفعة الخاصة دون العامة.[1]

1-1-2- العمل كمطلب اجتماعي

يأتي العمل في الوهلة الأولى كضرورة إجتماعية ذات أبعاد خلافية، من ضمنها تلبية الضروري من المعاش، أو تجاوز ذلك وصولا إلى الترف، كما يمكن النظر إلى قيمة العمل في تحويله للأشياء من خلال الانتفاع بها انطلاقا مما توفره الطبيعة للإنسان، بحكم أن هذه الأخيرة وما فيها مسخَّرة للإنسان.

1-1-3- أنواع العمل

يصنف العمل في الغالب إلى نوعين رئيسيين، أما الأول فهو العمل المشروع، حيث يلامس الأعراف الدينية والاجتماعية والمبادئ الإنسانية، وفي المقابل يمكن الحديث عن العمل غير المشروع الذي يقع على النقيض من الأول.

1-1-3-1- العمل المشروع

اعتبارا لما تفيد به دائما القراءات السوسيولوجية حول العمل وما يرتبط به من مفاهيم، فان هذا الأخير-العمل- يصنف إلى أساسي وثانوي.

1-1-3-1-1- العمل الأساسي

يرتبط العمل الأساسي بالطبيعة، وهو أساسي من قبيل أن الإجتماع البشري لا يمكنه التخلي عنه، "الفرع الأول أساسي لأن حياة الناس تقوم عليه وينصب على الطبيعة لاستخراج كنوزها واستثمار خيراتها والانتفاع بها ويتمثل في الفلاحة من صيد وتربية المواشي وزراعة وصناعة وهذا عمل منتج لأنه هو الذي يوفر وسائل الحياة للناس... ولا

[1]- أنظر ملحق رقم 06.

يمكنهم الاستغناء عنه."[1]

1-1-3-1-2- العمل الثانوي

كل عمل تابع للعمل الأساسي وناتج عنه فهو ثانوي، وعليه فان هذا الأخير مرتبط بالأول ارتباطا عضويا ؛ "إذا ما قسمناه بالنسبة للأول فهو ثانوي ويتمثل في التجارة والوظائف على مختلف أشكالها لأن أصحابها يعيشون عالة على المنتجين من الفرع الأول رغم أنه هام للحياة الاجتماعية ولكن غير أساسي بالنسبة للإنتاج وأن أهله تتوقف حياتهم على العمل الأساسي الذي يزودهم بوسائل الحياة، مثلا أن التاجر غير منتج وإنما يقوم بوظيفة نقل البضائع التي ينتجها صاحب العمل الأساسي من مكان إلى آخر من أجل ترويجها وبيعها للمستهلك..."[2]

إذن فالعمل الثانوي يعد تحصيلا لما هو أساسي من كل عمل، ومنه فان التكوين البنيوي لهذا النوع من الأعمال يظهر في سياق تضافري، ومثال ذلك تربية الماشية بوصفها عملا أساسيا وما يرتبط بها من أعمال ثانوية كالنسيج وصناعة الجلود، فضلا عن تجارة الماشية...الخ.

1-1-3-2- العمل غير المشروع

يترافق هذا النوع من العمل بنسق من الخصائص تحول دون مشروعيته، حيث "يعجز فيه أصحابه على تحقيق أرزاقهم وأغراضهم بالطرق المشروعة فيلجئون إلى الحصول عليها بطرق خسيسة تتمثل في عدة أساليب منها: الغش في البيع والشراء، والزيادة في الأسعار بشكل صارخ، والسرقة والإعتداء والشعوذة وما أشبه ذلك."[3] وعليه يصبح كل عمل لا تحضر فيه القيم الأخلاقية عند تحصيله غير مشروع. بناء على هذا

---

[1]- إدريس، خضير. المرجع السابق. ص 200.

[2]- المرجع نفسه.

[3]- إدريس، خضير. المرجع السابق. ص 202.

التقسيم الثنائي لأنماط العمل فإن العمل المشروع يماثل ما يصطلح علية ابن خلدون بالرزق، أما العمل غير المشروع فيماثل مصطلح الكسب.[1]

المطلب الثاني: مصادر الدخل لدى فئة المعلمين

1-2-1- رؤية عامة حول مصادر الدخل

تظهر أهمية العمل في تحويل الأشياء من حالة إلى أخرى يُنتفع بها، فبهذه الصورة تنتج الأرزاق وفي الأخير يتم تدبير حاجيات الاجتماع البشري من ضرورية أو تزيد عن ذلك، إلا أن تلبية الحاجيات تتطلب وجود موارد معينة نأتي إلى ذكر بعضها فيما يلي.

1-2-1-1- الصيد

يندرج مجتمع الصيد ضمن البيئات الأولى التي احتضنت حياة الإنسان الاجتماعية وكذا الإقتصادية، حيث يعد الصيد من الأساليب والكيفيات البدائية التي عرفها الإنسان، ولذلك كان يندفع نحو الصيد محاولا توفير الحاجيات اللازمة للمعيش، وقد بقي مكتفيا في المرحلة ذاتها بهذه الأساليب ولم يشهد أخرى إلا بعد التطور نحو مجتمع آخر، وهو في هذه الحالة "يحصل على العيش بواسطة الصيد البري أو البحري."[2]

1-2-1-2- تربية المواشي

وهي من الكيفيات التقليدية الأصيلة في إنتاج الموارد التي يحتاجها الإنسان، حيث لا تزال متأصلة إلى غاية اليوم كمصدر للرزق لدى الكثير من العائلات في البدو دون الحضر، حيث "يقوم الإنسان فيها برعاية الحيوانات الأليفة وإستغلالها فيأكل لحمها ويشرب لبنها ويستفيد من صوفها."[3]

---

[1]- للإستوساع في مفهوم العمل أنظر ملحق رقم 07.

[2]- المرجع السابق. ص 206.

[3]- إدريس، خضير. المرجع السابق.

1-2-1-3- الفلاحة

تندرج ضمن الطرائق التقليدية التي عرفها الإنسان لتدبير حاجياته، حيث "كان الإنسان في البداية يلتقط ما تنتج النباتات من حبوب وخضر وفواكه ثم تحول إلى مزارع حيث أخذ يجمع البذور ويزرعها...، ثم بعد ذلك يجني محصولها...، وفي حالة ما إذا فقدت الفلاحة بطلت الصناعة والتجارة وكل الوظائف..."[1] فضلا على ذلك هي "طبيعية وفطرية، وبسيطة لا تحتاج إلى نظر أو علم."[2]

1-2-1-4- الصناعة

لا تزيد الصناعة عن كونها شكلا من أشكال كسب الخيرات المادية، ظهرت في المجتمع إثر مرحلة معينة من التطور وفيها "يقوم الإنسان بتحويل المواد الأولية إلى وسائل يستخدمها في حياته على شاكلة الحدادة والنجارة والحياكة والخياطة والبناء والعلوم بصفة عامة."[3]

1-2-1-5- التجارة

التجارة نشاط ترويجي عرفه الإجتماع البشري منذ القدم، "والتجارة تتمثل في نقل البضائع من مكان إلى آخر وتبادلها ببعضها أو بالنقود..."[4] وفضلا على ما سبق من موارد إقتصادية تكفل للإنسان توفير حاجياته من ضرورية أو كمالية نظيف الجباية والمهن والأعمال المختلفة كالوظائف الإجتماعية والأعمال الفنية.

1-2-1-6- المغرمة أو الجباية

---

[1]- إدريس، خضير. المرجع السابق.. ص ص 206، 207 .

[2]- عبد الأمجد، شمس الدين. الفكر التربوي عند ابن خلدون وابن الأزرق. بيروت: دار اقرأ، 1984. ص62.

[3]- المرجع السابق. ص 207.

[4]- إدريس، خضير. المرجع السابق.

تندرج المغرمة أو الجباية ضمن أصناف المعاش وفق ما تؤثث له بعض الأعمال السوسيولوجية، إلا أنها ليست طبيعية، كما يتضح ذلك من منظور ابن خلدون حيث يشير أنها "ليست من وجوه المعاش الطبيعية."[1]

1-2-2- مصادر الدخل لدى فئة المعلمين

تأسيسا على الإستطلاع الميداني والتقرب إلى عينة من الفاعلين في مجتمع البحث، وكذلك بناءً على معرفة سابقة فإن مصادر الدخل لدى فئة المعلمين تتشكل من بنيات توليفية تؤسس بإجتماعها وتضافرها الدخل الإجمالي لهذه الفئة، ومن خلال ما هو متاح من معطيات فإن مصادر الدخل لدى الفئة سالفة الذكر يمكن تقسيمها نحو مصادر رسمية وأخرى غير رسمية.

1-2-2-1- مصادر الدخل الرسمية

1-2-2-1-1- في مفهوم مصادر الدخل الرسمية ونحلها لدى المعلمين

يَقُود الحديث حول مصادر الدخل الرسمية لدى فئة المعلمين إلى لفت النظر نحو ما يُشكِّلها من مصادر أخرى فرعية على إختلافها، وبالضرورة إلى ما هو مُثبَّت ومُقنَّن بمراسيم أو مقررات، ومثله في مقدمتها الأجر .[2] ذلك لكونه يعد العنصر الفرعي الأول المقنن في دخل هذه الفئة، وهو يتفاوت بحسب الصنف الذي ينتمي إليه المعلم وفق التقسيم المعمول به لدى وزارة التعليم.[3]

وإلى جانب الأجر تمثل المنح والعلاوات التي تحصل عليها هذه الفئة شطرا آخر من البنية التكوينية المقننة التي تشكل دخلها، وهي الأخرى تخضع لتصنيف محدد يتوافق مع أصناف المعلمين، وإنتهاءا بالترقية المهنية بوصفها تخلِّف أثرا وظيفيا في دخل فئة

[1] - عبد الأمجد، شمس الدين. المرجع السابق.

[2] - أنظر الفصل الأول ص ص 19، مفهوم الأجر.

[3]- أنظر ملحق رقم 04، للإطلاع على تركيبة مجتمع البحث من حيث أصناف المعلمين.

المعلمين من شأنه أن يحيل إلى إضفاء أبعاد جديدة على الوضع السوسيو-اقتصادي للفئة المذكورة.

1-2-2-2- مصادر الدخل غير الرسمية

1-2-2-2-1- في مفهوم مصادر الدخل غير الرسمية ونحلها لدى المعلمين

بداية تندرج مصادر الدخل غير الرسمية ضمن العمل غير الرسمي، هذا الأخير يعد في الأصل نشاطا إقتصاديا موازيا، بحكم أنه لا يخضع لمعايير العمل المتفق عليها، ومن بينها الشروط القانونية للعمل كأن يكون مثلا النشاط الإقتصادي متمركزا ضمن فضاء يجيزه القانون فضلا عن إنتاج سلعة غير محظورة، وكذا الشروط الإقتصادية المتعلقة مثلا بالجودة، زيادة عن الشروط الإجتماعية المتمثلة في التأمين بحكم أن العمل غير الرسمي تغيب فيه التأمينات الإجتماعية، ونظيف إلى هذا أن العمل غير الرسمي؛ "يمثل السوق الرئيسي الثاني للعمل، وهو سوق تتزايد فيه حركية العمل بحيث لا يضبطه أي تشريع أو تنظيم قانوني، ويحدد مستوى البطالة في سوق العمل الرسمي، فإذا كانت درجة الإستيعاب في السوق المنظمة قليلة فانه من الضروري أن تكون درجة حركية السوق غير الرسمية كثيرة، وأن نمو العمل في القطاع غير الرسمي يتحدد حسب الدورة الاقتصادية، حيث أنه عندما تتجه الدورة الإقتصادية نحو الهبوط فإنه ينكمش أو يميل إلى التباطؤ عندما تبدأ الدورة في الصعود. ونظيف أن العمل غير الرسمي يتميز بالإفتقار إلى الحماية الإجتماعية نظرا للقيود القانونية التي تحكم نظام التأمينات بالإضافة إلى مرونة هذا السوق والولوج فيه بسهولة...وهو يتمحور في القطاع الفلاحي وقطاع البناء والأشغال العمومية والتجارة غير الرسمية ."[1]

أما إذا تعلق الأمر بالمجتمع الجزائري فان الإحصائيات تفيد أن هذا الأخير شهد تطورا معينا اثر سنوات متتالية وفي قطاعات متباينة، "حيث إرتفعت نسبة العاملين في هذا القطاع -غير الرسمي- إلى 15.25% سنة 1993 من مجموع الوظائف، حيث أن العمل الفلاحي إرتفع من نسبة 16.04% إلى 17.13% من مجموع الوظائف لسنة 1994 وسنة

[1]- مدني، بن شهرة. المرجع السابق، ص 201- 203.

1995 على التوالي، كما أن الوظائف خارج قطاع الفلاحة للفترة نفسها إرتفعت من 20% إلى21 % من مجموع الوظائف، وقارب نسبة 17.13% أي بمجموع 984.000 عام سنة 1996..."[1]

المطلب الثالث: المكانة الإجتماعية ومسألة الدخل لدى فئة المعلمين

1-3-1- سوسيولوجية المكانة الإجتماعية

يقتضي الحديث عن سوسيولوجية المكانة الإجتماعية أولا نحت مفهوم لها، وبناء على ذلك نشير أن هذا المفهوم يرتبط بمفاهيم أخرى إرتباطا عضويا يحيل إلى فهمه من خلالها، مما نتج عنه خلطا فاضحا في العلاقة بينها، ومنها بشكل خاص مفهومي المركز والوضع الإجتماعيين، وبناء على ذلك نستحضر الثالوث التالي الذي تتضح بتفكيكه معالم العلاقة بين المكانة الإجتماعية والمركز والوضع الإجتماعي.

موازاة مع تعقب عينة من الأعمال السوسيولوجية المطروحة حول مفهوم المركز الإجتماعي تنكشف التناقضات المتعلقة ببنيته الابستيمولوجية، فعلى سبيل الذكر تشير بعض القراءات أن المركز الإجتماعي يحمل دلالة عن "الوضع الإجتماعي الذي يشغله الشخص أو جما عة من الأشخاص داخل جماعتهم."[2] وفي تعريف آخر لا يزيد المركز الإجتماعي عن كونه "الوضع الذي يشغله الشخص بالنسبة للأوضاع الأخرى. "[3]

لتوضيح العلاقة الماثلة في سياق الثالوث المذكور، نصل إلى صياغة النسق المفاهيمي الذي يندرج ضمنه مصطلح الوضع الإجتماعي، فهو من خلال التصور الذي توحي به التعريفات السابقة حول المركز الإجتماعي يشير إلى الموقع الإجتماعي للفرد، فعبارة الوضع "تدل على الموقع الذي يحتله الفرد ضمن مجموعة معينة، أو الموقع الذي تحتله المجموعة في مجتمع معين. هذا الموقع ذو بعدين، الأول ويمكن وصفه بالأفقي والثاني يمكن وصفه بالعمودي. إننا نعني بالبعد الأفقي للوضع شبكة الصلات والمبادلات الواقعية أو الممكنة ببساطة التي يقيمها الفرد مع أفراد آخرين يكون موقعهم في نفس

---

[1]- المرج نفسه، ص 202.

[2]- عبد الرزاق، جلبي. دراسات في المجتمع والثقافة والشخصية. بيروت: دار النهضة العربية، 1984، ص 20.

[3]- محمد سعيد، فرح، المرجع السابق، ص 63.

مستوى موقعه، ...أما فيما يخص البعد العمودي، فهو يتعلق بالصلات والمبادلات التي يعقدها مع من هم أعلى منه أو أدنى منه."[1]

أما مصطلح Position بناء على ما يشير إليه قاموس مصطلحات العلوم الإجتماعية الصادر باللغة الإنجليزية فانه "يضم في سياق واحد المصطلحات التالية: موقف، موقع، مكانة، وضع، مركز، وظيفة. وهي تشير إلى معاني مختلفة منها: مركز إجتماعي رفيع، موقع يعطي صاحبه أفضلية وامتياز...الخ"[2] وفي السياق ذاته من خلال القاموس المذكور فإن مصطلح وضع Position "يستخدم أيضا كمرادف لمصطلح المكانة statu لأن كل وضع يتضمن توقعات دور محددة."[3]

يحمل الوضع الإجتماعي من منظور التصورات السابقة معنى أكثر قربا من شبكة العلاقات الناتجة عن موقع الفرد وعلاقاته الخلافية صعودا وهبوطا مع أفراد آخرين، وعليه يمكن التنسيق بين هذين التوضيحين بتعريف للوضع الإجتماعي "بأنه مجمل العلاقات المساواتية والتسلسلية لأحد الأفراد مع سائر أعضاء المجموعة." [4]

أما المكانة الإجتماعية "فيشيع إستعمالها كمرادف لمصطلح هيبة، ولكن تستخدم في بحوث علم الإجتماع والأنتروبولوجيا أيضا بمعنى وضع Position في بناء إجتماعي معين."[5] كما تشير من منظور باحثين آخرين كأحمد عاطف غيث مثلا إلى الوضع الذي يشغله الشخص، أو تشغله الأسرة أو الجماعة القرابية إجتماعيا.

فالمصطلح "statut (مكانة، مركز): أي مركز في المجتمع"[6] هذا من ضمن ما يشير إليه قاموس مصطلحات العلوم الإجتماعية ومن الدلالات المجاورة التي ينهض عليها المصطلح الأخير "وضع معين في النسق الإجتماعي، ويتضمن ذلك التوقعات المتبادلة

---

[1]- ريمون، بودون و فرانسوا بوريكو. المعجم النقدي لعلم الإجتماع. ترجمة: سليم حداد. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1986، ص 594.

[2]- مصلح، الصالح. الشامل: قاموس مصطلحات العلوم الإجتماعية. المملكة العربية السعودية: دار عالم الكتب، 1999 ص 408.

[3]- مصلح، الصالح، المرجع نفسه.

[4]- المرجع نفسه.

[5]- شارلوت سيمون، سميث. موسوعة علم الإنسان: المفاهيم والمصطلحات الانتروبولوجية. ترجمة: مجموعة من الأساتذة. المركز القومي للترجمة. القاهرة: ط 02، 2009، ص ص 594، 595.

[6]- المرجع السابق، ص 526.

للسلوك بين الذين يشغلون الأوضاع المختلفة في البناء أو النسق، ...كما يشير إلى الوضع الذي يشغله الفرد أو الجماعة في ضوء توزيع الإعتبار في النسق أو توزيع الحقوق والالتزامات والقوة والسلطة."[1]

إذن، فحضور المكانة الإجتماعية وفق هذا التصور الذي يترافق في الغالب مع مصطلح الوضع الإجتماعي، وترافق هذا الأخير كذلك بمصطلح المركز الاجتماعي يوحي بوجود قاسم مشترك في إيبستيمولوجية الثالوث المذكور. فإذا كان المركز الإجتماعي هو الوضع الإجتماعي للفرد ضمن نسق إجتماعي معين، وإذا كانت تشير في الوقت ذاته المكانة الإجتماعية إلى الوضع الإجتماعي للفرد أو لجماعة، فهذا يعني أن المكانة والمركز مصطلحان يصلحان لدلالة واحدة وهي الوضع الإجتماعي دائما، وبالتالي نصل إلى تفنيد التصور الذي مفاده أن المكانة والمركز لا يحملا دلالة واحدة. فالمكانة الإجتماعية بالنظر إلى ما يرتبط بها من متغيرات خلافية محدِّدة لسياقها الأنطولوجي، يدفع ذلك نحو أهم القراءات المطروحة لهذا الغرض، ومثلها ما صاغه فيبر حول هذا الشأن، إذ؛

> " من المهم أن نشير منذ البدء إلى تمييز فيبر بين جانبين أساسيين في أي نسق إجتماعي (المجتمع): يتمثل الأول في النظام الاجتماعي، والثاني في النظام الاقتصادي، على هذا الأساس يقوم أيضا بالتمييز بين المكانة أو جماعة المكانة والطبقة. إذ تشير الأولى إلى الطريقة التي يتم من خلالها توزيع الشرف، والإعتبار، بينما تجسد الثانية الطريقة المعتمدة في توزيع الخيرات الاقتصادية".[2] *

وفق هذا المنظور تتضح عناصر معينة من مفهوم المكانة الإجتماعية والتي من شأنها أن تحيل إلى فهمها، فهي على العموم ترتبط بالنظام الإجتماعي، وبشكل أكثر وضوحا

---

[1]- المرجع نفسه.

[2] العياشي، عنصر. نحو علم اجتماع نقدي: دراسات نظرية وتطبيقية. بن عكنون: ديوان المطبوعات الجامعية، 1999-، ص36.

* العياشي عنصر؛

العياشي عنصر، أستاذ وباحث في علم الإجتماع، تخرج من جامعة قسنطينة (ليسانس 1977)، وجامعة ليستر انجلترا (ماجستير 1980 ودكتوراه). نشر كتاب "علم الظواهر الإجتماعية 1990) وعددا من الدراسات والأبحاث في مجلات علمية متخصصة. يعمل حاليا أستاذا محاضرا بجامعة عنابة، عضو الجمعية البريطانية لدراسات الشرق الأوسط منذ 1987. وعضو المجلس العلمي لمركز الأبحاث في الأنتروبولوجيا الإجتماعية والثقافية crasc وهران. (مأخوذ من: العياشي، عنصر. المرجع السابق، من صفحة الغلاف.)

بما أسميناه سابقا الاعتبار الإجتماعي للفرد، ومنها علاقة الفرد في حد ذاته بالمكون الإقتصادي.

فضلا على ذلك يشير فيبر في معرض حديثه عن المكانة الإجتماعية إلى أن كل فرد أو جماعة ينخرط غالبا في نظام من المعيش يتوافق مع مكانته الإجتماعية، وأن هذه الأخيرة تُلزم الفرد بضرورة إنتقاء مظاهر ورموز تعبر عن خصوصيتها؛

"بالنسبة لفيبر، تعتبر جماعات المكانة، أولا وقبل كل شيئ، بمثابة حلقات تسود فيها أنماط حياة خاصة ويُنتظر من أعضائها قبول هذه الحقيقة القائمة. لذلك تصبح التفاعلات الإجتماعية، ونمط الحياة وحظوظ التشغيل والزواج وغيرها من الأشياء مشروطة بدرجة الخضوع لهذا الشكل الجديد من المراتبية."[1]

لإثراء الفهم حول المكانة الإجتماعية وتعميق معناها، يقيم ماكس فيبر تقاطعا معينا بينها وبين القوة الإقتصادية،أو بتعبير آخر تقاطع الإجتماعي والإقتصادي، ليؤكد في خضم ذلك على أهمية القوة الإقتصادية وترسيمها للعديد من البنيات المرتبطة بالمكانة الإجتماعية، يذكر؛ " أن جماعات المكانة تصبح أنساقا مراتبية

قائمة بذاتها عندما تتقوى بنمط توزيع القوة الإقتصادية كما يؤكد فيبر نقطة أخرى هامة هي أنه كلما كان هناك تباين وظيفي وبرز نسق مراتبي متبلور، كلما دفع ذلك جماعات المكانة إلى تنظيم نفسها على أساس علاقات السيطرة والخضوع داخل كل جماعة وكذلك فيما بين الجماعات المختلفة."[2]

بناء على ما سبق فان المكانة الإجتماعية تعبر عن مستوى التقدير والشرف، أي الإعتبار الإجتماعي الذي يحضى به الفرد أو الجماعة إنطلاقا من تأثير البنية الإقتصادية التي يحتلها الفرد في حد ذاته، لنصل موازاة مع ذلك إلى ترسيخ فكرة كارل ماكس بشأن البنية التحتية التي يمثلها الإقتصاد وتأثيرها في البنية الفوقية بما فيها الإعتبار الإجتماعي.

---

[1] - العياشي، عنصر. المرجع السابق، ص 41.

[2] - المرجع نفسه.

لا يقف ماكس فيبر في تحديده لمفهوم المكانة الإجتماعية عند التقاطع الحاصل بين الإجتماعي والإقتصادي، لكن يضيف إلى ذلك تحديدا مغايرا يضم متغيرات أخرى، حيث يؤكد على حضور ثلاثة عوامل تساهم في تحديد المكانة الإجتماعية للفرد تتمثل أولا في العامل الثقافي، السياسي، والديني، فالعالم أو السياسي وحتى رجل الدين بإمكانه أن يمثل مكانة مرموقة بالرغم من عدم امتلاكه لوسائل الإنتاج، ومعنى هذا أن العامل المادي يعمل على تحديد المكانة الإجتماعية للفرد.

من خلال ذلك يصبح التحديد السوسيولوجي للمكانة الإجتماعية لدى ماكس فيبر أكثر رحابة، إذ لا يكتفي بتضافر الإجتماعي والإقتصادي، بل يتعدى ذلك نحو الثقافي،السياسي والديني، فهذه المتغيرات الأخيرة في نظره كفيلة بهذا التحديد. لكن لا ينسحب ذلك على أعمال كارل ماكس الذي يكتفي بالعامل الإقتصادي في نحت مفهوم المكانة الإجتماعية، وبالتحديد البنية التحتية وما ينضوي في سياقها من مفاهيم، وصولا إلى العلاقة أسياد-عبيد التي يتضح من خلالها الفهم السوسيولوجي للمكانة الإجتماعية بإمتياز.

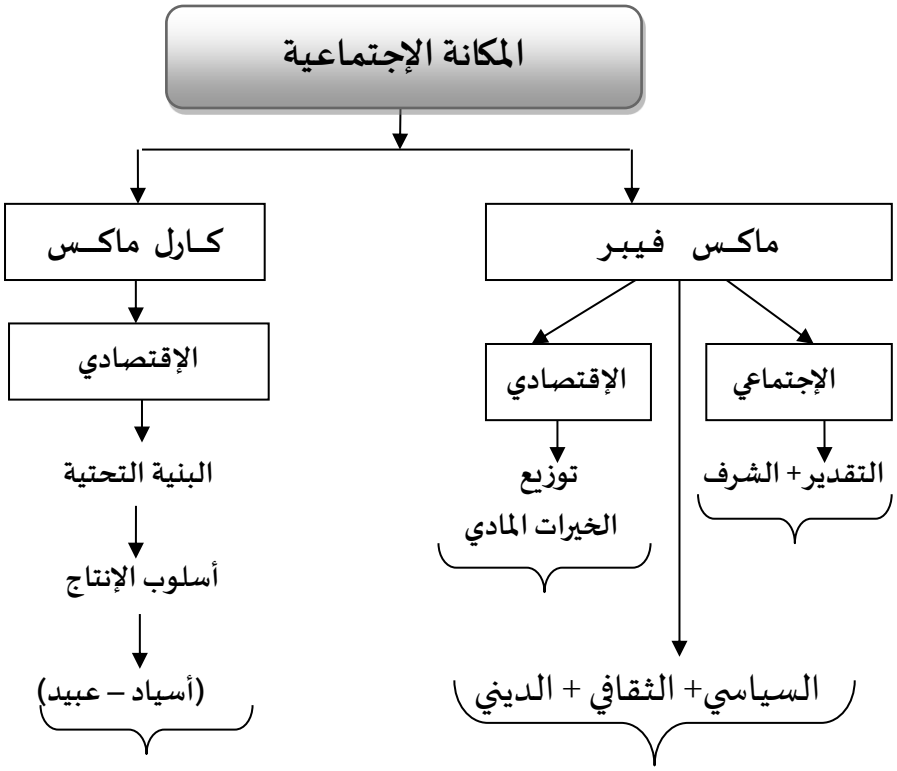

شكل رقم 21: التحديد السوسيولوجي للمكانة الإجتماعية

المصدر: اعداد الطالب

المطلب الـرابـع: عـرض وتحليل المعطيات الـميدانية

نتحدث عن المستوى المعيشي بحكم أن طبيعته تحيل إلى الإكتفاء بقيمة الأجر أو تجاوز ذلك نحو مصادر دخل إضافية، وهو مؤشر صادق عن الوضع الإجتماعي.

الجدول رقم 06: الإجابة عن السؤال رقم 06 من المحور الثاني

من وجهة نظرك هل تلبي لك مهنة التعليم مستوى معيشي مقبول؟

وحدة الموضوع رقم 01 (عرض عينة من أقوال المبحوثين)	التكرار حسب الجنس		تقدير المعنى	ضبط الاختلاف
مقابلة رقم 13: جنس ذكر "نعم والحمد لله رب العالمين" مقابلة رقم 16: جنس ذكر "نعم تضمن لي مهنة التدريس مستوى معيشي مقبول"	إناث	04	مستوى معيشي مقبول	يكمن الإختلاف في المستوى المعيشي لدى المعلمين حيث يتراوح بين ثلاث كيفيات من مقبول إلى غير مقبول ثم متوسط
	ذكور	02		
	مج	06		
وحدة الموضوع رقم 02 (عرض عينة من أقوال المبحوثين)	التكرار حسب الجنس		تقدير المعنى	
مقابلة رقم 14: جنس ذكر "لا تضمن لي مهنة التدريس مستوى معيشي مقبول" مقابلة رقم 08: جنس أنثى "مستوى محدود جدا"	إناث	05	مستوى معيشي غير مقبول	
	ذكور	03		
	مج	08		
وحدة الموضوع رقم 03 (عرض عينة من أقوال المبحوثين)	التكرار حسب الجنس		تقدير المعنى	
مقابلة رقم 07: جنس أنثى "مستوى متوسط" مقابلة رقم 01: جنس أنثى "مستوى معيشي متوسط"	إناث	02	مستوى معيشي متوسط	
	ذكور	00		
	مج	02		
المجموع الكلي	16			

التعليق على الجدول رقم 06

بناء على البيانات التي تضمنها الجدول رقم 06 والمتعلقة بالسؤال رقم 06 من المحور الثاني، فان فئة المعلمين وفق عينة الدراسة تشهد مستوى معيشي غير مقبول كما تشير إلى ذلك 08 مفردات من 16 مفردة بصفتها الحجم الكلي للعينة، فضلا عن وجود مفردتين 02 تؤكدان أن المستوى المعيشي لدى المعلمين متوسط، بغض النظر عن 06 مفردات تؤكد أن المستوى المعيشي للمعلمين مقبول. تحيل القراءة السابقة للجدول إلى حضور تصور نهائي مفاده أن فئة المعلمين تنهض على مستوى معيشي غير مقبول.

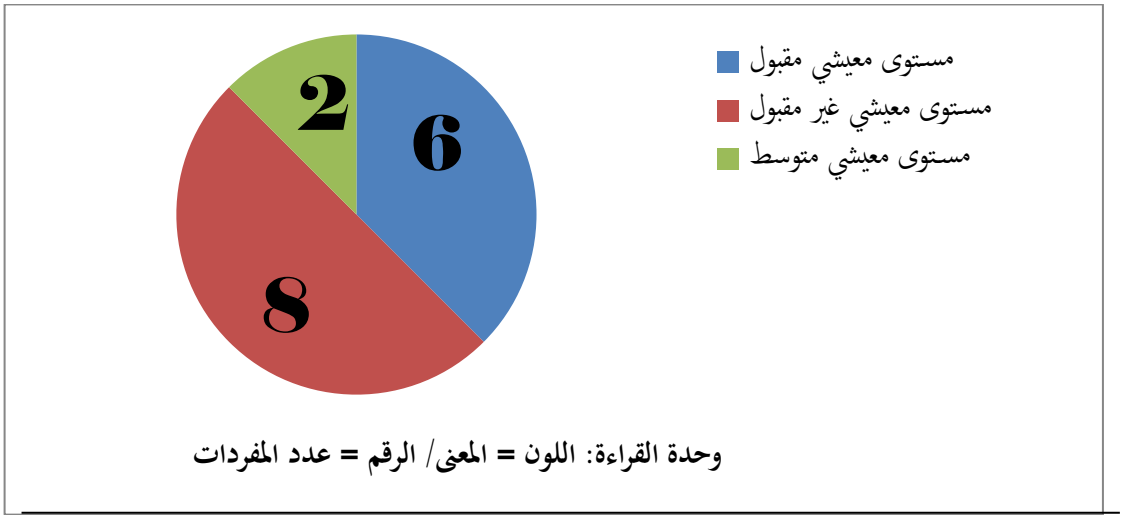

رسم بياني رقم 22: للمستوى المعيشي لدى فئة المعلمين

الجدول رقم 07: الإجابة عن السؤال رقم 07 من المحور الثاني

هل ترى أن ممارسة أنشطة مهنية في أوقات الفراغ ينجر عنه تحقيق الحاجيات الضرورية والكمالية؟

وحدة الموضوع رقم 01 (عرض عينة من أقوال المبحوثين)	التكرار حسب الجنس		تقدير المعنى	ضبط الاختلاف
مقابلة رقم 12: جنس أنثى "ممارسة أنشطة مهنية في أوقات الفراغ ينجر عنها رفع المستوى المعيشي وتحقيق بعض الحاجيات الضرورية والكمالية" **مقابلة رقم 08: جنس أنثى** "نعم حتى يتمكن المدرس من الاكتفاء الذاتي"	إناث	08	ممارسة أنشطة مهنية في أوقات الفراغ يحقق الحاجيات الضرورية والكمالية	الاختلاف في وظيفة الأنشطة المهنية الإضافية وفق التوجهات التالية: –تحقيق الحاجيات الضرورية والكمالية – عدم تحقق الضروري من الحاجيات ولا والكمالي منها
	ذكور	02		
	مج	10		
وحدة الموضوع رقم 02 (عرض عينة من أقوال المبحوثين)	**التكرار حسب الجنس**		**تقدير المعنى**	
مقابلة رقم 02: جنس ذكر "لا ممارسة أنشطة مهنية في أوقات الفراغ تدريجيا تدفعك إلى إهمال مهنة التدريس" **مقابلة رقم 05: جنس أنثى** "لا أظن ذلك"	إناث	02	ممارسة أنشطة مهنية في أوقات الفراغ لا يحقق الحاجيات الضرورية والكمالية	
	ذكور	03		
	مج	05		
وحدة الموضوع رقم 03 (عرض عينة من أقوال المبحوثين)	**التكرار حسب الجنس**		**تقدير المعنى**	
مقابلة رقم 11: جنس أنثى "ربما، في الحقيقة لم أجربها"	إناث	01	المبحوث لم يفصح بوضوح	
	ذكور	00		
	مج	01		
المجموع الكلي	**16**			

التعليق على الجدول رقم 07

بالنظر إلى ما أسفر عنه الجدول رقم 07 المتعلق بالسؤال رقم 08 من المحور الثاني فالرأي الغالب هو أن ممارسة أنشطة مهنية في أوقات الفراغ يحقق الحاجيات الضرورية والكمالية لدى فئة المعلمين كما تشير إلى ذلك 10 مفردات من المجموع الكلي لمفردات العينة، في مقابل 05 مفردات ترى أن الأنشطة الإضافية في أوقات الفراغ لا تحقق الضروري من الحاجيات ولا الكمالي منها، مع وجود مفردة واحدة لم تفصح بدقة عن وجهة نظرها.

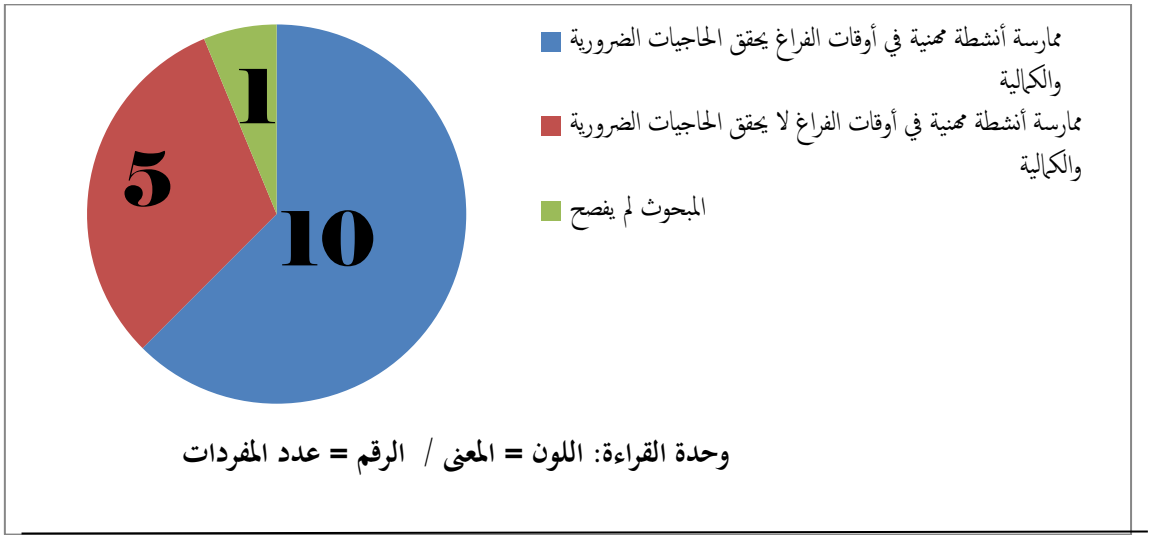

رسم بياني رقم 23: ممارسة الأنشطة المهنية في أوقات الفراغ

الجدول رقم 08: الإجابة عن السؤال رقم 08 من المحور الثاني

من منظورك الشخصي يمكن القول أن مهنة التعليم تساهم في تحسين المكانة الاجتماعية للمعلم؟

وحدة الموضوع رقم 01 (عرض عينة من أقوال المبحوثين)	التكرار حسب الجنس		تقدير المعنى	ضبط الاختلاف
<u>مقابلة رقم 13: جنس ذكر</u> "نعم بكل تأكيد، إن كان يعمل بصدق وإخلاص لله سبحانه وتعالى" <u>مقابلة رقم 06: جنس أنثى</u> "مهنة التعليم تساهم نوعا ما في تحسين الوضع الاجتماعي كتوفير بعض الحاجيات "	إناث	03	مهنة التعليم تساهم في تحسين الوضع الاجتماعي للمعلم	الاختلاف في الوضع الاجتماعي للمعلم بناءً على ما توفره مهنة التعليم
	ذكور	02		
	مج	05		
وحدة الموضوع رقم 02 (عرض عينة من أقوال المبحوثين)	التكرار حسب الجنس		تقدير المعنى	
<u>مقابلة رقم 10: جنس أنثى</u> " إن مهنة التدريس لا تساهم في تحسين الوضع الاجتماعي بل تساعدك فقط على العيش الكريم" <u>مقابلة رقم 02: جنس ذكر</u> "لا يمكن القول أن مهنة التدريس تساهم في تحسين الوضع الاجتماعي"	إناث	06	مهنة التعليم لا تساهم في تحسين الوضع الاجتماعي للمعلم	
	ذكور	03		
	مج	09		
وحدة الموضوع رقم 03 (عرض عينة من أقوال المبحوثين)	التكرار حسب الجنس		تقدير المعنى	
<u>مقابلة رقم09: جنس أنثى</u> "نوعا ما" <u>مقابلة رقم07: جنس أنثى</u> "نوعا ما"	إناث	02	المبحوث لم يفصح بوضوح	
	ذكور	00		
	مج	02		
المجموع الكلي	16			

التعليق على الجدول رقم 08

موازاة مع البيانات التي أسفرت عنها عملية تفريغ المعطيات الميدانية المتعلقة بالسؤال رقم 07 من المحور الثاني فان مهنة التعليم لا تساهم في تحسين الوضع الإجتماعي للمعلم كما هو مبين في وحدة الموضوع رقم 02 من الجدول رقم 08، حيث تؤكد ذلك 09 مفردات من الحجم الكلي للعينة وهو الرأي الغالب، في مقابل 05 مفردات تشير أن مهنة التعليم تساهم في تحسين الوضع الإجتماعي للمعلم، مع وجود مفردتان لم تفصح عن وجهة النظر بوضوح.

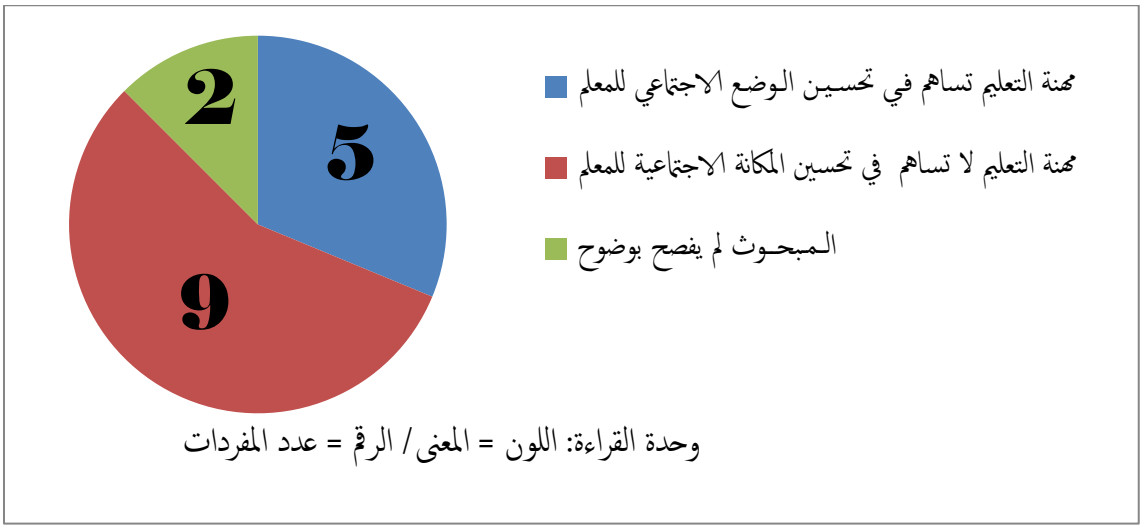

رسم بياني رقم 24: مهنة التعليم والمكانة الإجتماعية لدى لمعلمين

الجدول رقم 09: الإجابة عن السؤال رقم 09 من المحور الثاني

وفق تصورك الشخصي هل تشهد فئة المعلمين تحركا في وضعها الاجتماعي، ثباتا أم تدنيا؟

وحدة الموضوع رقم 01 (عرض عينة من أقوال المبحوثين)	التكرار حسب الجنس		تقدير المعنى	ضبط الاختلاف
مقابلة رقم 16: جنس ذكر "تقريبا ثابتة كلما ازداد في الأجر ازداد في السلع" **مقابلة رقم 01: جنس أنثى** "ثابتة في وضعها الاجتماعي"	إناث	04	فئة المعلمين تشهد ثباتا	الاختلاف في الوضع الاجتماعي لدى المعلمين وفق ثلاث مستويات: الثبات/التحرك/التدني
	ذكور	04		
	مج	08		
وحدة الموضوع رقم 02 (عرض عينة من أقوال المبحوثين)	**التكرار حسب الجنس**		**تقدير المعنى**	
مقابلة رقم 09: جنس أنثى "فئة مدرسي الطور الابتدائي تشهد تحسنا مقارنة مع السنوات السابقة" **مقابلة رقم 14: جنس ذكر** "في رأيي إن كان هناك تحسن في الوضع الاجتماعي لمدرسي ط إ فمن تدبيرهم"	إناث	06	فئة المعلمين تشهد تحركا	
	ذكور	01		
	مج	07		
وحدة الموضوع رقم 03 (عرض عينة من أقوال المبحوثين)	**التكرار حسب الجنس**		**تقدير المعنى**	
مقابلة رقم07: جنس أنثى "ليست هذه ولا تلك بل تدني في وضعها الاجتماعي"	إناث	01	فئة المعلمين تشهد تدنيا	
	ذكور	00		
	مج	01		
المجموع الكلي	**16**			

التعليق على الجدول رقم 09

انطلاقا من الجدول رقم 09 من المحور الثاني الذي تضمن الإجابة عن السؤال رقم 09 يتضح أن فئة المعلمين تشهد ثباتا في وضعها الاجتماعي، وفق ما يشير إليه عدد المفردات في وحدة الموضوع رقم 01 من الجدول ذاته بـ 08 مفردات من أصل 16 مفردة، فضلا عن 07 مفردات ترى أن فئة المعلمين تعرف تحركا في وضعها الاجتماعي ومفردة واحدة تفيد أن الوضع الاجتماعي للمعلمين يعرف تدنيا.

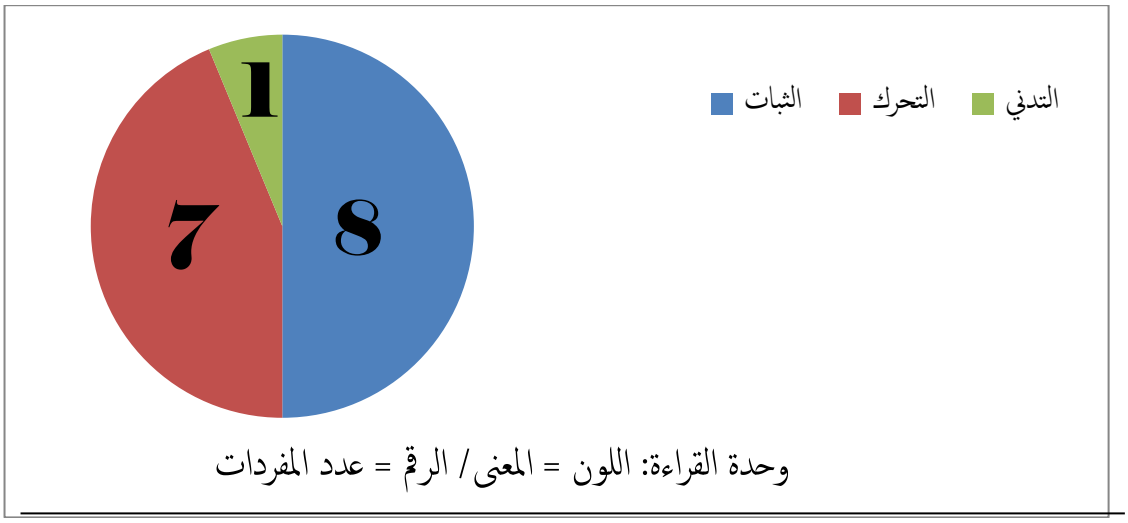

رسم بياني رقم 25: يظهر فئة المعلمين بين الثبات/التحرك/التدني

المبحث الثاني

عرض نتائج التحليل ومناقشتها

تمهيد

يحاول الباحث إختبار الفرضية القائلة أن الدخل يساهم في إحداث حراك إجتماعي، علما أن المتغيرات الفاعلة في الحراك الإجتماعي قد تم التطرق لها ضمن الفصل الثاني، حيث أسفرت عن وجود متغيرات معينة تحيل إلى الظاهرة المدروسة - الحراك الإجتماعي- ومنها كما يشير إلى ذلك ابن خلدون المال، الجاه والثروة أو ما يسميه بالمعاش.[1] فضلا عن متغير المدرسة ودوره الفعال في هذا الإطار كما يؤسس إلى ذلك R.Boudon[2] إلى جانب وظيفة العائلة وفق ما يظهر ضمن تحليلات T.Parsons و Sorokin...[3] دون أن نتغافل عن رؤية عبد العزيز رأسمال حول الحراك الاجتماعي، حيث يؤوِّلُه إلى مؤشرات عامة إقتصادية، إجتماعية وأخيرا سياسية.[4]

4-2-1- محاولة لتفسير إشكالية الدخل والحراك الإجتماعي؛ نحو قراءة ماركسية

بناء على نتائج تحليل المعطيات الميدانية المتعلقة بالمحور الثاني، فإن أغلب المبحوثين تجتمع وجهات نظرهم في فكرة معينة، فحواها أن الزيادة في الدخل تفضي إلى تعزيز المكانة الاجتماعية لدى فئة المعلمين مما يرسخ مسألة إحداث حراك إجتماعي صاعد لدى هذه الفئة.

---

[1]- أنظر الفصل الثاني، ص ص 72 - 73.

[2]- أنظر الفصل الثاني، ص 64.

[3]- أنظر الفصل الثاني، ص68.

[4]- أنظر الفصل الثاني، ص 75.

أما التأصيل السوسيولوجي لهذه المسألة فمن خلال التراث الماركسي بوصفه تنظيرا سوسيولوجيا يبحث بعمق في المسائل ذات المتغيرات المادية كمتغير الدخل مثلا في الدراسة التي بين أيدينا، وعليه يتبنى الباحث المقولات الماركسية كخلفية سوسيولوجية لنحت إطار تفسيري للظاهرة المدروسة.

وفق التنظير الماركسي فإن الشق المادي في المجتمع يمتد تأثيره نحو باقي البنيات التي تتقاسم تشكيل المجتمع، ونقصد بذلك السياسي، الثقافي، الديني، تأسيسا على هذا المنظور فإننا نتجه مباشرة صوب مقولة بارزة من المقولات التي صاغها Karl Marx والمتمثلة في مقولة البنية التحتية والبنية الفوقية، "ترى الماركسية أن أي مجتمع ينقسم إلى شقين الأول هو الأساس أو البنية التحتية أو السلطة ثم الآخر وهو البنية الفوقية أو العلوية ..."[1]

فمتغير الدخل إذن يشكل القاعدة التي ينطلق منها التأثير نحو الفوق، وبصيغة مغايرة يمثل الدخل البناء التحتي وهو بناء مادي- إقتصادي، بينما تشكل باقي البناءات الأخرى من ثقافية، سياسية، قانونية البناء الفوقي، "... فقد أسمى ماركس الطريقة التي يقوم بها المجتمع بتنظيم الإنتاج باسم قاعدة المجتمع أو البناء التحتي حيث يصبح النشاط الإقتصادي قاعدة كل شيء آخر في هذا المجتمع، أما بالنسبة لباقي التنظيم الإجتماعي أو النشاط غير الإقتصادي الموجود في المجتمع وأفكاره ومعتقداته ونظرياته المختلفة فقد أطلق عليها ماركس البناء الفوقي... "[2]

بينما إذا كان البناء التحتي هشا سينتج بناءً فوقيا لا يخرج عن نطاق الهشاشة، وهو ما يظهر بوضوح لدى عينة الدراسة، حيث أعرب أغلب المبحوثين عن وضعهم ومكانتهم الإجتماعية التي تغلب عليها المرونة، في هذا الصدد يقول أحد المبحوثين"مهنة

---

[1]- شحاتة، صيام. النظرية الاجتماعية من المرحلة الكلاسيكية إلى ما بعد الحداثة. القاهرة: مصر العربية للنشر، 2009، ص119.

[2] - فليب، جونز. النظريات الاجتماعية والممارسة البحثية. ترجمة: محمد ياسر الخواجة. القاهرة: مصر العربية للنشر والتوزيع، 2010، ص 102.

التعليم لا تساهم في تحسين الوضع الإجتماعي للمدرس وهذا ما نراه بصفة عامة، فرضا لو أن أحد المدرسين تعرض أحد أفراد عائلته إلى مرض أو حالة أخرى لإستدان من زملائه فأجرته هزيلة وهزيلة جدا."[1] ويضيف آخر "الأجرة لا تلبي كل الحاجيات خاصة وأنني أسكن عن طريق الكراء..."[2] ويوضح هذا التصور مبحوث آخر بقوله "لا تضمن لي مهنة التعليم المستوى المعيشي المقبول."[3]

إستكمالا لهذه الفكرة يضيف مبحوث آخر "في نظري مهنة التعليم لا تساهم بشكل أوفر وأوسع في تحسين الوضع الإجتماعي للمدرس وهذا نظرا لظروف المعيشة الغالية والوضع الإقتصادي للبلاد..."[4] وفي مقابلة أخرى " إنها ثابتة لأنه ما أضيف في المرتب قابلته زيادة في القدرة الشرائية مما جعلها ثابتة."[5] يثري هذا التصور مبحوث آخر بقوله "من منظوري الشخصي يمكنني القول أن مهنة التدريس لا تساهم في تحسين الوضع الإجتماعي للمدرس بسبب غلاء المعيشة والراتب الشهري لا يكفي حاجيات المدرس."[6]

تأسيسا على المعطيات الميدانية ونتائجها تظهر أهمية متغير الدخل في تأطير البناء الإجتماعي والبناءات الأخرى المجاورة، مما يعزز الوضع الإجتماعي، لتتأكد أهمية البناء المادي- الإقتصادي في تأطير الواقع الإجتماعي والمساهمة في نسج تحولاته فضلا عن إحداث حراك إجتماعي، "فقد حاول كارل ماركس أن يبرز أن الواقع الإجتماعي لا يبقى شيئا جامدا، وأن الواقع الاجتماعي هو عملية الحيادة المادية للمجتمع، وهي عملية التأثير المتبادل بين الناس والطبيعة ..."[7]

---

[1]- المقابلة رقم 14: الجنس ذكر، السن 44 سنة، الحالة العائلية متزوج، الخبرة المهنية 23 سنة.

[2]- المقابلة رقم 07: الجنس أنثى، السن 36 سنة، الحالة العائلية متزوجة، الخبرة المهنية 16 سنة.

[3] - المقابلة رقم 15: الجنس ذكر، السن 58 سنة، الحالة العائلية أعزب، الخبرة المهنية 35 سنة.

[4]- المقابلة رقم 04: الجنس أنثى، السن 45 سنة، الحالة العائلية متزوجة، الخبرة المهنية 21 سنة.

[5]- المقابلة رقم 13: الجنس ذكر، السن 44 سنة، الحالة العائلية متزوج، الخبرة المهنية 22 سنة.

[6]- المقابلة رقم 12: الجنس أنثى، السن 47 سنة، الحالة العائلية عزباء، الخبرة المهنية 26 سنة.

[7]- شحاتة، صيام. المرجع السابق، ص 115.

إن ما يثبت مقولة أن الزيادة في الدخل تفضي إلى تحسين المكانة الإجتماعية لدى فئة المعلمين وإحداث حراك إجتماعي يتمثل في المؤشرات التي تنهض عليها هذه الدراسة على شاكلة:

- المستوى المعيشي.
- ممارسة الأنشطة الإضافية.
- مهنة التعليم والوضع الإجتماعي.
- فئة المعلمين بين الثبات، التحرك والتدني.

أما هذه المؤشرات فوردت ضمن إجابات المبحوثين لتشكل في الأخير تصورا معينا مفاده أن الزيادة في الدخل من خلال ممارسة الأنشطة الإضافية وكذا البحث عن مصادر جانبية لتوفير بعض الحاجيات تؤثث لتعزيز الوضع الإجتماعي والمكانة الاجتماعية لدى فئة المعلمين وإحداث حراك إجتماعي، ونذكر من هذه الإجابات قول المبحوث "إن مارس المدرس نشاطا مهنيا آخر فهذا أكيد ينجر عنه تحقيق الحاجيات الضرورية."[1] وفي أخرى "ممارسة أنشطة مهنية في أوقات الفراغ ينجر عنها رفع المستوى المعيشي وتحقيق بعض الحاجيات الضرورية والكمالية."[2] وفي أخرى "يمكن تحقيق الحاجيات الضرورية والكمالية بزيادة الدخل وتحسين مستوى المعيشة والمتطلبات اليومية بالأجر الإضافي."[3] يوضح مبحوث آخر الفكرة بقوله "في إعتقادي تلبي-الأنشطة الإضافية- الحاجيات الضرورية والكمالية."[4] وفي هذا السياق لا ينفي بعض المعلمين إعتمادهم على مصادر جانبية في توفير بعض الحاجيات كما سنوضح ذلك في الفصل التالي.

---

[1]- المقابلة رقم 09: الجنس أنثى ، السن 44 سنة، الحالة العائلية متزوجة، الخبرة المهنية 24 سنة.

[2]- المقابلة رقم 12: الجنس أنثى ، السن 47 سنة، الحالة العائلية عزباء، الخبرة المهنية 26 سنة.

[3]- المقابلة رقم 16: الجنس ذكر ، السن 47 سنة، الحالة العائلية متزوج، الخبرة المهنية 33 سنة.

[4]- المقابلة رقم 04: الجنس أنثى، السن 45 سنة، الحالة العائلية متزوجة، الخبرة المهنية 21 سنة.

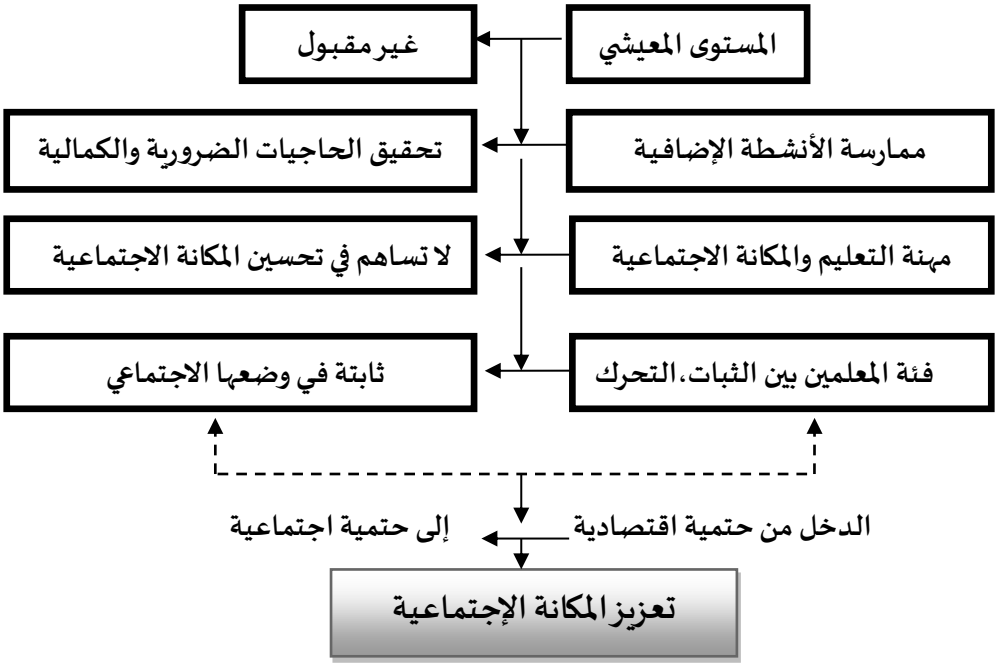

شكل رقم 26: تصور المبحوثين حول عينة من مؤشرات الدراسة

لا يفوتنا إنطلاقا من البنية المفاهيمية التي يقع ضمنها مفهوم الدخل في الوهلة الأولى، وثانيا من طبيعة الإستطلاع الميداني للدراسة توضيح أن هذا الأخير إذا تعلق الأمر بفئة المعلمين لا يضم فحسب الأجر بل يعد توليفة من نشاطات مهنية ومصادر خلافية، وهذا إنما يقود إلى بناء تصور معين مفاده أن كل تغير في البنية التحتية للمجتمع يتزامن بتغير على مستوى البناء الفوقي، فتراكم الدخل لدى فئة المعلمين يترافق بالضرورة مع تعزيز المكانة الإجتماعية، وعليه إذن "حدوث تغيرات في البناء التحتي لابد وأن تواكبه تغيرات في البناء الفوقي أيضا..."[1].

بناء على إجابات المبحوثين وبالرجوع إلى المقولات الأساسية التي نحتها Karl Marx، ومنها بالتحديد مقولة البنية التحتية والبنية الفوقية، نصل إلى الإجابة عن الفرضية العامة للدراسة، والتي من خلالها تنكشف تناقضات معينة، تتمثل في كون أن

[1]- شحاتة، صيام. المرجع السابق، ص 119.

البنية التحتية لدى عينة الدراسة بالرغم من التغيرات التي مستها إلا أنها لم تصل تأثيراتها إلى البنية الفوقية.

تشير الأدبيات الماركسية أن الوقت الذي ينتج ضمنه العامل حاجياته المعيشية ينقسم إلى نوعين، الأول يتمثل في الوقت الضروري موجه لتوفير الحاجيات الضرورية، أما الثاني فالوقت الإضافي وهو موجه لتوفير الحاجيات الكمالية. موازاة مع ذلك تندرج البنيات المادية المستحدثة لدى عينة الدراسة ضمن النوع الثاني أي الوقت الإضافي، أما الدخل وما يرتبط به من بنيات مادية إستحدثتها عينة الدراسة، فقد ساهم وفق تصورات المبحوثين في تحسين الوضع الإجتماعي.

4-2-2- محاولة في فهم إشكالية الدخل والحراك الاجتماعي؛ نحو قراءة بنيوية

تتم القراءة البنيوية لمسألة الدخل في علاقته بالحراك الإجتماعي بحضور نسق من المقولات التي ترافق البنيوية التكوينية لـ P. Bourdieu ، حيث تتضافر في نحت تصور بنيوي متكامل، على شاكلة الرساميل، الهابتيس، التناظر، إعادة الإنتاج، العنف الرمزي.

بمجرد القول أن P. Bourdieu تبنى نسقا من المفاهيم الماركسية في بنيويته التكوينية، فإن هذا لا يعني أن هذه الأخيرة تعد إمتدادا للأولى، وعليه تطرح ضرورة التنويه أنه إذا كان أساس الحراك أو الإنتقال من منظور الماركسية يرجع إلى رأس المال الإقتصادي، بمعنى المادة كموجه للمجتمع، فإن العكس تماما يقع ضمن البنيوية التكوينية حيث أساس التمايز يعود إلى رأس المال الثقافي أو رأس المال الرمزي.

بالنظر إلى وجود رأس المال الرمزي كأساس للتمايز الإجتماعي بالنسبة للبنيوية التكوينية فان هذا لا ينفي أهمية الآخر الإقتصادي داخل البنيوية في حد ذاتها، وبالتالي نشير أن رأس المال الرمزي يعد أساسا كمحصلة للإقتصادي و رساميل أخرى.

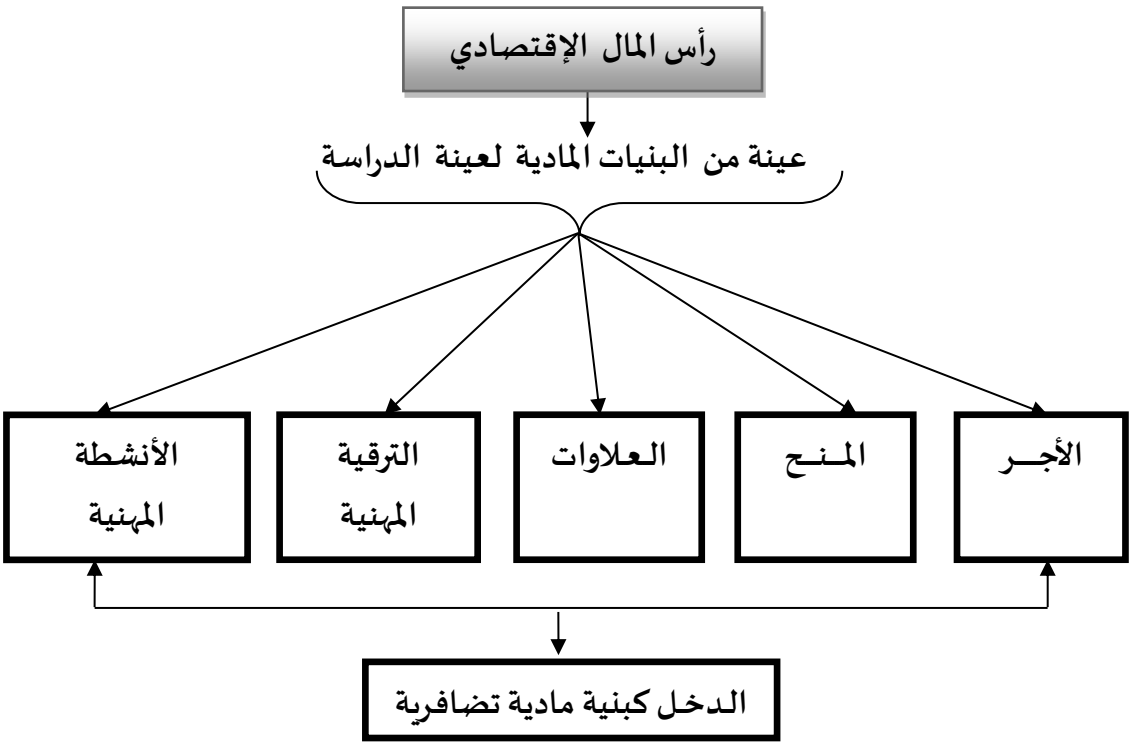

شكل رقم 27: عينة من البنيات المادية لعينة الدراسة

المصدر: إعداد الطالب

إن ما يثبت مقولة الحراك الإجتماعي أو الإنتقال من وضع إجتماعي إلى آخر يتمثل في حجم رأس المال الرمزي الذي ينتجه الأفراد بناء على تضافر رساميل أخرى على شاكلة رأس المال الإقتصادي وكذا رأس المال الإجتماعي، ومنه فإن تقاطع الرساميل السابقة يحيل إلى بناء رأس مال رمزي يفضي في حد ذاته إلى بناء تصور حول الوضع الإجتماعي للأفراد.

بما أن رأس المال الإقتصادي لدى عينة الدراسة والبنيات المادية المشكلة له يتميز بالمرونة والهشاشة وفق المعطيات المتوفرة، فانه يعلن عن ميلاد القطيعة بينه وبين الرساميل الأخرى بوصفها إنتاجا له، وبالتالي لا يتطابق بالضرورة رأس المال الرمزي لعينة الدراسة مع الرساميل المنتجة له، ومن جهة أخرى مع التصورات التي تحملها عنذاتها عينة الدراسة، إذن هذه الأخيرة تنهض على بنيات رمزية لا تعبر عن واقعها

الاجتماعي الفعلي أو نقول بتعبير خلافي رأسمال رمزي يعمل على ترسيخ وتكريس فكرة الثبات الاجتماعي بحكم أنه نتاج لرأسمال اقتصادي قاصر.

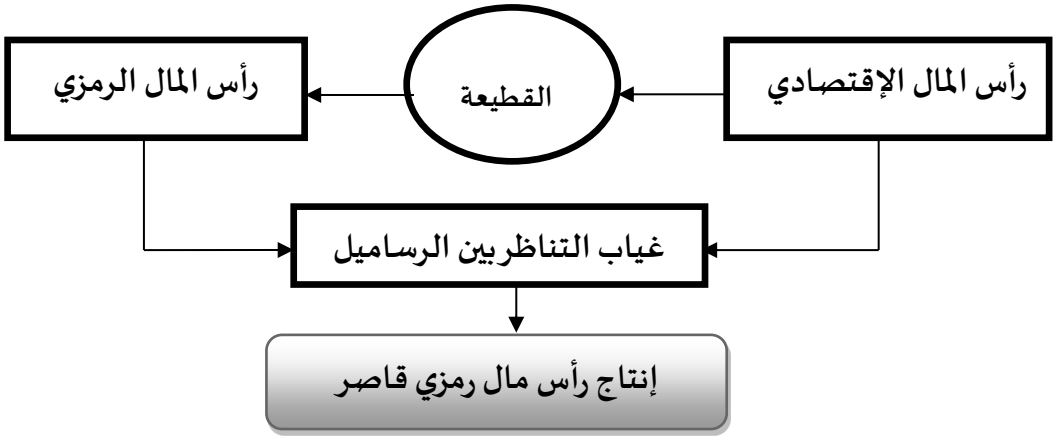

شكل رقم 28: العلاقة بين الرساميل لدى عينة الدراسة

المصدر: اعداد الطالب

خلاصة

بالنظر إلى ما تقدمنا به يصبح العمل حتمية إجتماعية تفضي إلى إنتقال الأفراد من وضع إجتماعي إلى آخر في ظل توفر شروط معينة ترافق هذا الإنتقال، أما العمل فيمكن تصنيفه إلى نوعين، المشروع منه وفيه الأساسي الذي يرتبط بالطبيعة، وهو ضروري للإنسان، وفيه إلى جانب ذلك الثانوي وهو تابع في أصله للأول. أما الصنف الثاني العمل غير المشروع، وهو ما تخرج طرق تحصيله عن الطبيعي في كسب الأرزاق وما يصاحبه من قيم أخلاقية ترتبط بالكسب.

الفصل -05-

الحراك الإجتماعي لدى فئة المعلمين، محاولة في إثبات المظهر الإنعكاسي والمظهر الوهمي

تقـديم

يرتبط الحراك الإجتماعي وفق القراءات السوسيولوجية المتاحة بمظاهر معينة توحي بكينونته، وهي في الغالب على صلة بأحوال المَعيش، وفضلا عن ذلك فان الحراك الاجتماعي لا يعدو أن يكون مجرد إنعكاس لمظهر إقتصادي بعينه، كما يعكس في الآن ذاته مظهرا ثقافيا محددا.

لنستحضر مجددا فكرة كارل ماركس حول البناء التحتي المتمثل في الشق الإقتصادي ونظيره الفوقي المتجسد في ما يقع خارج دائرة الإقتصاد من ثقافة وتربية ودين...الخ، حيث يقع كإنعكاس للأول، من هذا المنطلق نرتب الفصل الخامس للبحث في المظهر الذي يخلفه الحراك الإجتماعي إذا تعلق الأمر بعينة الدراسة.

المبحث الأول

حول المظهر الإنعكاسي للحراك الإجتماعي لدى فئة المعلمين

تمهيد

يعد الحديث عن الحراك الإجتماعي على صلة بتساؤلات مشروعة على شاكلة: أي مظهر إنعكاسي لأي حراك إجتماعي؟ يدعو التساؤل السابق إلى إعتبار كل مظهر إنعكاسي ناتج عن الحراك الإجتماعي فهو مندرج في سياق بنيات ثقافية مستحدثة، وعليه ضمن هذا المبحث نحاول إثراء مسألة البنيات الثقافية الجديدة الناتجة عن الحراك الإجتماعي بوصفها تعبيرا رمزيا عن مظاهر إجتماعية ترتبط بفئة المعلمين.

المطلب الأول: المظاهر الرمزية للحراك الإجتماعي.

يمكن النظر للحراك الإجتماعي أنه على صلة بمظهرين، أما الأول فهو البناء المادي المتشكل وفق طبيعة أسلوب الإنتاج السائد، بينما تجسد الثقافة بكل تجلياتها المظهر الثاني، وعليه فان المظاهر الرمزية للحراك الإجتماعي يمكن النظر إليها من منطلق بناء مادي معين ينعكس في مظاهر ثقافية متباينة؛ يشير بيير بورديو* في هذا السياق إلى أن

> **"المجموعات البشرية في المجتمع، والطبقات الاجتماعية على الخصوص، توجد بشكل من الأشكال مرتين... فهي توجد في موضوعية المستوى الأول، تلك الموضوعية التي ترسمها تقسيمات**

---

* بيير بورديو؛

عالم إجتماع فرنسي، أستاذ في الكوليج، تتمسك أعماله ذات الشهرة العالمية بالكشف عن عمليات الهيمنة. تتمفصل نظريته حول عدة مفاهيم (الهبتيس، الحقل، رأس المال الإجتماعي) التي إستخدمها في ميادين عديدة مثل الثقافة والدولة والمدرسة وفي المجال الفكري. (مأخوذ من: فيليب، كابان وجون فرانسوا دورتيه. علم الإجتماع: من النظريات الكبرى الى الشؤون اليومية أعلام وتواريخ وتيارات. ترجمة: اياس حسن. سوريا: دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، ط 01، 2010، ص365.

الملكيات المادية ، ثم إنها توجد في موضوعية المستوى الثاني، أي موضوعية التصنيف والتمثلات المتناقضة كما تتولد عن الأعضاء الفاعلين بناء على معرفة عملية بالتقسيمات كما تتجلى في أساليب العيش."[1]

وفق ذلك فإن المكون الثقافي يعمل بإمتياز على إبراز المظاهر الرمزية للحراك الإجتماعي، إذ لا يخرج عن كونه نسقا من التمثلات التي يعبر بناءً عليها الأفراد عن وضعهم في الفضاء الإجتماعي، لتتحدد وفق ذلك مكانتهم الإجتماعية؛

"إن التمثل الذي يكون لدى الأفراد عن وضعهم في الفضاء الاجتماعي يتولد عن منظومة من رسوم الإدراك والتقدير (الهابيتوس) التي تتولد بدورها عن وضعية معينة تحددها المكانة في توزيع الخيرات المادية والرأسمال الرمزي والتي تدخل في إعتبارها التمثلات التي تكون لدى الآخرين عن هذه الوضعية والتي يحدد تجمعها الرأسمال الرمزي (الذي يسمى عادة امتيازا وسيادة...الخ) وكذا التوزيع والمكانة التي وجدت تعبيرها في أسلوب العيش".[2]

إذن من البناء المادي الذي يظهر إنطلاقا منه الحراك الإجتماعي كتعبير عن ميلاد بنيات مادية مستحدثة، وصولا إلى البناء الثقافي المتشعب الذي لا يعكس فحسب طبيعة البناء المادي بل إلى جانب ذلك الطبيعة الداخلية للفاعلين فيه، في سياق هذه العلاقة المطروحة يتم إنتاج بنيات ثقافية يمكن تسميتها بالمظاهر الرمزية للحراك الإجتماعي المتجسدة في أسلوب العيش على شاكلة طريقة اللباس، أذواق الطعام، التفنن في السكن...الخ، على أن يتم الإعتراف بها كمظاهر وأشكال رمزية قابلة للتداول والممارسة؛

"لا وجود للرأسمال الرمزي، مع ما يخوله من فائدة لا وجود له إلا في العلاقة بين ملكيات متميزة ومميزة مثل الجسد واللغة والملبس والتأثيث، وبين أفراد وجماعات تتوفر على رسوم إدراك وتقدير تمكنها من الاعتراف بتلك الملكيات والتعرف عليها، أي من جعلها أساليب معبرة، وأشكال محولة من الأوضاع داخل علاقات القوة. ليست هناك ممارسة

---

[1]- بيير، بورديو. الرمز والسلطة. ترجمة: عبد السلام بن عبد العالي. المغرب : دار توبقال للنشر، ط 03، 2007، ص ص 68-69.

[2]- المرجع نفسه. ص 69.

ولا ملكية تحـدد أسلـوبا للحيـاة لا تتخذ قيمة مميزة بدلالة مبدأ محدد إجتماعيا ولا تعبر تبعا لذلك عن وضعية إجتماعية..."[1]

بناء على ما تم نحته سابقا يصبح الثقافي تمَثُلا صريحا متداولا لدى الفاعلين الإجتماعيين، ينهض على شكل ومضات رمزية معبرة عن وضع إجتماعي معين إنطلاقا من معطيات إقتصادية يفرزها الواقع المَعيش.

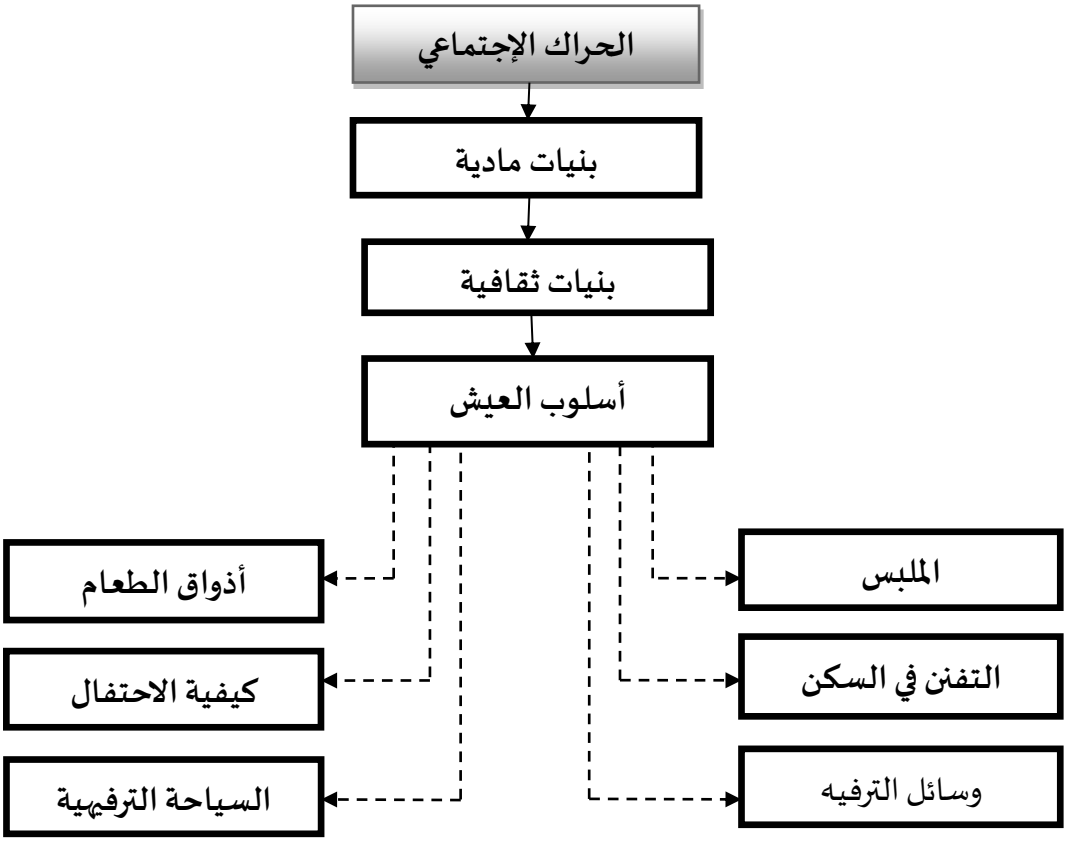

شكل رقـم 27: عينة من المظاهر الرمزية للحراك الاجتماعي

المصدر: إعداد الطالب

[1]- بيير، بورديو. المرجع السابق. ص 69.

المطلب الثاني: عرض وتحليل المعطيات الميدانية

جدول رقم 10: الإجابة عن السؤال رقم 10 من المحور الثالث

من ضمن التجهيزات التالية ما هي التي تمتلكها: أدوات كهرومنزلية، حاسب آلي، تلفازرفيع، مكيف هوائي، هاتف نقال متطور، سيارة مقبولة، منزل خاص...الخ؟

وحدة الموضوع رقم 01 (عرض عينة من أقوال المبحوثين)	التكرار حسب الجنس		تقدير المعنى	ضبط الاختلاف
مقابلة رقم 06: جنس أنثى "لا يمكنني القول أنني أملك هذه التجهيزات لأنها تعتبر من الكماليات..." **مقابلة رقم 15: جنس ذكر** "تلفازعادي ومنزل خاص" **مقابلة رقم 07: جنس أنثى** "تلفازرفيع ومكيف هوائي بالتقسيط، والسكن عن طريق الكراء"	إناث	03	امتلاك تجهيزات بسيطة (ضروريات)	الإختلاف في إمتلاك نوع الحاجيات: ضرورية /كمالية
	ذكور	01		
	مج	04		
وحدة الموضوع رقم 02 (عرض عينة من أقوال المبحوثين)	**التكرار حسب الجنس**		**تقدير المعنى**	
مقابلة رقم 03: جنس أنثى "أمتلك حاسب ألي، تلفاز رفيع، مكيف هوائي، هاتف نقال متطور وسيارة..." **مقابلة رقم10: جنس أنثى** "أمتلك حاسب ألي، هاتف نقال متطور، سيارة مقبولة، ومنزل خاص" **مقابلة رقم 13: جنس ذكر** "أمتلك حاسب ألي، تلفاز، مكيف هوائي، هاتف نقال، سيارة مقبولة ومنزل خاص"	إناث	08	امتلاك تجهيزات رفيعة (كماليات)	
	ذكور	04		
	مج	12		
المجموع الكلي	16			

التعليق على الجدول رقم 10

بالنظر إلى عملية تفريغ المعطيات المتعلقة بالسؤال رقم 10 من المحور رقم 03، يتضح أن أغلب مفردات العينة تشير إلى إمتلاك تجهيزات رفيعة تنتمي إلى زمرة الكماليات بما يعادل 12 مفردة من عينة الدراسة، في مقابل 04 مفردات تكتفي بإقتناء تجهيزات بسيطة أي الضروريات فقط.

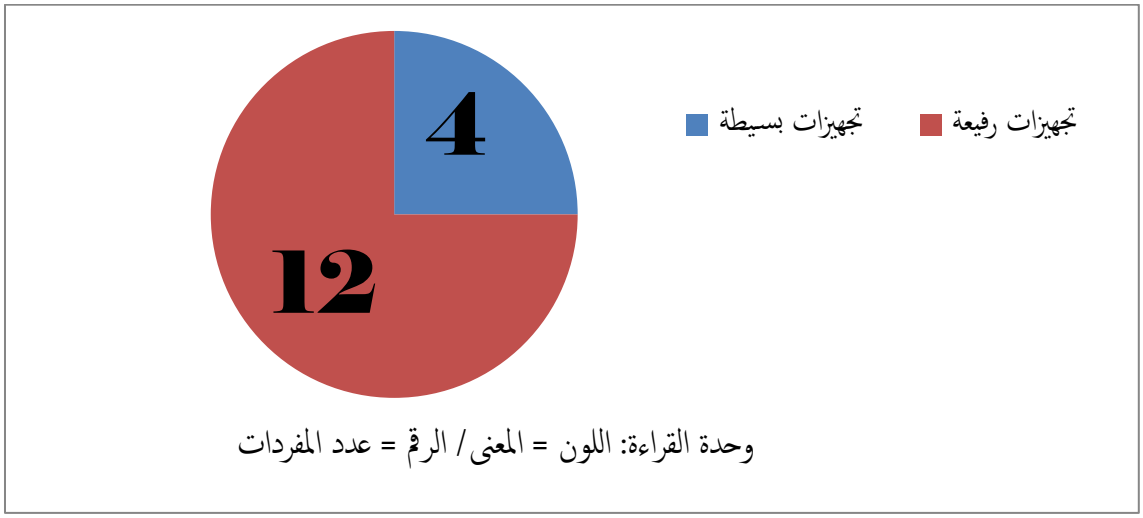

رسم بياني رقم 28: نوع التجهيزات لدى فئة المعلمين

جدول رقم 11: الإجابة عن السؤال رقم 11 من المحور الثالث

في نظرك هل ساهم أجرك من خلال التعليم في اقتناء التجهيزات المذكورة، أم عن طريق مصادر أخرى؟

وحدة الموضوع رقم 01 (عرض عينة من أقوال المبحوثين)	التكرار حسب الجنس		تقدير المعنى	ضبط الاختلاف
مقابلة رقم 05: جنس أنثى "عن طريق مصادر أخرى" مقابلة رقم 04: جنس أنثى "هناك بعض التجهيزات ساهم أجري في اقتنائها وأخرى كانت عندي" مقابلة رقم 16: جنس ذكر "عن طريق مصادر أخرى والبعض من الأجرة" مقابلة رقم 13: جنس ذكر "لا في نظري ليس أجري من ساهم في اقتناء التجهيزات المذكورة"	إناث	08	توفير الحاجيات عن طريق مصادر أخرى غير الأجر	الإختلاف في كيفية توفير الحاجيات الضرورية أو الكمالية
	ذكور	05		
	مج	13		
وحدة الموضوع رقم 02 (عرض عينة من أقوال المبحوثين)	**التكرار حسب الجنس**		**تقدير المعنى**	
مقابلة رقم 12: جنس أنثى "ساهمت بأجري من خلال التدريس في اقتناء التجهيزات المذكورة" مقابلة رقم 03: جنس أنثى "اقتناء التجهيزات المذكورة كان من خلال التدريس" مقابلة رقم 07: جنس أنثى "نعم ساهم أجري من خلال التدريس في اقتناء هذه التجهيزات المذكورة"	إناث	03	توفير الحاجيات عن طريق الأجر	
	ذكور	00		
	مج	03		
المجموع الكلي	**16**			

التعليق على الجدول رقم 11

بناء على البيانات التي تضمنها الجدول رقم 11 من خلال الإجابة عن السؤال رقم 11 من المحور الثالث يتبين أن أغلب مفردات عينة الدراسة تعمل على توفير حاجياتها عن طريق مصادر أخرى غير الأجر بما يعادل 13 مفردة، في مقابل 03 مفردات توفر حاجياتها عن طريق الأجر.

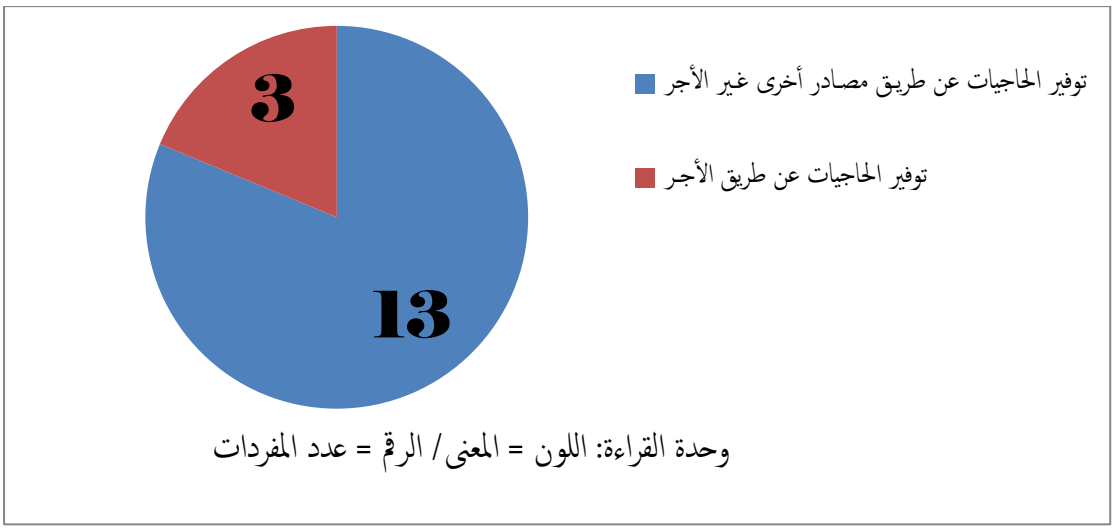

رسم بياني رقم 29: لطريقة توفير الحاجيات

جدول رقم 12: الإجابة عن السؤال رقم 12 من المحور الثالث

كيف تقيم قدرتك الشرائية إعتبارا إلى الأجر الذي تلبيه لك مهنة التعليم؟

وحدة الموضوع رقم 01 (عرض عينة من أقوال المبحوثين)	التكرار حسب الجنس		تقدير المعنى	ضبط الاختلاف
مقابلة رقم 08: جنس أنثى "قدرة شرائية محدودة" مقابلة رقم 14: جنس ذكر "الأجرة التي أتلقاها تلبي لي مصاريف 15 يوما فقط من مصاريف الشهر" مقابلة رقم 02: جنس ذكر "الأجر لا يكفي لأن القدرة الشرائية غالية جدا"	إناث	06	قدرة شرائية ضعيفة ومحدودة	الاختلاف في طبيعة القدرة الشرائية من: ضعيفة، متوسطة إلى مقبولة
	ذكور	04		
	مج	10		
وحدة الموضوع رقم 02 (عرض عينة من أقوال المبحوثين)	**التكرار حسب الجنس**		**تقدير المعنى**	
مقابلة رقم 01: جنس أنثى "قدرة شرائية متوسطة" مقابلة رقم 13: جنس ذكر قدرتي الشرائية متوسطة عموما..."	إناث	03	قدرة شرائية متوسطة	
	ذكور	01		
	مج	04		
وحدة الموضوع رقم 03 (عرض عينة من أقوال المبحوثين)	**التكرار حسب الجنس**		**تقدير المعنى**	
مقابلة رقم 03: جنس أنثى "القدرة الشرائية لا بأس بها" مقابلة رقم 11: جنس أنثى "قدرتي الشرائية فوق المتوسط"	إناث	02	قدرة شرائية مقبولة	
	ذكور	00		
	مج	02		
المجموع الكلي	**16**			

التعليق على الجدول رقم 12

من خلال الجدول رقم 12 الذي تضمن الإجابة عن السؤال رقم 12 من المحور الثالث يتبين أن أغلب مفردات عينة الدراسة ذات قدرة شرائية ضعيفة ومحدودة بما يقدر نحو 10 مفردات من الحجم الكلي للعينة، وأما باقي المفردات فتتراوح بين قدرة شرائية متوسطة إلى مقبولة.

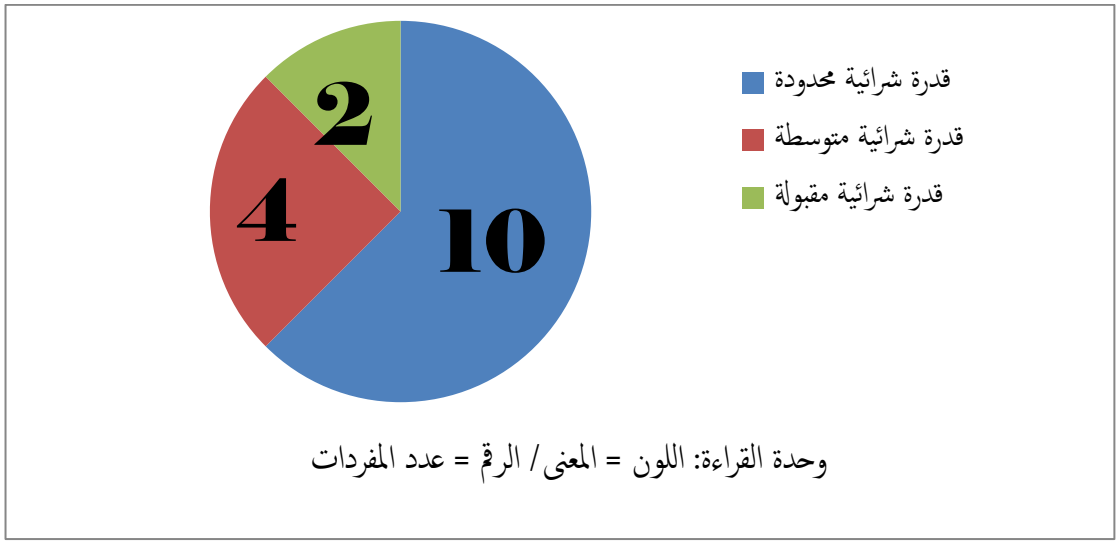

رسم بياني رقم 30: للقدرة الشرائية لدى عينة الدراسة

جدول رقم 13: الإجابة عن السؤال رقم 13 من المحور الثالث

في إعتقادك هل تشهد فئة المعلمين بالنظر إلى الأجر الذي تتلقاه حاليا وضعا اجتماعيا مريحا مقارنة بالسنوات الماضية؟

وحدة الموضوع رقم 01 (عرض عينة من أقوال المبحوثين)	التكرار حسب الجنس		تقدير المعنى	ضبط الاختلاف
مقابلة رقم 05: جنس أنثى "لا أظن ذلك مع انخفاض القدرة الشرائية " مقابلة رقم 02: جنس ذكر "هذا في نظرك أنت لكن في نظر المدرس غير صحيح على الطلاق"	إناث	04	وضع اجتماعي غير مربح	الاختلاف في طبيعة الوضع الاجتماعي (مربح /غير مربح)
	ذكور	03		
	مج	07		
وحدة الموضوع رقم 02 (عرض عينة من أقوال المبحوثين)	التكرار حسب الجنس		تقدير المعنى	
مقابلة رقم 16: جنس ذكر "يشهد بعض التحسن وهذا بسبب الإدماج في الرتب العلمية حسب الأقدمية والمستوى والشهادات العلمية مما يساعد في تحسين الوضع الاجتماعي شيئا فشيئا مثلي"	إناث	04	وضع اجتماعي مربح بناءا على الأجر	
	ذكور	01		
	مج	05		
وحدة الموضوع رقم 03 (عرض عينة من أقوال المبحوثين)	التكرار حسب الجنس		تقدير المعنى	
مقابلة رقم 06: جنس أنثى "نعم من خلال العلاوات والمنح التي أخذتها"	إناث	01	وضع اجتماعي مربح بناءً على مصادر أخرى	
	ذكور	01		
	مج	02		
وحدة الموضوع رقم 04 (عرض عينة من أقوال المبحوثين)	التكرار حسب الجنس		تقدير المعنى	
مقابلة رقم 11: جنس أنثى مقابلة رقم 10: جنس أنثى	إناث	02	وجود تناقض في الإجابة	
	ذكور	00		
	مج	02		
المجموع الكلي	16			

التعليق على الجدول رقم 13

من خلال ما أسفرت عنه عملية تفريغ المعطيات الميدانية المتعلقة بالسؤال رقم 13 من المحور الثالث فإن أغلب مفردات العينة تشير أنها الأجر الذي تتقاضاه لا يساهم في تعزيز وضعها الإجتماعي بما يعادل 09 مفردات من الحجم الكلي للعينة، في مقابل 05 مفردات ترى أنها تعيش وضعا إجتماعيا مريحا بالنظر إلى ما يفيد به الأجر، إضافة إلى مفردتين تميزت إجابتهما بنوع من الغموض وعليه تم إقصائهما.

ملاحظة: حول المقابلتين رقم 11 و رقم 10 من الجدول رقم 13 للمحور الثالث

اثر عملية تفريغ المعطيات الميدانية والقراءة المتتالية لإجابات المبحوثين تبين أن هناك تناقض في إجابة المبحوثين رقم 11 و رقم 10، حيث في المحور الثاني أجاب المبحوثان أن فئة المعلمين ثابتة في وضعها الإجتماعي، بينما في المحور الثالث وتحديدا الجدول رقم 13 أجاب المبحوثان أن فئة المعلمين تشهد وضعا إجتماعيا مريحا، وبالتالي فان المبحوثان يستحضران المعنى ويقابلانه بضده (وضع إجتماعي ثابت ≠ وضع إجتماعي مريح)، والمفروض أن تكون المعادلة بالشكل التالي (ثابت/متدني = وضع إجتماعي غير مريح).

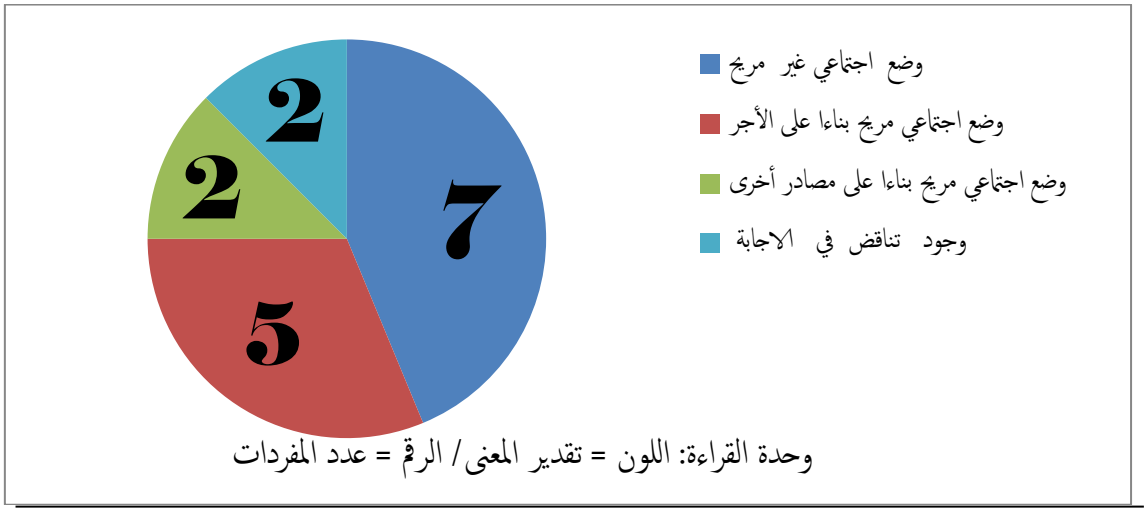

رسم بياني رقم 31: للوضع الإجتماعي لدى عينة الدراسة

المبحث الثاني

تمهيد

موازاة مع تحليل المعطيات الميدانية وبعد عرض نتائجها يتبين إنطلاقا من إجابات شركاء العملية البحثية أن المظاهر الإجتماعية لفئة المعلمين ليست نتاجا للأجر، وانطلاقا من نتائج التحليل دائما فإن فئة المعلمين في غياب الدخل الإضافي تشهد بناء تحتيا قاصرا لا يقوى على تلبية الحاجيات سواء كانت الضرورية منها أو الكمالية، مما يؤثث في الأخير إلى إنتاج بناء فوقي مشوه.

5-2- 1- قـراءة مـاركـسية

بالنظر إلى الإستطلاع الميداني الذي قام به الباحث في الوهلة الأولى يتبين أن فئة المعلمين تبحث عن نمط معيشي معين، يتمثل تحديدا في محاكاة الفئات الأخرى ذات المكانة الإجتماعية الرفيعة، وبالتالي فإنها ملزمة باحتذاء أسلوب إنتاج يلبي لها هذا المطلب، "فأي مجتمع لكي يستمر أفراده على قيد الحياة فلابد من إنتاج حاجاتهم ومتطلباتهم المادية (المأكل والملبس والمسكن...)، أو بمعنى آخر إن أسلوب الإنتاج يتحدد وفقا للشكل الذي عن طريقه يتم إنتاج نمط معيشي معين."[1]

نظيف إلى ما سبق أن أسلوب الإنتاج وفق ما تفيد به الأدبيات الماركسية يتشكل من قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج، وقد "تناول ماركس التفسير المادي لأنماط الإنتاج من خلال مفاهيم شملت الإنتاج ووسائله وعلاقاته، يشير مفهوم قوى الإنتاج إلى القوة العاملة وخصائص أعضائها، والأدوات والتجهيزات ورأس المال، وينحصر مفهوم

[1]- شحاتة، صيام. النظرية الإجتماعية من المرحلة الكلاسيكية إلى ما بعد الحداثة، ص 112.

وسائل الإنتاج ودلالاته في رأس المال والأدوات والتجهيزات، بينما يتضمن معنى علاقات الإنتاج نمط الملكية السائد، وخاصة ملكية وسائل الإنتاج..."[1]

ليس هذا فحسب وإنما تتحدد ملامح أي أسلوب إنتاج بناء على العلاقة الماثلة بين قوى الإنتاج وعلاقاته، وبالتالي فان هذه العلاقة تنهض على مظهرين، أما الأول فهو التوافق ويتمثل الثاني في التناقض، "إن قوى وعلاقات الإنتاج يشكلون معا أسلوب الإنتاج المادي لأي مجتمع، فالعلاقات الإنتاجية تتوقف على القوى المنتجة، إذن فالتوافق بينهما يعد أمرا ضروريا لتطور الإنتاج، أما عكس ذلك أي عدم التوافق فدائما ما يولد التناقضات داخل أسلوب الإنتاج، وبعدها يتطلب إستبدال أو تغير العلاقات الإنتاجية."[2]

تأسيسا على المعطيات الميدانية المتحصل عليها نكتشف تناقضا معينا داخل أسلوب الإنتاج لدى عينة الدراسة، يظهر موازاة مع عدم التوافق بين الأجر بوصفه مكونا بنيويا من مكونات قوى الإنتاج، وفئة المعلمين في حد ذاتها كقوة إنتاجية هي الأخرى، وفحوى هذا التناقض تتمثل في كون أن الأجر قاصر عن تلبية حاجيات ومتطلبات فئة المعلمين، مما يطرح بشدة مسألة البحث عن بديل مادي للأجر بوصفه أداة لتحصيل الرزق، وعليه يطرأ تغير على أسلوب الإنتاج بشكل آلي، لتلجأ بذلك فئة المعلمين إلى المصادر الإضافية على إختلافها لتوفير حاجياتها وتحسين مكانتها.

نستشهد في هذا الإطار بعينة من أقوال المبحوثين التي تثبت قصور الأجر الذي تتلقاه في توفير حاجياتها، حيث بإمكاننا الحديث عن هذه المسألة في صورة مؤشر القدرة الشرائية، فقد ورد في المقابلة التالية قول المبحوث "الأجرة التي أتقاضاها تلبي لي مصاريف أيام قليلة فقط وهذا نظرا لغلاء المعيشة."[3] يضيف مبحوث "للمعلم دخل محدود وقد زادت القدرة الشرائية ولكن الأجر بقي على حاله لذلك يحاول المدرس أن

---

[1]- عثمان، إبراهيم عيسى. النظرية الإجتماعية المعاصرة، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2008، ص 87.

[2]- شحاتة، صيام. المرجع السابق، ص 114.

3_ مقابلة رقم 15: جنس أنثى، الحالة العائلية متزوجة، الخبرة المهنية 35 سنة.

يعيش مع الوضع وذلك بتوفير الضروريات من متطلبات الحياة."[1] وفي أخرى "قدرتي الشرائية بالنظر إلى الأجر الذي تلبيه مهنة التدريس غير كافية وهذا نظرا للارتفاع المستمر للأثمان وأسعار المنتوجات في الأسواق."[2]

في هذا الإطار تظهر المعطيات الميدانية أن أغلب مفردات عينة الدراسة تتمتع بإكتسابها للكماليات لكن عن طريق مصادر خلافية تخرج عن الإمكانيات التي يوفرها الأجر، ومنها قول المبحوث التالي "من ضمن التجهيزات التي أمتلكها: تلفاز رفيع، مكيف هوائي، هاتف نقال متطور، حاسب آلي."[3] ويضيف آخر "حاسب آلي، تلفاز رفيع، مكيف هوائي، هاتف نقال، منزل خاص."[4] وفي مقابلة أخرى "تلفاز رفيع، سيارة مقبولة، منزل خاص."[5]

أما هذه التجهيزات وفق ما تفيد به المعطيات المتحصل عليها فإنها من صنيع مصادر خلافية غير الأجر ، بالنظر إلى ما يدلي به المبحوثين في المقابلات التالية ولإثراء هذه الفكرة يضيف مبحوث آخر "عن طريق الدفع بالتقسيط والسلف."[6] وفي أخرى "عن طريق مصادر أخرى."[7] كما يستطرد مبحوث آخر في هذا السياق دائما "البعض من هذه التجهيزات عن طريق التقسيط والبعض الآخر من الأجر."[8] ويضيف المبحوث التالي "لم يساهم الأجر في إقتناء التجهيزات المذكورة."[9]

بناء على ما تقدمنا به فإن الأجر الذي تتلقاه فئة المعلمين قاصر عن تلبية حاجياتها ومطالبها، وبالتالي فالمظاهر الإجتماعية لدى فئة المعلمين ليست من قبيل الأجر ولا تشكل

1- مقابلة رقم 09: جنس أنثى، الحالة العائلية متزوجة، الخبرة المهنية 24 سنة.
2- مقابلة رقم 04: جنس أنثى، الحالة العائلية متزوجة ، الخبرة المهنية 21 سنة.
3- مقابلة رقم 12: جنس أنثى، الحالة العائلية عزباء ، الخبرة المهنية 26 سنة.
4- مقابلة رقم 01 : جنس أنثى، الحالة العائلية متزوجة، الخبرة المهنية 22 سنة.
5- مقابلة رقم 11: جنس أنثى، الحالة العائلية متزوجة، الخبرة المهنية 26 سنة.
6- مقابلة رقم 02: جنس ذكر، الحالة العائلية متزوج، الخبرة المهنية 28 سنة.
7- مقابلة رقم 01: جنس أنثى، الحالة العائلية متزوجة، الخبرة المهنية 22 سنة.
8- مقابلة رقم 11: جنس أنثى، الحالة العائلية متزوجة، الخبرة المهنية 26 سنة.
9- مقابلة رقم 06: جنس أنثى، الحالة العائلية متزوجة، الخبرة المهنية 20 سنة.

إنعكاسا له وبالتالي لا يساهم الأجر في تحسين الوضع الإجتماعي لهذه الفئة كما تبين ذلك أقوال المبحوثين في المقابلات التالية "إذا كان الوقت الحالي يشهد وضعا إجتماعيا مريحا فأنا لم أحس بهذا الطعم بعد..."[1] وفي أخرى "مقارنة بالسنوات الماضية كان الأجر قليل لكن الوضع الإجتماعي كان حسنا وكافيا بينما حاليا الأجر كبير لكن لا يكفي متطلبات الحياة والأسباب كثيرة."[2] ويثري هذه الفكرة مبحوث آخر بقوله "نوعا ما لكن هذا يعود لحسن التصرف ويبقى محدودا ..."[3]

على إثر تحليل المعطيات الميدانية ومناقشة نتائجها فضلا عن الإستشهاد بأقوال المبحوثين نصل إلى أن الأجر الذي تتلقاه فئة المعلمين لا ينتج أية مظاهر أو دلالات رمزية معينة، مما يدفع نحو إعتبار المظاهر الإجتماعية لدى فئة المعلمين ليست مظهرا إنعكاسيا للأجر الذي تتلقاه.

5-2-2- محاولة في الفهم والتأويل

بالرجوع إلى المقولات الأساسية للبنيوية بشكل عام والبنيوية التكوينية بخاصة فان المظاهر الإجتماعية لدى عينة الدراسة تماثل البنيات الرمزية أو رأس المال الرمزي الذي يجسد عموما البعد الثقافي، أما مؤشر الأجر فيقابله بنيويا رأس المال الإقتصادي، بناء على المعطيات التي يوفرها الحقل الميداني للدراسة من خلال إجابات المبحوثين، فإن الأجر لا يخلف أية مظاهر إجتماعية، وبالتالي بالإمكان الحديث عن رأسمال إقتصادي قاصر. وفق المقولات الأساسية لبنيوية P. Bourdieu فإن رأس المال الرمزي الذي يمثل لدى عينة الدراسة المظاهر الإجتماعية يعد محصلة لتراكم رساميل أخرى على شاكلة رأس المال الإقتصادي والإجتماعي.

1- مقابلة رقم 07: جنس أنثى، الحالة العائلية عزباء، الخبرة المهنية 16 سنة.
2- مقابلة رقم 15: جنس ذكر، الحالة العائلية متزوج، الخبرة المهنية 35 سنة.
3- مقابلة رقم 14: جنس ذكر، الحالة العائلية متزوج، الخبرة المهنية 23 سنة.

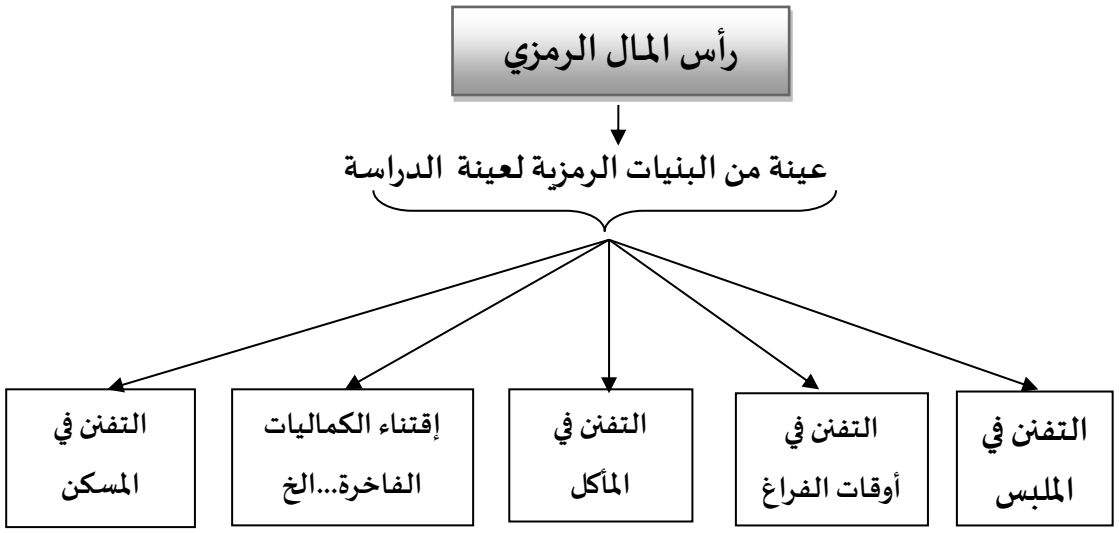

شكل رقم 32: عينة من البنيات الرمزية لعينة الدراسة

المصدر: إعداد الطالب

إن غياب تراكم الرساميل ينسحب تأثيره على رأس المال الرمزي، وبالتالي فإن حجم هذا الأخير غير كفيل بتمثيل تصورات وتمثلات عينة الدراسة حول المكانة التي تحاول تشكيلها، وعليه فإنه لا يحصل الإعتراف داخل الحقل الإجتماعي لعينة الدراسة برأس مالها الرمزي في سياق التمثلات التي يشكلها الآخر.

ومنه فإن بنية التمايز الإجتماعي يمكن فهمها على أنها لا تشتغل، مما يعزز دائما فكرة ثبات البنيات الإجتماعية لدى عينة الدراسة، بهذه الكيفية نتحدث عن القطيعة بين نسق الرساميل "الإقتصادي، الإجتماعي... ." ورأس المال الرمزي، وبالتالي فإن عينة الدراسة لا تنتج ماديا ما يخول لها تشكيل رأس مال رمزي يفضي إلى التأثيث لبنية التفاضل والتمايز الإجتماعي. "... الطبقة المسيطرة تشمل الأساتذة والكوادر الإدارية العليا المزودة برأسمال ثقافي وليس برأسمال اقتصادي، مكونة ما يمكن تسميته بالطبقة المسيطرة الثقافية، وبالحرة الصناعية التي يمكن تسميتها بالطبقة المسيطرة الاقتصادية، إن الطبقة المسيطرة

الثقافية تتجه بصورة منتظمة نحو أنواع اللهو الأقل كلفة والأكثر بساطة، والطبقة المسيطرة الاقتصادية، تتجه نحو إستهلاك أكثر كلفة، يتحدث بورديو عن ارستقراطية تقشفية في الحالة الأولى وعن الميل إلى البذخ في الحالة الثانية"[1]

في سياق التحليل الذي صاغه بيير بورديو تتموضع عينة الدراسة ضمن ما يَصطَلح عليه بالارستقراطية التقشفية، بوصفها فئة مهنية تتميز بالإستهلاك العقلاني لأغلب متطلبات المَعيش بما فيها الترف والبذخ.

[1]- يانيك، لوميل. الطبقات الإجتماعية. ترجمة: جورجيت الحداد. بنغازي: دار الكتب الوطنية، 2008، ص 38.

المبحث الثالث

حول المظهر الوهمي للحراك الإجتماعي لدى فئة المعلمين

تمهيد

من المسائل التي تحقق إجماعا لدى كثير من السوسيولوجيين، وداخل الفكر الماركسي إذا شئنا التخصيص، أن البناء التحتي ينتج في الغالب ما يتوافق معه في شقه المقابل الذي يجسده البناء الفوقي، لأجل ذلك نحاول النظر في نقيض هذه القضية، وعليه نستحضر فكرة البناء الفوقي الوهمي كإسقاط على مسألة الحراك الإجتماعي لدى فئة المعلمين.

المطلب الأول: صور و دلالات الحراك الإجتماعي الوهمي لدى فئة المعلمين

يشمل الحراك الإجتماعي الوهمي المظاهر الإجتماعية بكل ما تحويه من تعبيرات أو دلالات رمزية ساهمت في تشكيلها وإنتاجها بنيات مادية معينة، حيث تنهض تلك المظاهر الإجتماعية على إعتراف وتأييد الذات الفاعلة أو المنتجة لها، بينما لا تحوز على أي إعتراف أو تأييد لدى الآخر المجتمعي، وبالتالي فإنها تأخذ شكل الصور والدلالات الوهمية للحراك الإجتماعي؛

> **"علينا أن نرفض القول بأن الإختلافات والفروق لا توجد إلا لكون الأعضاء يعتقدون أو يوهمون بأنها توجد، ولكن علينا أن نقبل في ذات الوقت أن الفروق الموضوعية التي توجد في الثروات المادية وما تدره من فوائد تتحول إلى امتيازات معترف بها في التمثلات التي تكون لدى الأعضاء كل إختلاف وفرق معترف به، مقبول كفرق**

مشروع ، يعمل بفعل ذلك كرأسمال رمزي يخول فضل الإمتياز."[1]

بالتالي نصل إلى القول أن كل صور وهمية للحراك الاجتماعي هي بالضرورة غير معترف بها لدى الآخر، تلك المسألة يطلق عليها كارل ماكس تسمية الوعي الزائف. حرّي بنا قبل الحديث عن تسمية الوعي الزائف أن نتجاوزه بالحديث عن الوعي في حد ذاته كمفهوم تداولته العديد من الإتجاهات السوسيولوجية وذلك بطرح نماذج معينة كمحاولة لبناء نسق تفكيكي نقترب بناء عليه من الهوية المفاهيمية لمصطلح الوعي.

3-1-1- قراءة سوسيولوجية في مفهوم الوعي

على سبيل الذكر لا الحصر يظهر ضمن البنائية الوظيفية من خلال أعمال إميل دوركايم مفهوم الوعي الجمعي الذي يحمل معنى الضمير الجمعي كما صاغه دوركايم "كنتاج للقيم الأخلاقية والفكرية التي يشترك فيها غالبية أفراد المجتمع."[2]

بينما يتحدد مفهوم الوعي من وجهة نظر التفاعلية الرمزية إنطلاقا من كونه "يتميز بقدرته على تشكيل الواقع، فهو يشتمل على موضوعات وأحداث لها أشكال محددة، ومن هنا ينظر إلى الوعي على أنه عملية لتشكيل الواقع، كما أن الكيفية التي ندرك بها الواقع هي نتاج للوعي، معنى هذا أن الواقع قد يتشكل طبقا لإفتراضات الشخص وإستعداداته."[3]

أما مسألة الوعي إذا تعلق الأمر بالفكر الظاهراتي فإنها تأخذ منحى آخر، حيث "تسعى الظاهراتية لإكتشاف منطق الظواهر الذاتية، ويعتبر وعي الفاعلين الإجتماعيين المتسم بالقصد والتوجيه نحو مضمون معين هو المكون للواقع الإجتماعي"[4]، لتتجدد وفق هذا المنظور إمكانية تشكيل الواقع بناء على فكرة الوعي، لكن بصورة خلافية ضمن

---

[1]- بيير، بورديو. الرمز والسلطة. المرجع السابق. ص 69.

[2]- إحسان، حفظي. علم إجتماع التنمية. مصر: دار المعرفة الجامعية، 1989، ص 256.

[3]- عصام توفيق، قمر. الأنشطة المدرسية والوعي البيئي. القاهرة: دار السحاب للنشر والتوزيع،2005، ص 26.

[4]- جاك، هرمان. خطابات علم الإجتماع في النظرية الإجتماعية. ترجمة: العياشي عنصر. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2010، ص 69.

الظاهراتية يكون الوعي المقصود هو الوعي المعبئ بالقصد والتوجيه أي الخالي من كل صورة عشوائية، ليس هذا فحسب وإنما؛

"حتى يبلغ الباحث الجوهر النهائي للاجتماعي فان عليه القيام بعمليتي اختزال ظاهراتي، تتعلق العملية الأولى بأن يضع بين قوسين واقع العالم المحسوس الذي يعيشه في كل الأيام، وأن يشكك بانتظام في البديهيات الساذجة للحس المشترك، فالواقع الإجتماعي يتشكل بحسب طريقة إدراكنا وتحديدنا له، ... أما العملية المنهجية الثانية فتتمثل في اختزال الفكرة أو الصورة التي تهدف إلى بلوغ الجوهر المنطقي للظواهر الاجتماعية، أي مجموع الشروط القصدية لإمكانية وقوع الظواهر."[1]

بعد تقصي مفهوم الوعي في النماذج النظرية التي سبق ذكرها، نأتي إلى البحث عنه ضمن التراث الماركسي، فهو وفق كارل ماكس لا يزيد عن كونه مظهرا إنعكاسيا للوجود الإجتماعي (الطبيعة-المادة) ونتاجا له بصفته هو الآخر كأحد مفاهيم الفكر الماركسي، "أما بخصوص الوعي الإجتماعي فهو يعد أحد الجوانب الهامة من جوانب الحياة الإجتماعية الذي إن انعدم وجوده لا يمكن لأي مجتمع أن تقوم له قائمة، ويظهر الوعي بصورة دائمة نتيجة لنشاط الناس المادي العملي، لأنه بدون هذا النشاط لا يمكن أن يكون له تأثير مباشر وواع على الطبيعة."[2]

بالنظر إلى ما سبق نستحضر مفهومين محوريين لدى كارل ماكس يتمثلان في الوجود الإجتماعي والوعي الإجتماعي وما يتخللهما من علاقات التأثير والتأثر، وما يرافق ذلك من تناقضات تتمظهر في عدة صور هي في الغالب لا تعدو أن تكون محض ظواهر في الإجتماع والإقتصاد، أو في السياسة والثقافة...الخ؛

"تقوم العلاقة بين الوجود الإجتماعي والوعي الإجتماعي على القواعد الدياليكتية نفسها، فالوجود الإجتماعي يحدد الوعي المجتمعي ويشترط مستوى تطوره، لكن من دون أن يلغي إستقلاله

---

[1]- جاك، هرمان. المرجع السابق.

[2]- شحاتة، صيام. المرجع السابق، ص 115.

النسبي، وفي المقابل يملك الوعي المجتمعي من خلال درجة إستقلاله النسبي أن يتحكم بالوجود المجتمعي وأن يؤثر في عناصره التكوينية بأشكال ومظاهر مختلفة".[1]

ومنه يصح لنا القول أن ما نتحدث عنه من صور ودلالات رمزية للحراك الإجتماعي تعد نتاجا للوجود الإجتماعي أي لبنيات مادية معينة، كما أن هذه الصور والدلالات الرمزية في حد ذاتها تؤثر بشكل أو بآخر نسبي على العموم في البنيات المادية للمجتمع، يعكس الوعي الزائف على العموم نسقا من الأفكار والتصورات وكذا جملة التمثلات التي تنتجها طبقة معينة في المجتمع أو فئة أو مجموعة أفراد للتعبير عن وضع إجتماعي أو إقتصادي، أو ديني وثقافي، كما أن الوعي الزائف في الغالب لا يزيد عن كونه بنية رمزية متشعبة، مزيفة ووهمية تندرج ضمن ما يصطلح عليه بالايديولوجيا، وهو من إنتاج الواقع أو الوجود الإجتماعي (الطبيعة-المادة)،ومن المهم أن نشدد هنا على أن؛

"الواقع الإجتماعي لا يفرز ويحدد فحسب خصائص الوعي الإجتماعي، ولكنه أيضا يحدد بقية مكوناته، فالوعي الاجتماعي يحوي بداخله الوعي الاعتباري والفعلي على حد سواء، ولكن من الأهمية بمكان أن نوضح أيضا أنه يصبح من الصعوبة بمكان أن الوعي الاجتماعي قد يكون وعيا علميا، وقد يكون نوعا من الإديولوجيا التي هي جزء من ذلك الوعي الذي يرتبط بصورة مباشرة بحل المشكلات الإجتماعية داخل المجتمع، ويساهم في تعزيز العلاقات الإجتماعية فضلا عن أن الايديولوجيا تحمل طابعا طبقيا بإعتبارها التعبير الروحي عن المصالح المادية للطبقات الإجتماعية القائمة"[2]

على العموم يعد الوعي الزائف أو الايديولوجيا كتعبير وهمي عن وضع إجتماعي ومكانة مزيفة تعكس بإمتياز حالة الإغتراب والإستلاب التي تعيشها فئة المعلمين، لنستحضر بذلك وعلى غرار المفاهيم السابقة أحد المفاهيم المفصلية لفهم إشكالية الحراك الإجتماعي لدى الفئة المذكورة والمتمثل في مفهوم الإستلاب.

---

[1]- فؤاد، خليل. الماركسية في البحث النقدي: الراهنية، التاريخ، النسق. بيروت: دار الفرابي، 2010، ص 55.

[2]- شحاتة، صيام. المرجع السابق، ص 116.

ينهض الإستلاب على شكلين إثنين، أما الأول فهو مثالي نظري، أو نقول مجرد، على شاكلة الإستلاب الديني، الأخلاقي ...الخ، وأما الشكل الثاني فهو إستلاب عملي، أو مادي بشكل عام، "إستلاب الإنسان ليس نظريا ومثاليا، أي على مستوى الأفكار والمشاعر وحده، إنه أيضا عملي بشكل خاص وينكشف في كل مجالات الحياة العملية... ."[1]

[1]- هنري، لوفيفر. الماركسية. ترجمة: حبيب نصر الله نصر الله. لبنان. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع: 2012، ص47.

المطلب الثاني: عرض وتحليل المعطيات الميدانية

الجدول رقم 14: الإجابة عن السؤال رقم 14 من المحور الرابع

ما وجهة نظرك حول توفير الحاجيات عن طريق مصادر دخل إضافية مثل البيع بالتقسيط، القروض البنكية أو المساعدات الاجتماعية...الخ؟

وحدة الموضوع رقم01 (عرض عينة من أقوال المبحوثين)	التكرار حسب الجنس		تقدير المعنى	ضبط الاختلاف
مقابلة رقم 02: جنس ذكر "لم أقتن الحاجيات بالقروض البنكية" مقابلة رقم 13: جنس ذكر "لا أقتني الحاجيات عن طريق البيع بالتقسيط ولا القروض البنكية" مقابلة رقم 16: جنس ذكر "المساعدات الاجتماعية حبر على ورق لم أستفد من شيء منذ 33 سنة مضت"	إناث	04	فئة من المعلمين لا تعتمد على مصادر دخل إضافية في توفير حاجياتها	يتمظهر الاختلاف في وجود فئة من المعلمين تعتمد على مصادر دخل إضافية لتوفير حاجياتها، وأخرى ترفض هذه الكيفية.
	ذكور	03		
	مج	07		
وحدة الموضوع رقم02 (عرض عينة من أقوال المبحوثين)	**التكرار حسب الجنس**		**تقدير المعنى**	
مقابلة رقم 16: جنس ذكر "شاشة كبيرة، ثلاجة، فرن كبير، غسالة" مقابلة رقم 08: جنس أنثى "مكيف هوائي، تلفاز، أجهزة كهرومنزلية، سيارة" مقابلة رقم 05: جنس أنثى "الأدوات الكهرومنزلية" مقابلة رقم 11: جنس أنثى "تقييم رائع لقد استفدت من سلفة 15 مليون..."	إناث	07	فئة من المعلمين تعتمد على مصادر دخل إضافية في توفير حاجياتها	
	ذكور	02		
	مج	09		
المجموع الكلي	**16**			

التعليق على الجدول رقم 14

بناءً على ما تضمنه الجدول رقم 14 إثر عملية تفريغ المعطيات الميدانية المتعلقة بالسؤال رقم 14 من المحور الرابع، يتبين أن أغلب مفردات عينة الدراسة تعتمد على مصادر دخل إضافية في توفير حاجياتها، في مقابل 07 مفردات لا تعتمد على مصادر دخل إضافية في توفير حاجياتها.

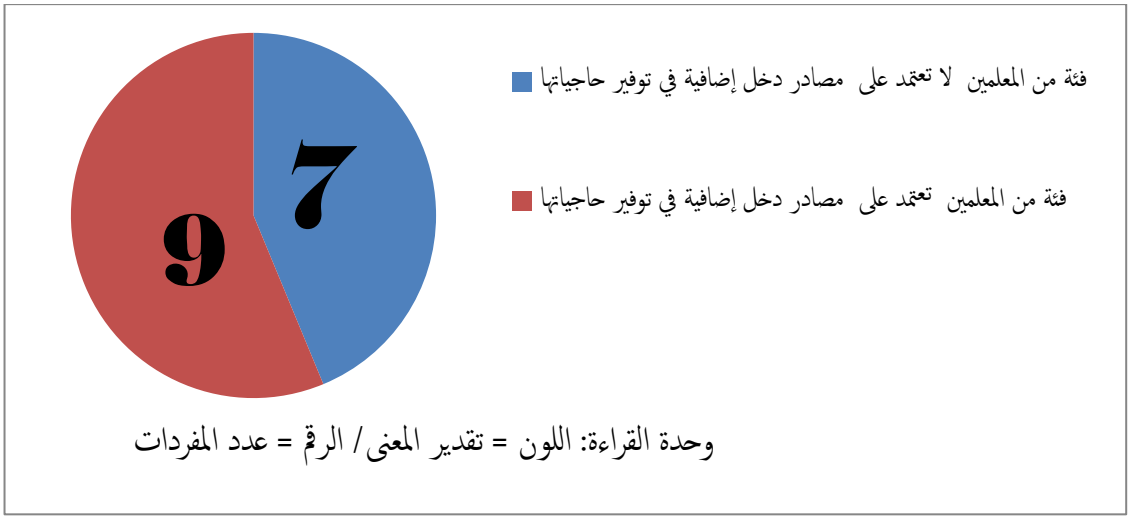

رسم بياني رقم 33: توفير الحاجيات عن طريق مصادر دخل إضافية

الجدول رقم 15: الإجابة عن السؤال رقم 15 من المحور الرابع

تزامنت إستفادت المعلمين من بعض المنح والعلاوات بزيادة في أسعار بعض الحاجيات، في نظرك الوضع الإجتماعي لفئة المعلمين تحسن أم بقي ثابتا؟

<table>
<tr><td>وحدة الموضوع رقم 01
(عرض عينة من أقوال المبحوثين)</td><td colspan="2">التكرار حسب الجنس</td><td>تقدير المعنى</td><td>ضبط الاختلاف</td></tr>
<tr><td rowspan="3"><u>مقابلة رقم 16: جنس ذكر</u>
"تحسن قليلا على العموم..."
<u>مقابلة رقم 12: جنس أنثى</u>
"تحسن قليلا الوضع الاجتماعي لمدرسي الطور الابتدائي"</td><td>إناث</td><td>06</td><td rowspan="3">بالرغم من الزيادة في الأسعار فان الوضع الاجتماعي للمعلمين تحسن</td><td rowspan="6">يتمثل الاختلاف في أن فئة من المعلمين تصرح بتحسن وضعها الاجتماعي رغم زيادة الأسعار ، وأخرى تشير أنه بقي ثابتا، وأخرى تقول أنه متدني</td></tr>
<tr><td>ذكور</td><td>01</td></tr>
<tr><td>مج</td><td>07</td></tr>
<tr><td>وحدة الموضوع رقم 02
(عرض عينة من أقوال المبحوثين)</td><td colspan="2">التكرار حسب الجنس</td><td>تقدير المعنى</td></tr>
<tr><td rowspan="3"><u>مقابلة رقم 13: جنس ذكر</u>
"بقي ثابتا، لأنه أضيف ضخ وخصم عن طريق الضمان الاجتماعي، والمنح العائلية..."
<u>مقابلة رقم 10: جنس أنثى</u>
"الوضع الاجتماعي بقي على حاله ثابت"</td><td>إناث</td><td>03</td><td rowspan="3">بقي الوضع الاجتماعي للمعلمين ثابتا وذلك اثر الزيادة في الأسعار</td></tr>
<tr><td>ذكور</td><td>02</td></tr>
<tr><td>مج</td><td>05</td></tr>
<tr><td>وحدة الموضوع رقم 03
(عرض عينة من أقوال المبحوثين)</td><td colspan="2">التكرار حسب الجنس</td><td>تقدير المعنى</td></tr>
<tr><td rowspan="3"><u>مقابلة رقم 14: جنس ذكر</u>
"أنا أراه قد تقهقر وخاصة هذه السنة (2016) التي سنعرف عواقبها في آخر السنة"
<u>مقابلة رقم 01: جنس أنثى</u>
"بقي ثابتا أو بالأحرى تدنى"</td><td>إناث</td><td>02</td><td rowspan="3">الوضع الاجتماعي للمعلمين في تدني اثر الزيادة في الأسعار</td></tr>
<tr><td>ذكور</td><td>02</td></tr>
<tr><td>مج</td><td>04</td></tr>
<tr><td>المجموع الكلي</td><td colspan="3">16</td></tr>
</table>

التعليق على الجدول رقـم 15

موازاة مع تفريغ المعطيات الميدانية المرتبطة بالإجابة عن السؤال رقم 15 من المحور الرابع التي تضمنها الجدول رقم 15 تظهر ثلاث أنواع من الإجابات التي تحدد وجهة نظر فئة المعلمين، أولا تشير الفئة الأولى التي تقدر بـ 07 مفردات من الحجم الكلي لعينة الدراسة أنه بالرغم من الزيادة في الأسعار فان الوضع الاجتماعي للمعلمين تحسن، بينما تشير فئة أخرى المقدرة بـ05 مفردات أن الوضع الاجتماعي للمعلمين بقي ثابتا اثر الزيادة في الأسعار، وأما ثالثا فئة تقدر بـ04 مفردات ترى أن الوضع الاجتماعي للمعلمين في تدني اثر الزيادة في الأسعار.

يتجه تصور الباحث بالتالي نحو الرأي الغالب المتمثل في وجهة النظر السلبية التي تجمع بين الثبات والتدني، أي 05 مفردات تحمل وجهة نظر الثبات فضلا عن 04 مفردات تنهض على فكرة تدني الوضع الاجتماعي للمعلمين، ما يعادل 09 مفردات من الحجم الكلي للعينة.

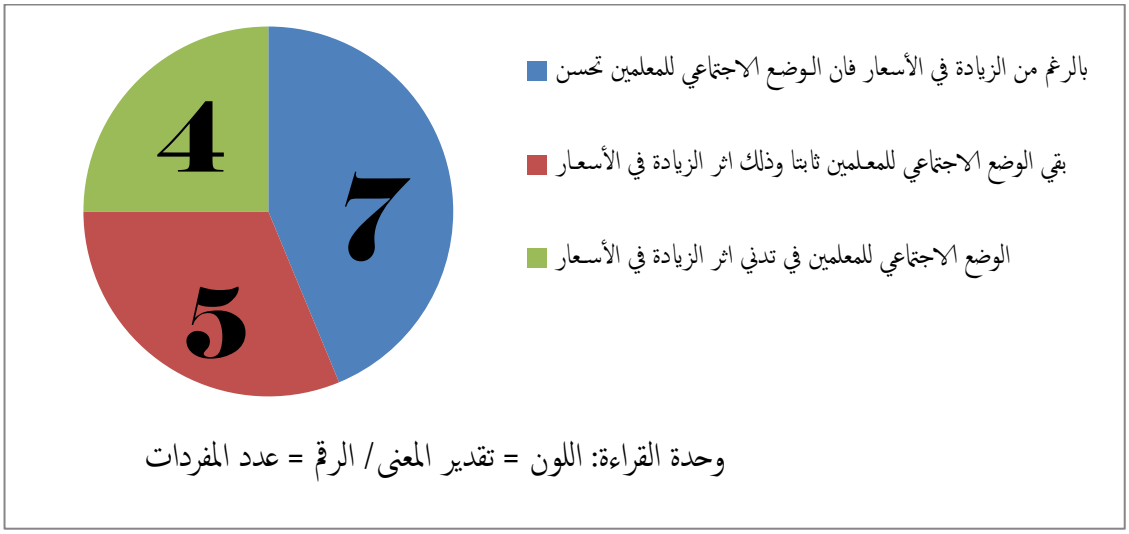

رسم بياني رقم 34: الزيادة في الأسعاروعلاقته بالوضع الإجتماعي للمعلمين

الجدول رقم 16: الإجابة عن السؤال رقم 16 من المحور الرابع

ما رأيك في القول أن: فئة المعلمين لا تستطيع توفير حاجياتها في غياب الدخل الإضافي و المساعدات الجانبية؟

<table>
<tr><th>وحدة الموضوع رقم 01
(عرض عينة من أقوال المبحوثين)</th><th colspan="2">التكرار حسب الجنس</th><th>تقدير المعنى</th><th>ضبط الاختلاف</th></tr>
<tr><td rowspan="3"><u>مقابلة رقم 02: جنس ذكر</u>
"نعم هذا صحيح"
<u>مقابلة رقم 09: جنس أنثى</u>
"طبعا فئة مدرسي الطور الابتدائي لا تستطيع توفير حاجياتها في غياب الدخل الإضافي"
<u>مقابلة رقم 06: جنس أنثى</u>
"لأن الأجر الذي يتقاضاه العامل أو الأجير قد يلبي فقط الحاجيات الأساسية كالماء والكهرباء والغاز...</td><td>إناث</td><td>09</td><td rowspan="3">فئة المعلمين لا تستطيع توفير حاجياتها في غياب الدخل الإضافي</td><td rowspan="6">يتجسد الاختلاف في أن فئة من المعلمين توفر حاجياتها في غياب الدخل الإضافي، في مقابل فئة أخرى لا تعتمد على الدخل الإضافي.</td></tr>
<tr><td>ذكور</td><td>03</td></tr>
<tr><td>مج</td><td>12</td></tr>
<tr><td>وحدة الموضوع رقم 02
(عرض عينة من أقوال المبحوثين)</td><td colspan="2">التكرار حسب الجنس</td><td>تقدير المعنى</td></tr>
<tr><td rowspan="3"><u>مقابلة رقم 03: جنس أنثى</u>
"في نظري أستطيع توفير حاجياتي"
<u>مقابلة رقم 11: جنس أنثى</u>
"لست مع هذه الفكرة ففئة الطور الابتدائي تستطيع توفير حاجياتها من الدخل العادي(الأجر)
<u>مقابلة رقم 16: جنس ذكر</u>
"تستطيع توفير بعض الحاجيات الضرورية دون الكماليات..."</td><td>إناث</td><td>02</td><td rowspan="3">فئة المعلمين تستطيع توفير حاجياتها في غياب الدخل الإضافي</td></tr>
<tr><td>ذكور</td><td>02</td></tr>
<tr><td>مج</td><td>04</td></tr>
<tr><td>المجموع الكلي</td><td colspan="3">16</td></tr>
</table>

التعليق على الجدول رقم 16

انطلاقا من الجدول رقم 16 المتضمن الإجابة عن السؤال رقم 16 من المحور الرابع فان عملية تفريغ المعطيات الميدانية أفضت إلى أن أغلب مفردات عينة الدراسة لا تستطيع توفير حاجياتها في غياب الدخل الإضافي بما يعادل 12 مفردة من الحجم الكلي للعينة، في مقابل 04 مفردات ترى أن فئة المعلمين تستطيع توفير حاجياتها في غياب الدخل الإضافي.

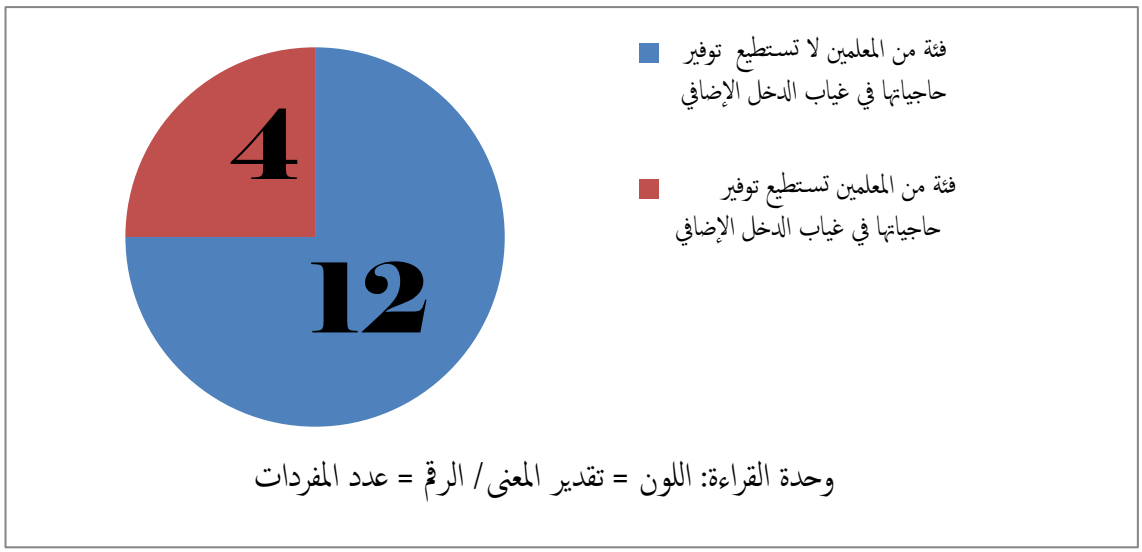

رسم بياني رقم 35: توفير الحاجيات وعلاقته بالدخل الإضافي

المبحث الرابع

عـرض نتائـج الـتـحـليـل ومـنـاقـشـتـهـا

تمهيد

من منظور ما أفرزته الجداول السابقة المعنية بتصنيف إجابات المبحوثين المتعلقة بجملة المؤشرات المرتبطة بالفرضية الفرعية الثانية وفحواها أنه إذا كانت مصادر الرزق الإضافي تفضي إلى تحسين المكانة الإجتماعية لدى فئة المعلمين فإن هذا يعد حراكا إجتماعيا وهميا، إذن فكل إجابات شركاء العملية البحثية تثبت مضمون هذه الفرضية، وبالتالي فهي محققة.

5-4- 1- قـراءة مـاركسيـة

يشكل الأجر الذي تتلقاه فئة المعلمين البناء الإقتصادي الطبيعي، وهو وفق المقولات الماركسية يشكل البناء التحي، لكن بالنظر إلى التصورات التي تحملها عينة الدراسة فإن الأجر كبناء تحتي يعد بناءا قاصرا من حيث كونه لا ينتج ما يكفي من حاجيات تتعلق بالفئة المذكورة، مما يطرح مسألة البدائل الإنتاجية، الأمر الذي نلتمسه في صورة العمل الإضافي الموازي. لكن بناء على ما تقدمنا به آنفا فإن مسألة البدائل الإنتاجية هي بمثابة المؤذن بدخول فئة المعلمين في حالة من الإستلاب. ولصياغة إطار تفسيري نثري إنطلاقا منه مسألة الإستلاب والإغتراب لدى فئة المعلمين نأتي إلى إستحضار مؤشرات معينة تشكل على العموم بناء تضافري يفضي إلى إثبات التصور البحثي الذي أسس له الباحث.

إثر تحليل إجابات المبحوثين التي تم عرضها على المرحلة التيبولوجية، قام على إثرها الباحث بترتيب تصور معين مفاده أن أغلب مفردات عينة الدراسة تعتمد في توفير حاجياتها على مصادر دخل إضافية على إختلاف أشكالها، على سبيل المثال الإستفادة من الخدمات الإجتماعية، إقتناء بعض المستلزمات بالتقسيط فضلا عن الإستفادة من خدمات القروض البنكية، مثلما توضح ذلك أقوال المبحوثين التالية، "أهم هذه الحاجيات سلفة البناء."[1]

وفي مقابلة أخرى "مشاء الله مساعدات في المستوى بعدما أتحصل على سكن LPA سأستفيد من سلفة 50 مليون"[2]. يضيف مبحوث آخر "تقييم رائع لقد إستفدت من سلفة 15 مليون"[3]. ويثري هذه الفكرة مبحوث آخر بقوله "مكيف هوائي-تلفاز-أجهزة كهرومنزلية-سيارة"[4]. وفي أخرى كذلك "مساعدات هامة نوعا ما، وأهم المساعدات التي أطمح في الإستفادة منها هي التي تخص الحج أو العمرة."[5] فضلا على ذلك فئة المعلمين بالرغم من الزيادة في الأسعار فان مكانتها الإجتماعية تحسنت، وذلك وفق إجابات المبحوثين، ومنها ما يظهر في المقابلات التالية "تحسن قليلا على العموم الزيادة أخذتها زيادة الأسعار والسلفة الماضية للمدرس إذا استلف"[6]. وفي أخرى"تحسن نوما ما."[7]

نظيف إلى هذا ما تجتمع حوله آراء وتصورات المبحوثين وتحديدا مسألة تحسن الوضع الإجتماعي لفئة المعلمين بالرغم من الزيادة في أسعار الحاجيات، ومنها ما يظهر في المقابلات التالية "تحسن قليلا على العموم الزيادة أخذتها زيادة الأسعار والسلفة الماضية للمدرس إذا استلف"[8].

1- مقابلة رقم 10: جنس أنثى، الحالة العائلية متزوجة، الخبرة المهنية 23 سنة.
2- مقابلة رقم 07: جنس أنثى، الحالة العائلية متزوجة، الخبرة المهنية 36 سنة.
3- مقابلة رقم 11: جنس أنثى، الحالة العائلية متزوجة، الخبرة المهنية 26 سنة.
4- مقابلة رقم 08: جنس أنثى، الحالة العائلية متزوجة، الخبرة المهنية 24 سنة.
5- مقابلة رقم 13: جنس ذكر، الحالة العائلية متزوج، الخبرة المهنية 22 سنة.
6- مقابلة رقم 16: جنس ذكر، الحالة العائلية متزوج، الخبرة المهنية 29 سنة.
7- مقابلة رقم 11: جنس أنثى، الحالة العائلية متزوجة، الخبرة المهنية 26 سنة.
8- مقابلة رقم 16: جنس ذكر، الحالة العائلية متزوج، الخبرة المهنية 29 سنة.

وفي أخرى "تحسن نوما ما"[1]. وقول المبحوث التالي "الوضع الإجتماعي للمعلم تحسن بنسبة قليلة"[2]. وفي مقابلة أخرى "الوضع الإجتماعي لمدرسي الطور الإبتدائي قد تحسن"[3]. ولإثراء هذه المسألة المطروحة للنقاش يضيف مبحوث آخر في هذا السياق قوله "تحسن قليلا الوضع الإجتماعي لمدرسي الطور الإبتدائي."[4]

كما نأتي من خلال أقوال المبحوثين إلى إثراء فكرة أن عينة الدراسة لا تستطيع توفير حاجياتها في غياب الدخل الإضافي، ومن ذلك ما ورد في المقابلات التالية "لأن الأجر الذي يتقاضاه العامل أو الأجير قد يلبي فقط الحاجيات الأساسية كالماء والكهرباء والغاز ...الخ"[5]. وفي أخرى "هذا قول صحيح"[6].

يضيف مبحوث آخر "طبعا فئة مدرسي الطور الإبتدائي لا تستطيع توفير حاجياتها في غياب الدخل الإضافي."[7] وفي أخرى "أوافق هذا القول بأن هذه الفئة لا تستطيع توفير حاجياتها في غياب الدخل الإضافي والمساعدات الجانبية.

1- مقابلة رقم 11: جنس أنثى، الحالة العائلية متزوجة، الخبرة المهنية 26 سنة.
2- مقابلة رقم 03: جنس أنثى، الحالة العائلية عزباء، الخبرة المهنية 15 سنة.
3 - مقابلة رقم 06: جنس أنثى، الحالة العائلية متزوجة، الخبرة المهنية 20 سنة.
4- مقابلة رقم 12: جنس أنثى، الحالة العائلية متزوجة، الخبرة المهنية 26 سنة.
5- مقابلة رقم 06: جنس أنثى، الحالة العائلية متزوجة، الخبرة المهنية 20 سنة.
6- مقابلة رقم 01: جنس أنثى، الحالة العائلية متزوجة، الخبرة المهنية 22 سنة.
7- مقابلة رقم 09: جنس أنثى، الحالة العائلية متزوجة، الخبرة المهنية 24 سنة.

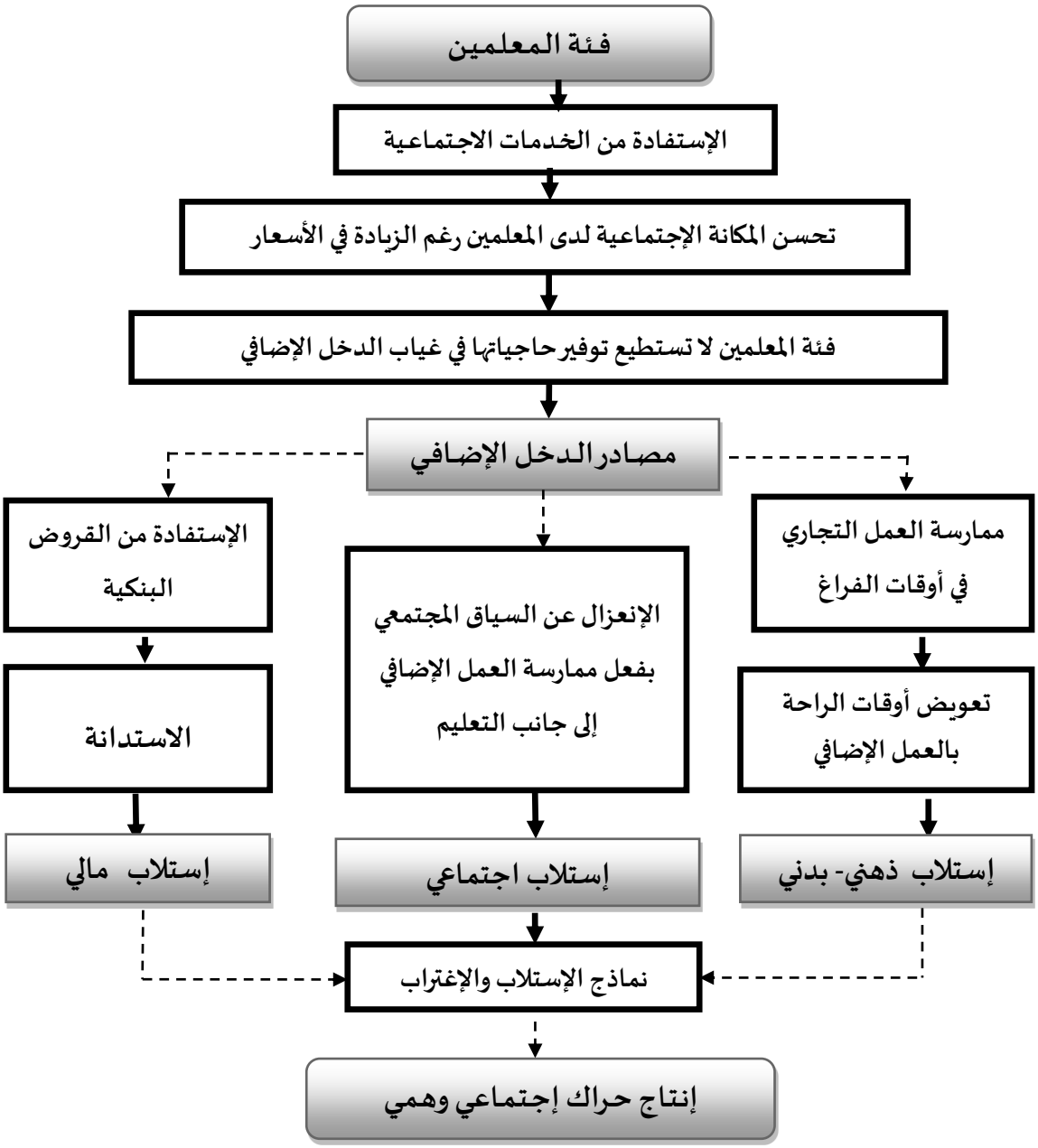

شكل رقم 36: مسألة الإستلاب والحراك الإجتماعي الوهمي لدى عينة الدراسة

المصدر: إعداد الطالب

بناء على التصورات النظرية للفكر الماركسي فان العمل لا ينتج في الغالب حرية الإنسان، فبقدر ما ينتج الإنسان قيمة معينة من العمل فإنها تكون مرفوقة بنوع من الإقصاء والتهميش والحرمان من أية حرية فردية مهما كان شكلها، بمعنى آخر العمل ينتج الإغتراب والإستلاب؛ "يحلل ماركس طبيعة عمل العمال، ينتج العمال ثروة

الرأسماليين وبؤسهم هم، لأن عملهم مغترب، هكذا يصل ماركس إلى فهم الطابع المزدوج للعمل، العمل باعتباره الوسيلة التي يخلق بها الناس حاجياتهم وعالمهم، والعمل المغترب بإعتباره الوسيلة التي يفسدون بها حياتهم ويخلقون بها عالما يقف فوقهم وضدهم."[1]

تحيل المؤشرات السابقة إلى التأثيث لفكرة معينة تتمثل في كون عينة الدراسة تشهد تحسنا في المكانة الإجتماعية بتأثير من مصادر الدخل الإضافي، إلا أن هذه المسألة في عمومها بمثابة وهم وتصورات زائفة الأمر الذي عجل في طرح مسألة الإستلاب والإغتراب، المترافقان بالإنتقال الوهمي من وضع إجتماعي نحو آخر.

5-4- 2- محاولة في الفهم والتأويل

يقتضي التحليل البنيوي من الباحث النظر إلى الموضوع المدروس من الداخل، وأما البنيوية التكوينية لدى P. Bourdieu فتحيل إلى إستحضار وبشكل دائم نسق من المقولات الأساسية على شاكلة الرساميل بإختلافها، إعادة الإنتاج، الهابتوس... الخ، ليتم وفق ذلك البحث في التشَكُّل البنيوي لعناصر الظاهرة المدروسة وبالتالي فهم العلاقة الماثلة بينها، وفي الأخير اكتشاف البنيات الخفية التي توجه بعض أجزاء الظاهرة المدروسة. يُناظِر الدخل لدى عينة الدراسة رأس المال الإقتصادي في بنيوية Bourdieu، لكن قبل النظر لمكانة هذا المفهوم حري بنا البحث في طبيعة تشكله البنيوي بالنسبة لعينة الدراسة لنتمكن من إيجاد فهم علمي لما نحاول الوصول إليه.

يتشكل الدخل لدى عينة الدراسة بناء على تضافر نسق من البنيات المادية، منها ما يمكن وصفه بأنه رسمي تؤطره مراسيم تنظيمية معينة على شاكلة قوانين العمل، ومنه ما هو غير رسمي أي موازي مثل العمل التجاري الحر ...الخ، وبالتالي يمكن الحديث عن

[1]- جون، مولينو. ما هو التراث الماركسي الحقيقي. ترجمة: وحدة الترجمة. مركز الدراسات الإشتراكية للنشر. 1995، ص 44.

مظهرين يحملهما رأس المال الإقتصادي لدى عينة الدراسة أما الأول فهو طبيعي يتمثل في الأجر وما يرافقه من منح وعلاوات وترقيات.

بينما المظهر الثاني فهو غير طبيعي يتمثل في النشاطات الإضافية الموازية كما سبق الحديث عن ذلك آنفا، إذن فبتضافر المظهرين السابقين يمكن وصف رأس المال الإقتصادي لدى عينة الدراسة بأنه تضافري مصطنع. بناء على ما أثث له Bourdieu ضمن بنيويته التكوينية فإن تأثير كل رأس مال على إختلاف الرساميل رهين بالحجم الذي ينهض عليه، ومن زاوية أخرى فان رأس المال الرمزي لا يزيد في الغالب عن كونه محصلة لتضافر نسق الرساميل الأخرى.

إذا كان رأس المال الإقتصادي لدى عينة الدراسة غير طبيعي بمعنى مصطنع، فهذا يحيل إلى إحداث قطيعة معينة بين أغلب الرساميل، ومنه نتحدث عن القطيعة في تراكم الرساميل، لنصل إلى النشوء القسرى لرأس المال الإقتصادي لدى عينة الدراسة، فإذا كان هذا الأخير مصطنع فإنه يقود إلى تكريس مسألة الحراك الإجتماعي الوهمي لدى عينة الدراسة.

خلاصة

من المادي مرورا بالثقافي، يمكن إذن فهم المظاهر الرمزية لدى عينة الدراسة وتعرية العلاقة الماثلة بينها والحراك الإجتماعي. إن نشوء بنيات مادية يحيل تلقائيا إلى بروز بنيات ثقافية، بهذه الكيفية يمكن فهم الصيغة التي تنشأ على إثرها المظاهر الرمزية لدى عينة الدراسة، على أن تتجسد المظاهر المذكورة في أشكال متباينة على شاكلة المَعيش بكل تمظهراته، تصل إلى مستوى التداول داخل السياق الإجتماعي تزامنا مع حصولها على الإعتراف الإجتماعي. ما يمكن إستخلاصه في هذا السياق هو أن حجم المظاهر الرمزية بشكل عام يتوافق آليا مع حجم رأس المال الإقتصادي في حد ذاته.

خاتمة

يتمخض بعد عرض فصول الأطروحة تشكيل نسق إبيستيمولوجي يحيل إلى التأثيث لصياغة قراءة سوسيولوجية تنهض على خطوات منهجية إبتداءً من الوصف والتصنيف، مرورا بالتحليل وإنتهاءً بفهم وتأويل ما تم أشكلته ضمن هذا الفضاء البحثي.

فالحراك الإجتماعي عملية ترافق أغلب المجتمعات، وعليه فإنه لا يزيد عن كونه إنعكاسا لإنتقال ليس فحسب الأفراد بل والجماعات من وضع إجتماعي إلى آخر مغاير، وضمن مسارات خلافية يمكن بناءً عليها تحديد المكانة السوسيو-إقتصادية التي يتواجد في إطارها الأفراد.

حيث تتم عملية الحراك الإجتماعي في الغالب موازاة مع حضور نسق من المتغيرات الحاسمة والفاعلة في ذلك على شاكلة الجاه، الثروة والمال وفق التصور الخلدوني، إضافة إلى متغير المدرسة كما أشار إلى ذلك R. Boudon ، ودون أن نقصي دور العائلة وفق المنظور الذي أثث له كل من T.Parsons و Sorokin، فضلا عن أهمية العائلة ضمن أعمال مصطفى بوتفنوشت وتأطيرها لحالة التطور.

إذا شئنا الحديث عن الأنماط الفرعية للحراك الإجتماعي فهي متعددة، منها الحراك داخل الجيل وبين الأجيال، الحراك العمودي والأفقي، الصاعد والنازل، ثم الحراك البنيوي والصريح وصولا إلى الحراك الفردي والفئوي، هذا فضلا عن وجود أنماط أخرى عامة تترافق مع الحراك الإجتماعي، منها الحراك الجغرافي، المهني، الإقتصادي...الخ.

أما موضوع الحراك الإجتماعي من حيث التنظير فيتم التنظير له من خلال عديد المقاربات، ليتمخض تأسيسا على ذلك ميلاد تصورات خلافية منها ما يربط الموضوع المذكور بفكرة التطور على إعتبار الرؤية التي صاغها A.Comt داخل المدرسة الوضعية، حيث ترتبط حركة المجتمع بحركة الفكر وتطوره، لينشئ عبر ممر التطور إنتقال المجتمع من مرحلة إلى أخرى.

ومن منظور ذي صلة يمكن فهم الإشكالية السابقة ضمن ما يؤسس له الفكر التطوري لدى H.Spenser في إطار المدرسة التطورية، حيث تطرح فكرة التطور التي تقود إلى إنتقال المجتمع عبر حالات مغايرة هي في الغالب من البساطة إلى التعقيد أو من التجانس مرورا نحو اللاتجانس.

ليرتبط بعد ذلك الحراك الإجتماعي في إطار المدرسة الذاتية بمفهوم الحظ الذي نحته M.Weber بطرحه لأربع نماذج من الأنشطة تعمل على تأطير العلاقة الماثلة بين البنية الإجتماعية والحظ إعتبارا على أن كل بنية إجتماعية تحيل إلى نشاط محدد يتم توجيهه وتوزيعه بين الفاعلين.

يكفينا أن نستحضر في سياق الحديث عن المتغيرات الفاعلة في عملية الحراك الإجتماعي متغير الدخل بوصفه في الوهلة الأولى مكونا معرفيا بارزا في هذه الدراسة، وثانيا بالنظر إلى أهميته في تأطير السياق السوسيو-تاريخي للمجتمع الجزائري من المرحلة القديمة إلى مرحلته الراهنة.

إن العبور التاريخي من تشكيلة إقتصادية إلى أخرى، وما رافقه من إنتقال إجتماعي على مستوى الأفراد والجماعات كفيل بصياغة نموذج سوسيو-تاريخي عن دور الدخل ووظيفته في عميلة الحراك الإجتماعي، وذلك إعتبارا لكون كل تحول في أسلوب الإنتاج يُمَأسس لتحول في شكل الدخل الذي يثري بدور عملية الحراك الإجتماعي.

هذا ما يعبر عنه بإمتياز المرور التاريخي من تشكيلة إقتصادية إلى أخرى أكثر تطورا، فمن مجتمع المشاعية البدائية حيث كان الإنسان يشترك في ملكية وسائل الإنتاج والتدرج فيها من البسيط إلى المعقد، فضلا عن الإشتراك في قيمة المنتوج، وبتطور وسائل الإنتاج وتضاعفه يشهد التاريخ البشري بروز البوادر الأولى لمرحلة أخرى تكون فيها ملكية وسائل الإنتاج لجماعة دون أخرى متمثلة في مرحلة الرق.

مهد مجتمع الرق لميلاد أنساق التمايز الإجتماعي من خلال ثنائية السيد والعبد وما يتخللهما من تقسيمات إجتماعية، ليتم بعد ذلك عبور سوسيو-إقتصادي مغاير يتمثل في المجتمع الإقطاعي، نتج بناء على تطور القوى المنتجة، إذ لا يزيد عن كونه مجرد علاقات سيطرة وإستغلال بصورة محايثة.

مرورا في أعقاب ذلك بالمجتمع الرأسمالي الذي ينهض على أسلوب إنتاج يُعرف أنه مكتظ بالإستغلال، من خلال طبقتي البرجوازية المتمتعة بالإمتيازات ونظيرتها البروليتاريا الخاضعة تاريخيا للهيمنة البرجوازية، وإنتهاء بالمجتمع الاشتراكي بوصفه مرحلة تاريخية تحاول محو التفاوت السوسيو-إقتصادي، والإشتراك في ملكية وسائل الإنتاج.

فضلا عن ذلك يمكن إعتبار الدخل كمكون بنيوي ساهم في تشكيل ملامح أغلب المراحل التاريخية التي مر بها المجتمع الجزائري، وذلك بالنظر لوجود بنيات ثانوية - جزئية- عملت على ترسيم حضورها، حيث أنتجت أولا دعما ماديا في إثراء البعد الأنطولوجي لغالبية المراحل، وفي الأخير رسم الملامح الحاسمة لبنية مادية شاملة تنسحب دلالتها الرمزية في الغالب على كامل المرحلة المقصودة.

بالعودة إلى الدراسة الراهنة فإن أنموذج الدخل في علاقته بالحراك الإجتماعي لدى فئة المعلمين، يقتضي الحديث عن فئة المعلمين ومصادر دخلها، حيث تتراوح من رسمية كالمنح والعلاوات والترقيات، وصولا إلى ما هو غير رسمي أي الموازي من العمل غير الخاضع لتأطير أية مؤسسة نظامية، ومنه التجارة الموازية والفلاحة ...الخ.

أما أحوال الإجتماع البشري بصفة عامة فمرهونة بطبيعة الدخل وحجمه، فكل تغير يصيب الدخل تظهر ملامح تأثيره على البنية الإجتماعية للأفراد، وعليه فإن البنية التحتية توجه ما يقع ضمن البنية الفوقية من إجتماع أو سياسة أو دين...الخ، وعلى إثر ذلك فإن البنيات المادية المضافة إلى الأجر الذي تتلقاه عينة الدراسة تشكل دخلا تضافريا ساهم وفق تصورات المبحوثين في تحسين الوضع الإجتماعي، لكن ما يمكن أن

نصل إليه من خلال القراءة التفكيكية/التقاطعية للمقابلات التي أجريت مع المبحوثين يتمثل في أن دخل عينة الدراسة تحسن لكن وضعها الإجتماعي بقي محافظا على ميزة الثبات. وبالتالي فإن الفرضية الأولى التي مفادها أن فئة المعلمين نظرا للزيادة في قيمة دخلها تشهد تحسنا في مكانتها الإجتماعية وبالنهاية إحداث حراك إجتماعي صاعد غير محققة.

فضلا عن مسألة المظاهر الإجتماعية لدى فئة المعلمين وعلاقتها بالأجر، حيث وبناء على ما تقدمنا به من تحليل للمعطيات الميدانية ومناقشة نتائجها فضلا عن الإستشهاد بأقوال المبحوثين نصل إلى أن الأجر الذي تتلقاه فئة المعلمين لا ينتج أية مظاهر أو دلالات رمزية معينة، مما يقود في الأخير إلى إعتبار الفرضية الفرعية الأولى التي مضمونها أن المظاهر الإجتماعية لدى فئة المعلمين تعد مظهرا إنعكاسيا للأجر الذي تتلقاه فئة المعلمين غير محققة.

إنتهاء بفكرة أن الحراك الإجتماعي لدى فئة المعلمين لا يعدو أن يكون مجرد حراك وهمي من منطلق أنه نتاج لمصادر الرزق الإضافي وليس للأجر الذي تتقاضاه الفئة المذكورة. حيث تحيل المؤشرات السابقة إلى التأثيث لفكرة معينة تتمثل في كون عينة الدراسة تشهد تحسنا في المكانة الإجتماعية بتأثير من مصادر الدخل الإضافي، إلا أن هذه المسألة في عمومها بمثابة وهم وتصورات زائفة الأمر الذي عجل في طرح مسألة الإستلاب والإغتراب، المترافقان بالإنتقال الوهمي من وضع إجتماعي إلى آخر. وبحسب هذا التصور فإن الفرضية الفرعية الثانية التي مضمونها؛ إذا كانت مصادر الرزق الإضافي تفضي إلى تحسين المكانة الإجتماعية لدى فئة المعلمين فإن هذا يعد حراكا إجتماعيا وهميا هي فرضية محققة.

قائمة المصادر

والمراجع

المراجع باللغة العربية

-01- إبن خلدون، عبد الرحمن. المقدمة. الدار التونسية للنشر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

-02- الطيبي، محمد. الجزائر عشية الغزو الإحتلالي. الجزائر: ابن النديم، 2009.

-03- إبراهيم عيسى، عثمان. النظريــة الإجتمـاعية المعـاصرة. عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2008.

-04- السويدي، محمد. مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري. الجـزائـر: ديوان المطبوعات الجامعية، د ت.

-05- القصير، أحمد. منهجية علم الإجتماع بين الماركسية والوظيفية والبنيوية. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1985.

-06-ألكســندر، ســوروكن. المدرســتان الإقتصــادية والميكانيكيــة في علــم الإجتمــاع. ترجمــة: حــاتم الكعبي. بيروت: دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع.

-07- باغلي، سيد احمد. جوانب من سياسة الجزائر الثقافية. باريس: اليونيسكو، 1980.

-08-بحري، محمد الأمين. البنيوية التكوينية من الأصول الفلسفية إلى الفصول المنهجية. تونس- الجزائر: كلمة للنشر والتوزيع- منشورات الاختلاف، 2015.

-09- بدوي، السيد. علم الإجتماع الإقتصادي. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، 2005.

-10- بن شهرة، مدني. الإصلاح الإقتصادي وسياسة التشغيل: التجربة الجزائرية. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2008.

-11- بورديو، بيير. الرمز والسلطة. ترجمة: عبد السلام بن عبد العالي. المغرب: دار توبقال للنشر، ط 03، 2007.

-12- بوشلوش، طاهر محمد. التحولات الإجتماعية والإقتصادية وآثارها على القيم في المجتمع الجزائري(1967-1999). الجزائر: دار بن مرابط للنشر والطباعة، د ت.

-13- بوعزة، محمد. إستراتيجية التأويل: من النصية إلى التفكيكية. الرباط: منشورات الاختلاف، 2011.

-14- بومخلوف، محمد. التوطين الصناعي وقضايا التنمية في الجزائر: التجربة والآفاق. الجزائر: شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2002.

-15- تيلوين، الحبيب. التكوين في التربية. وهران: دار الغرب للنشر والتوزيع. ط 02، 2002.

-16- جغلول، عبد القادر. الإشكاليات التاريخية في علم الإجتماع السياسي عند ابن خلدون.ترجمة: فيصل عباس وخليل أحمد. بيروت: دار الحداثة بالتعاون مع ديوان المطبوعات الجامعية بالجزائر، 1981،02.

-17- جغلول، عبد القادر. تاريخ الجزائر الحديث: دراسة سوسيولوجية. ترجمة: فيصل عباس. حيدرة: دار الحداثة بالتعاون مع ديوان المطبوعات الجامعية،ط 03، 1983.

-18- جونز، فيليب. النظريات الإجتماعية والممارسة البحثية. ترجمة: محمد ياسر الخواجة. القاهرة: مصر العربية للنشر والتوزيع، 2010.

-19- جلبي، عبد الرزاق. دراسات في المجتمع والثقافة والشخصية. بيروت: دار النهضة العربية، 1984.

-20- حفظى، إحسان. علم إجتماع التنمية. الأزاريطة: دار المعرفة الجامعية، 1989.

-21- حيلمي، عبد القادر. جغرافية الجزائر: طبيعية- بشرية- إقتصادية. دمشق: مطبعة الإنشاء، ط 02، 1968.

-22-خضير، إدريس. التفكير الإجتماعي الخلدوني وأثره في علم الإجتماع الحديث. الرغاية: موفم للنشر والتوزيع، 2003.

-23- خالد، حامد. مدخل إلى علم الإجتماع. الجزائر: جسور للنشر والتوزيع، ط 02، 2012.

-24- خليل، فؤاد . الماركسية في البحث النقدي: الراهنية، التاريخ، النسق.. بيروت : دار الفرابي،2010.

-25- دريدا، جاك. ما الآن؟ ماذا عن غد؟ الحدث، التفكيك، الخطاب. بيروت / الجزائر: دار الفرابي بالتعاون مع منشورات الإختلاف، 2011.

-26- رأس مال، عبد العزيز. كيف يتحرك المجتمع و نتائج ذلك على العلاقات الاجتماعية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط 02، 1999.

-27- زايد، مصطفى. التنمية الإجتماعية ونظام التعليم الرسمي في الجزائر (1962 -1980). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية. د ت.

-28- سيد احمد، باغلي. جوانب من سياسة الجزائرالثقافية. باريس: اليونيسكو، 1980.

-29- سييف، أقانا. أسس الفلسفة الماركسية. ترجمة: عبد الرزاق الرصافي. بيروب: دار الفارابي، ط 04، 1984.

-30-شمس الدين، عبد الأمجد. الفكر التربوي عند ابن خلدون وابن الأزرق. بيروت: دار اقرأ، 1984.

-31- شوقي الزين، محمد. تأويلات وتفكيكات. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2002.

-32-صيام، شحاتة. النظرية الاجتماعية من المرحلة الكلاسيكية إلى ما بعد الحداثة. القاهرة: مصر العربية للنشر، 2009.

33- ضياء، محمد السومري. النظرية الاقتصادية: التحليل الاقتصادي الجزئي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، د ت.

-34- علوي، عمار. الملكية والنظام العقاري في الجزائر. الجزائر: دارهومة، 2004.

-35- عنصر، العياشي. نحو علم اجتماع نقدي: دراسات نظرية وتطبيقية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1999.

-36- عياد، أحمد. مدخل لمنهجية البحث الاجتماعي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006. المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984.

-37- عدي، الهواري. الإستعمار الفرنسي في الجزائر: سياسة التفكيك الإقتصادي والإجتماعي 1830- 1960. ترجمة: جوزيف عبد الله. بيروت: دار الحداثة، 1983.

-38- عبد اللطيف، بن أشنهو. تكون التخلف في الجزائر: محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي 1830--1962. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1997.

-39- فرح، محمد سعيد. ما علم الاجتماع. الإسكندرية: منشأة المعارف، 1987.

-40- قمر، عصام توفيق. الأنشطة المدرسية والوعي البيئي. القاهرة: دار السحاب للنشر والتوزيع، 2005.

-41- كابان، فيليب و دورتيه جون فرانسوا. علم الإجتماع: من النظريات الكبرى الى الشؤون اليومية أعلام وتواريخ وتيارات. ترجمة: اياس حسن. سوريا: دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، 2010.

-42- لوفيبفر، هنري. الماركسية.ترجمة: حبيب نصرالله نصرالله. بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشروالتوزيع، 2012.

-43- لوميل، يانيك. الطبقات الإجتماعية. ترجمة: جورجيت الحداد. بنغازي: دار الكتب الوطنية، 2008.

-44- محمد، الطيبي. الجزائر عشية الغزو الإحتلالي. الجزائر: ابن النديم، 2009.

-45- مولينو، جون. ما هو التراث الماركسي الحقيقي. ترجمة: وحدة الترجمة. مركز الدراسات الاشتراكية للنشر، 1995.

-46- لزرق، مغنية. نشوء الطبقات. ترجمة: سمير كرم. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1980.

-47- ناصر الدين، سعيدوني والشيخ المهدي بوعبدلي. الجزائر في التاريخ: العهد العثماني. ج 04. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984،

-48- ناجي، سفير. محاولات في التحليل الاجتماعي: التشغيل، الصناعة والتنمية. ج02. ترجمة: الأزهر بوغنبوز. بن عكنون: ديوان المطبوعات الجامعية والمؤسسة الوطنية للكتاب، د ت.

-49- هانس، غيورغ غادامير. فلسفة التأويل: الأصول- المبادئ- الأهداف. الجزائر: منشورات الاختلاف، ط 02، 2006. الجامعية، 1999.

-50- ويزرمان، ثيودورا. الفلسفة الماركسية: جذورها وماهيتها. ترجمة: عبد السلام رضوان. بيروت: دار الفرابي، ط 01، 1981.

المراجع باللغة الفرنسية

-1- ADDI, Lahouari. De l'Algérie pré-coloniale à l'Algérie coloniale : Economie et Société. Alger : Entreprise Nationale du Livre, 1985.

-2- ARBORIO, Ane Marine ,et FOURNIER Pierre. L'enquête et ses méthodes., Barcelone: Armand Colin, 2 Eme Edition, 2005.

-3- BOURDIEU, Pierre. Choses dites. Paris : Editions De Minuit, 1987.

-4- BOURDIEU, Pierre. Questions De Sociologie. Paris : Edition originale de Minuit, 1984.

-5-BOUTEFNOUCHET, Mostefa. La société algérienne en transition. Alger: Office des Publications Universitaires. année

-6- BOUTEFNOUCHET, Mostefa. Introduction à la sociologie : les fondements. OPU, 2ème edition, 2012

-7- BEITONE, Alain et autres. Collection Science Sociale. Paris : Edition Dalloz, 03e , 2002..

-8-BOUDON. Raymond. L'inégalité des chances : La mobilité sociale dans les sociétés industrielles. France : Librairie Arhteme Fayard, 2010 .

-9- DJEGHLOUL Abdelkader. Trois études sur Ibn Khaldoun. Alger : Entreprise nationale du livre, 1984,

-10-D Glasman, J Crener. Essai Sur L'université Et Les Cadres En Algérie. France : C.N.R.S, 1978.

-11- GOLDMANN, Lucien. Le dieu caché: Etude sur la vision tragique dans les pensées de Pascal et dans le théâtre de Racine. Paris : Edition Gallimard, 1979.

-12- GOLDMANN, Lucien. Marxisme et sciences humaines. Paris : Edition Gallimard, 1970.

- 13- LAROUI A,. L'histoire du Maghreb. Tome 11. Paris, maspéro, 1982.

-14- LOMBARD, Jaques. Introduction à l'éthnographie. 2ième édition. Paris: Armand Colin Editeure, 1994.

-15- M'HAMSADJI Bousidi, Nachida. 05 Essais sur l'ouverture de l'économie algérienne. Alger : Enag, 1998.

-16- OLIVIER,M. L'industrie dans la stratégie de développement de L'Algérie. Paris : Annuaire De L'Afrique Du Nord, 1982.

-17- PERTEZ, Henri.. Les méthodes en sociologie -L'observation. Paris: Edition De La Decouvertes Syros, 1998.

-18- SAFIR, Nadji. Essais d'analyse sociologique : emploi, industrialisation et développement. Tome 2. Alger, o.p.u, 1985.

المراجع باللغة الانجليزية

-1- WEBSTER , Rojer. Stidunge Literary Theory. Second Edition. London: 1996.

الأطروحات

نويصر، بلقاسم. "التنمية والتغير في نسق القيم الاجتماعية". رسالة دكتوراه. جامعة سطيف (الجزائر)، 2011-2010.

المعاجم والقواميس والموسوعات

-1- الصالح، مصلح. الشامل: قاموس مصطلحات العلوم الاجتماعية. المملكة العربية السعودية: دار عالم الكتب، 1999.

-2- سميث، شارلوت سيمون. موسوعة علم الإنسان: المفاهيم والمصطلحات الانتروبولوجية.
ترجمة:مجموعة
من الأساتذة. القاهرة: المركز القومي للترجمة، ط 02، 2009.

-3- بودون، ريمون وفرانسوا بوريكو. المعجم النقدي لعلم الإجتماع. ترجمة: سليم حداد. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1986.

-4- نزيه، حماد. معجم المصطلحات المالية والإقتصادية في لغة الفقهاء. بيروت: الدار الشامية، ط01، 2008.

المـجـلات

المجلات العربية

عبد القادر، يوسف. "حول النظرية العربية في التربية". مجلة المستقبل العربي. العدد 36. بيروت. (فيفري 1982).

محمود، عودة. "الهجرة إلى مدينة القاهرة: دوافعها وأنماطها وأثارها". المجلة القومية. مجلد 11. عدد 01. جانفي1974،

المجلات المحلية

- مجلة المجاهد. العدد 775. 22 جوان 1975.

.لوحيدي فوزي و قنوعة عبد اللطيف. "الحراك الاجتماعي في المجتمع الجزائري". مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية. جامعة الوادي. العدد الأول. (سبتمبر2013).

- مجلة أنسانيات. عدد 16. جانفي-أفريل 2002.

ملاحق الدراسة

الملحق الأول

دلـيــل المـقـابـلـة

المحور الأول
01- الجنس: ذكر( ) أنثى( ) 02- الحالة العائلية: أعزب-ة- ( ) متزوج-ة- ( ) مطلق-ة- ( ) أرمل-ة- ( ) 03- الخبرة المهنية: 04- مكان الإقامة: حضري( ) شبه حضري ( ) ريفي( ) 05- الوضعية السكنية: سكن وظيفي( ) ملكية فردية( ) عن طريق الكراء ( ) السكن مع العائلة الممتدة( )
المحور الثاني
06- من وجهة نظرك هل تلبي لك مهنة التعليم مستوى معيشي مقبول؟ 07- هل ترى أن ممارسة أنشطة مهنية في أوقات الفراغ ينجر عنه تحقيق الحاجيات الضرورية والكمالية؟ 08- من منظورك الشخصي هل يمكن القول أن مهنة التعليم تساهم في تحسين المكانة الاجتماعية للمعلم؟ 09- وفق تصورك الشخصي هل تشهد فئة المعلمين تحركا في وضعها الاجتماعي، ثباتا أم تدنيا؟
المحور الثالث

10- من ضمن التجهيزات التالية ما هي التي تمتلكها: أدوات كهرومنزلية، حاسب آلي، تلفاز رفيع، مكيف هوائي ، هاتف نقال متطور، سيارة مقبولة، منزل خاص...الخ؟

11- في نظرك هل ساهم أجرك من خلال التعليم في اقتناء التجهيزات المذكورة، أم عن طريق مصادر أخرى؟

12- كيف تقيم قدرتك الشرائية اعتبارا إلى الأجر الذي تلبيه لك مهنة التعليم؟

13- في اعتقادك هل تشهد فئة المعلمين بالنظر إلى الأجر الذي تتلقاه حاليا وضعا اجتماعيا مريحا مقارنة بالسنوات الماضية؟

المحور الرابع

14- ما وجهة نظرك حول توفير الحاجيات عن طريق مصادر دخل إضافية مثل البيع بالتقسيط والقروض البنكية أو المساعدات الاجتماعية...الخ؟

15- تزامنت استفادت المعلمين من بعض المنح والعلاوات بزيادة في أسعار بعض الحاجيات، في نظرك الوضع الاجتماعي لفئة المعلمين هل تحسن أم بقي ثابتا؟

16- ما رأيك في القول أن: فئة المعلمين لا تستطيع توفير حاجياتها في غياب الدخل الإضافي و المساعدات الجانبية؟

الملحق الثاني

الـــجـــنـــس	
	عدد المفردات
ذكر	05
أنثى	11
المجموع	16
الـــخـــبرة المـــهنية	
	عدد المفردات
[10- 15 سنة]	00
[16- 20 سنة]	02
[21- 25 سنة]	09
[26-30 سنة]	03
+ 30 سنة	02
المجموع	16
الـــحالـــة الـــعائـــلية	
	عدد المفردات
أعزب (ة)	02
متزوج (ة)	14
مطلق (ة)	00
أرمل (ة)	00
المجموع	16
مكـــان الإقـامـــة	
	عدد المفردات
ريـفـــــــي	00
شبه حضـــري	05
حـــضـــــري	11
المجمـــــوع	16
الوضعية السكنية	
	عدد المفردات
سكن وظيفي	00
ملكية فردية	13
عن طريق الكراء	01
السكن مع العائلة الممتدة	02
المجموع	16

الوصف الشامل لخصائص عينة الدراسة

المصدر: إعداد الطالب بناء على معطيات ميدانية.

الملحق الثالث

عرض بيوغرافي لميدان الدراسة

يعود تاريخ إنشاء بلدية ماسرة إلى سنة 1841، حيث كانت تسمى آنذاك بإسم "أبوكير" إلى غاية 1962 وفيما بعد تم الإستغناء عنه نهائيا واسترجعت إسم ماسرة الإسم الذي كانت تعرف به المنطقة منذ العهد التركي. وحسب روايات بعض شيوخ المنطقة فإنها كانت غنية بالمياه الجوفية، كما أنها عرفت عبر التاريخ القديم أحداثا كبرى، حيث لا تزال بعض الأثار والمعالم التاريخية شاهدة على أن الإنسان الأول ما قبل التاريخ عاش بالمنطقة، ومنها موقع أثري يحمل اسم "رجال الكهف" لا تزال إلى اليوم فيه مغارات تحت الأرض مرفوقة بالأدوات والأواني القديمة ومكتشفات نادرة تمّ العثور عليها من طرف باحثين أثريين بمبادرة من الباحث والمؤرخ عبد القادر بن عيسى رحمه الله الذي كان مهتما بالمواقع والمعالم الأثرية عندما كان مديرا للثقافة بولاية مستغانم في سنة 1984، هذا، فضلا عن تلك المعالم المتواجدة بغابة سيدي بن ذهيبة.

كما عرفت ماسرة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا قفزة عمرانية وكثافة سكانية نظرا لموقعها الاستراتيج على الطريق الوطني الذي يتوسطها، وكذلك قربها من المدينة مستغانم بمسافة 12 كلم، وعن مدينة غليزان بمسافة 44 كلم. فضلا عن وجود موارد هامة تساهم في إثراءفي إقتصاد البلدية سوق الجمعة، هو سوق يتأسس مرة في الأسبوع أي كل يوم جمعة وهو من أهم الأسواق في المنطقة وفي الجزائر يحث يعد مصدررزق لهذه البلدية، يعود تاريخه إلى ظهور مدينة ماسرة، يوجد في هذا السوق قسمين قسم نجد فيه الخضروالفواكه واللحوم والأقمشة والأحذية و الزرابي الحيوانات، وكل ما تتميزبه المنطقة من صناعات تقليدية والنصف الثاني منه هو الجزء الكبيروالأهم يختص ببيع السيارات والشاحنات وألات الفلاحة.[1] أما فيما يتعلق بالهياكل التعليمية فإن دائرة ماسرة تحتوي على ثانوية واحدة وعدد من المتوسطات المتفرقة بين بلدياتها، وكذلك على العديد من المدارس الابتدائية المنتشرة عبركامل ترابها الحضري أو الريفي، فعلى سبيل الذكر لا الحصر تظهر بالمركز الحضري للدائرة المدارس الإبتدائية وفق الجدول التالي:

اسم المدرسة	عدد التلاميذ			عدد الأساتذة
	ذكور	إناث	المجموع	
الشيخ عبد القادر	180	213	393	13
بن قناب عبد القادر	219	244	463	16
سطال الجيلالي	215	235	450	14
صالح محمد	163	194	357	12
منصور بن ذهيبة	228	201	429	16
المجموع	1005	1087	2092	71

المصدر: [2]

[1]– مأخوذ من: صفحة ماسرة في Geo names.

[2]- المفتش الإداري للطور الإبتدائي لدائرة ماسرة.

الملحق الرابع

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التربية الوطنية

مستغانم في: .....

مديرية التربية لولاية مستغانم
مصلحة المستخدمين
مكتب التعليم الابتدائي
الرقم: 1199/2017/16.15

مدير التربية
إلى
السيد(ة): نائب العميد المكلف بدراسات مابعد التدرج
-جامعة مستغانم-

الموضوع: ف/ي طلب معلومات احصائية لدائرة ماسرة
المرجع: - ارسالكم المؤرخ في 2017.05.02 تحت رقم 138.

بناء على ارسالكم المنوه به في المرجع أعلاه،يشرفني أن أوافيكم بالمعلومات الاحصائية لدائرة ماسرة و التي مفادها تحضير رسالة الدكتوراه تخصص علم الاجتماع التربوي للطالب السيد/ قدور بن عطية مولود.

1- تعداد أساتذة الابتدائي لمقاطعة ماسرة حسب الجنس:

العدد الاجمالي	عدد الذكور	عدد الاناث
271	77	194

2- تعداد أساتذة الابتدائي لمقاطعة ماسرة حسب الاطار:

الاطار	العدد الاجمالي	عدد الذكور	عدد الاناث
أستاذ مكون	59	30	29
أستاذ رئيسي	12	04	08
أستاذ مدرسة ابتدائية	103	23	80
أستاذ متربص	95	19	76
معلم مدرسة ابتدائية	02	01	01

مدير التربية

مدير التربية
العربي بن شهرة

الملحق الخامس

مراحل الإنتقال في المجتمع الجزائري

لتشكيل صورة حول مراحل الإنتقال في المجتمع الجزائري، فقد مر التطور فيه لمدة نصف قرن بمراحل متعاقبة، خلافية في المميزات، مع التجانس الداخلي لكل مرحلة، يكشف مسار التاريخ السابق للدولة عن كرونولوجيا من الأحداث مؤذنة بتقسيم منطقي للمراحل المقطوعة: الثورة التحريرية، مرحلة الإستقلال، مرحلة البناء الإجتماعي، مرحلة الإصلاح والبناء الاجتماعي، مرحلة الليبيرالية والديمقراطية، وكل مرحلة تدوم تقريبا عشرة سنوات، بإستثناء الثورة التحريرية... من 1954 إلى 1962، ظهر شكل من التضامن الإجتماعي المرتبط بالنضال التحرري، ومن 1962 إلى 1970 نشهد مفهوم الحرية الفردانية والجماعية الذي إنسحب على المجتمع بأكمله، ومن سنة 1970 إلى غاية 1979 البناء الإجتماعي يمر بمقدمة التصنيع كشكل للتقدم، وإشتراكية الإقتصاد كشكل للتسيير...، ومن 1980 إلى 1988 تشهد أكبر إعتبار للإجتماعي، وتنفيذ التنظيم الإقتصادي شبه المجتمعي مع الحدث المتعلق بمراجعة وتنقيح الميثاق الوطني، هذه المرحلة أغلقت بانفجار أكتوبر 1988 للشباب، انفجار قابل لفتح مرحلة جديدة، وهي من 1989 إلى 1998، والتي انكشفت فيها إيديولوجيات المواجهة والاقتصاد الحر.[1]

-النص من ترجمة الطالب -

[1] - M. BOUTEFNOUCHET. LA SOCIETE ALGERIENNE EN TRANSITION. ALGER :OFFICE DES PUBLICATIONS UNIVERSITAIRES,2014, PP. 51-52.

الملحق السادس

في مفهوم الكسب والرزق عند ابن خلدون

إعلم أن الكسب إنما يكون بالسعي في الإقتناء والقصد إلى التحصيل، فلا بد في الرزق من سعي وعمل ولو في تناوله وابتغائه من وجوهه. قال تعالى: "فابتغوا عند الله الرزق" والسعي إليه إنما يكون بأقدار الله تعالى وإلهامه، فالكل من عند الله. فلا بد من الأعمال الإنسانية في كل مكسوب ومتمول. لأنه إن كان عملاً بنفسه مثل الصنائع فظاهر، وإن كان مقتنى من الحيوان أو النبات أو المعدن فلا بد فيه من العمل الإنساني كما تراه، وإلا لم يحصل ولم يقع به انتفاع.

ثم إن الله تعالى خلق الحجرين المعدنيين من الذهب والفضة قيمة لكل متمول، وهما الذخيرة والقنية لأهل العالم في الغالب. وإن اقتنى سواهما في بعض الأحيان، فإنما هو لقصد تحصيلهما بما يقع في غيرهما من حوالة الأسواق، التي هما عنها بمعزل، فهما أصل المكاسب والقنية والذخيرة. وإذا تقرر هذا كله فاعلم أن ما يفيده الإنسان ويقتنيه من المتمولات، إن كان من الصنائع فالمفاد المقتنى منه هو قيمة عمله، وهو القصد بالقنية، إذ ليس هنالك إلا العمل وليس بمقصود بنفسه للقنية. وقد يكون مع الصنائع في بعضها غيرها. مثل النجارة والحياكة معهما الخشب والغزل، إلا أن العمل فيهما أكثر، فقيمته أكثر. وإن كان من غير الصنائع، فلا بد في قيمة ذلك المفاد والقنية من دخول قيمة العمل الذي حصلت به، إذ لولا العمل لم تحصل قنيتها. وقد تكون ملاحظة العمل ظاهرة في الكثير منها فتجعل له حصة من القيمة عظمت أو صغرت. وقد تخفى ملاحظة العمل كما في أسعار الأقوات بين الناس، فإن اعتبار الأعمال والنفقات فيها ملاحظ في أسعار الحبوب كما قدمناه، لكنه خفي في الأقطار التي علاج الفلح فيها ومؤونته يسيرة، فلا يشعر به إلا القليل من أهل الفلح. فقد تبين أن المفادات والمكتسبات كلها أو أكثرها إنما هي قيم الأعمال الإنسانية، وتبين مسمى الرزق، وأنه المنتفع به.[1]

[1]- عبد الرحمن، ابن خلدون. المقدمة. القاهرة : دار الهيثم، 2005، ص 309.

الملحق السابع

"حول مكانة العمل لدى ابن خلدون"

فقد بان معنى الكسب والرزق وشرح مسماهما. وإعلم أنه إذا فقدت الأعمال، أو قلت بإنتقاص العمران، تأذن الله برفع الكسب. ألا ترى إلى الأمصار القليلة الساكن، كيف يقل الرزق والكسب فيها، أو يفقد، لقلة الأعمال الإنسانية. وكذلك الأمصار التي يكون عمرانها أكثر، يكون أهلها أوسع أحوالاً وأشد رفاهية كما قدمناه قبل. ومن هذا الباب تقول العامة في البلاد، إذا تناقص عمرانها إنها قد ذهب رزقها، حتى أن الأنهار والعيون ينقطع جريها في القفر، لما أن فور العيون إنما يكون بالإنباط والامتراء الذي هو بالعمل الإنساني، كالحال في ضروع الأنعام، فما لم يكن إنباط ولا امتراء نضبت وغارت بالجملة، كما يجف الضرع إذا ترك إمتراؤه. وانظره في البلاد التي تعهد فيها العيون لأيام عمرانها، ثم يأتي عليها الخراب كيف تغور مياهها جملة كأنها لم تكن "والله يقدر الليل والنهار.[1]

[1]- عبد الرحمن، ابن خلدون. المرجع السابق.

الملحق الثامن

"في مفهوم المعاش عند ابن خلدون"

إعلم أن المعاش هو عبارة عن إبتغاء الرزق والسعي في تحصيله، وهو مفعل من العيش كأنه لما كان العيش الذي هو الحياة لا يحصل إلا بهذه، جعلت موضعاً له على طريق المبالغة. ثم إن تحصيل الرزق وكسبه إما أن يكون بأخذه من يد الغير وإنتزاعه بالإقتدار عليه، على قانون متعارف، ويسمى مغرماً وجباية، وإما أن يكون من الحيوان الوحشي بإقتناصه وأخذه برميه من البر أو البحر، ويسمى إصطياداً، وإما أن يكون من الحيوان الداجن بإستخراج فضوله المتصرفة بين الناس في منافعهم، كاللبن من الأنعام، والحرير من دوده، والعسل من نحله، أو يكون من النبات في الزرع والشجر بالقيام عليه وإعداده لإستخراج ثمرته، ويسمى هذا كله فلحا، وإما أن يكون الكسب من الأعمال الإنسانية؛ إما في مواد بعينها، وتسمى الصنائع من كتابة وتجارة وخياطة وحياكة وفروسية وأمثال ذلك، أو في مواد غير معينة، وهي جميع الإمتهانات والتصرفات، وإما أن يكون الكسب من البضائع وإعدادها للأعواض، إما بالتقلب بها في البلاد أو إحتكارها وإرتقاب حوالة الأسواق فيها، ويسمى هذا تجارة.[1]

[1]- عبد الرحمن، ابن خلدون. المرجع السابق.

الملحق التاسع

المجتمع الجزائري والتحولات في البنية الإجتماعية (بعد الإستقلال)

عرف المجتمع الجزائري تحولات عميقة على إثر عملية التصنيع الواسع والمكثف، وتجدر الإشارة إلى عاملين كانت لهما تأثيرات بالغة وعلاقة مباشرة بالتغيرات التي مست البنية الاجتماعية. أولا، الدور الحاسم والقيادي الذي لعبته الدولة بإعتبارها المحرك والموجه لسياسة التنمية. أدى ذلك إلى تكوين قطاع إقتصادي قوي يتضمن فروعا إستراتيجية عديدة ويخضع لرقابة الدولة مباشرة. كانت سياسة التنمية والمشروع السياسي الذي ترتكز إليه نتاجا لتنازلات وتحالفات متوالية بين القوى الاجتماعية الأساسية البرجوازية الوطنية، البرجوازية الصغيرة والطبقات الشعبية. لعل إحدى النتائج المهمة لهذه الممارسة السياسية التي اتبعتها الكتلة الطبقية المسيطرة في إقامة نوع من تقسيم العمل مؤديا بذلك إلى ظهور مجالات حيوية تقع تحت تأثير قوى إجتماعية محددة.

هكذا حصلت البرجوازية الوطنية، رغم تهميشها سياسيا على تنازلات اقتصادية مهمة كما يبين ذلك قانون الإستثمارات لسنة 1967. أما شرائح البرجوازية الصغيرة المتواجدة في أجهزة الدولة والجيش والحزب فقد عملت على تحصين مواقعها وتشديد قبضتها على تلك المؤسسات بينما وقع استقطاب الفلاحين والعمال في تحالفات هشة ومضطربة بإستعمال وسائل عديدة تتراوح بين تأثير الإيديولوجيا الشعبوية والتلويح ببعض المكاسب المادية والمناورة السياسية أو الرقابة البيروقراطية على منظماتهم وإستخدام العنف والقوة أحيانا.

أدت هذه الإستراتيجية والتحالفات المرتبطة بها إلى تحويل تدريجي لبعض الفئات البرجوازية الصغيرة إلى قوة مسيطرة من خلال إستيلائها على السلطة السياسية أولا، ثم بعد ذلك عن طريق سيطرتها على أجزاء كبيرة ومواقع إستراتيجية في الإقتصاد الوطني. إن تركيبة برجوازية الدولة الناشئة أصبحت أكثر تعقيدا بجمعها بين عدة عناصر متمايزة ليس حسب أصولها ومساراتها الإجتماعية فقط، لكن بالنظر إلى المصادر الموضوعية لقوتها وكذلك إتجاهاتها السياسية والإيديولوجية.

كانت النتيجة الهامة الأخرى لسياسة التنمية هي تأكيد المكانة الاقتصادية للبرجوازية الوطنية. إن هذه الطبقة المتميزة بصغر حجمها تتمتع بقوة إقتصادية سمحت لها بممارسة ضغوط معتبرة للحصول على تنازلات عديدة من الدولة. في الواقع، وخلافا لما يوحي به الخطاب الإيديولوجي الرسمي لم تكن البرجوازية في أي وقت مهددة بتوسيع الملكية العمومية تحت رقابة الدولة، بل على العكس، تحصلت بسبب تلك السياسة على عدة امتيازات منها تجنيبها مخاطر الإستثمار على المدى الطويل وتكاليف تسيير وإعادة إنتاج قوة العمل، وفوق كل ذلك حماية السوق الوطنية المتوسعة من المنافسة الأجنبية..[1]

[1]- العياشي، عنصر. نحو علم إجتماع نقدي:دراسات نظرية وتطبيقية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1999، ص ص 108- 109.